وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر" سعيدة"

كلية الحقوق و العلوم السياسية

الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها في توجيه القرار السياسي الدولي

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : علاقات دولية

من إعداد الطالب:

- بورقبة عبد الصمد

الأستاذ المشـــــرف:

د.عطري علي

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ: بن زايد أمحمد	.....	رئيسا
الاستاذ:شيخاوي محمد	.....	مناقشا
الاستاذ:عطري علي	.....	مشرفا و مقررا

السنة الجامعيـة 2020/2019

خطة البحث

مقـــدمـــة:

الفصل الأول: الإطار العام للشركات متعددة الجنسيات .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثالث: أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتطورها.

المبحث الثاني: الإطار النظري للشركات متعددة الجنسيات واستراتيجياتها .

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للشركات متعددة الجنسيات .

المطلب الثاني: النظريات الجديدة المفسرة للشركات متعددة الجنسيات..

المطلب الثالث: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثالث: أشكال وخصائص الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: أشكال الشركات متعددة الجنسيات وأساليب تكوينها.

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات ومميزاتها.

المطلب الثالث: أهداف الشركات متعددة الجنسيات .

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني :الشركات متعددة الجنسيات كفاعل في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: أنماط التأثير والتأثر للشركات متعددة الجنسيات كفاعل على الدول المضيفة.

المطلب الأول: مزايا الشركات متعددة الجنسيات كفاعل على الدول المضيفة.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات كفاعل على الدول المضيفة.

المبحث الثاني: أنماط التأثير والتأثر للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.

المطلب الأول: التأثيرات الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم .

المطلب الثاني: التأثيرات السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.

المبحث الثالث: تأثير الشركات على باقي أشخاص المجتمع الدولي و الاقتصاد العالمي

المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على باقي أطراف المجتمع الدولي.

المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي ودورها في ظل العولمة.

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث : الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على القرار السياسي الدولي .

المبحث الأول: الشركات النفطية متعددة الجنسيات و أدوارها السياسية و الإستراتيجية و الاقتصادية.

المطلب الأول: الشركات متعددة الجنسيات و تأثيرها في عملية صنع القرار .

المطلب الثاني: مفهوم العلاقات الدولية عند الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثالث: المخاطر السياسية الدولية و تخطيط الشركات النفطية العظمى في قرار الدول النامية و الشرق الأوسطية.

المبحث الثاني: الشركات الكبرى و صناعة القرار السياسي الأمريكي .

المطلب الأول: قوة الكارتل في فرض هيمنتها اقتصاديا و عسكريا .

المطلب الثاني: الاعتبارات الاقتصادية وأهميتها في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثالث: دور جماعات الضغط والمصالح في السياسة الأمريكية.

المبحث الثالث: الشركات النفطية متعددة الجنسيات و أدوارها في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط .

المطلب الأول: الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى).

المطلب الثاني: اثر الانهيار الشيوعي على أزمة الخليج.

المطلب الثالث: الشركات النفطية متعددة الجنسيات و علاقتها بالنظم السياسية الشرق- الأوسطية.

خلاصة الفصل ثالث

الخـــــــاتـمة

مقـــــــــدمـــــــــــة:

تعد الشركات متعددة الجنسيات القوة المحركة للاقتصاد العالمي وقد شكلت منذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي العالمي الذي كان سائدا في ذلك الوقت ، واليوم تشكل هذه الشركات القوة المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم وبالتالي أصبحت هذه القوة المتحكمة و المسيطرة على أهم النشاطات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم وهذه الصفة تعتبر من أبرز سماتها ويرجع السبب في ذلك أنها تعمل وفق نظام اقتصادي مهم وهو تدويل عناصر الإنتاج وخاصة العمل وراس المال ، كما تعد هذه الشركات القوة الدافعة الرئيسية لظاهرة العولمة التي تعد المحلل الأساسي لعمليه التنمية الاقتصادية في أغلب دول العالم ، وتمارس هذه الشركات عملها من خلال شبكة معقدة من أغلب الهياكل التنظيمية التي تنخرط في عمليات الإنتاج العالمي ويمثل ظهورها الصورة الجيدة لتنظيم النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة من خلال سيطرتها على النشاط الاقتصادي في العالم مخترقة في ذلك كل الأنظمة و التعليمات ومتجاوزة الحدود الإقليمية والسيادة الوطنية لاغلب دول العالم.

إنّ هذه الشركات تعتبر بحق أهم ظاهرة برزت على الساحة الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها كيانات اقتصادية عملاقة، تمتاز بتعدد نشاطاتها و تنوع منتوجاتها و إمتدادها الجغرافي في كل أنحاء العالم متجاوزة بذلك الحدود الإقليمية للدول، و جاعلة منها حلبة واحدة لعملياتها الإنتاجية و سوقا إستهلاكية واحدة لتصريف منتوجاتها. فهي بهيكلها الحالي تمّد أطرافها في كل الدول سعيا منها وراء تحقيق أقصى الأرباح .

و لقد أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات من أهم المعالم الرئيسية للنظام الإقتصادي العالمي ، فهي تلعب دورا رئيسيا و خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين و لقد توسعت هذه الأخيرة في الأسواق العالمية من خلال ما منحته المنظمة العالمية للتجارة " O M C" لها من إمتيازات، فبلغت أرباحها أرقاما خيالية تضاهي أو تفوق ميزانيات الدول و المنظمات الدولية، كما تشابكت عملياتها حتّى أصبحت تتصرف ككيان واحد و ليست مجموعة كيانات مستقلة و متنافسة، كل هذا جعلها تلعب دورا كبيرا و مهّما في الحياة الإقتصادية، السياسية و حتّى القانونية الدولية.

كما شهد المجتمع الدولي تحولات عميقة في مختلف الميادين، وخاصة بالنسبة للدول النامية والمتخلفة التي تقوم بالنضال من أجل التقدم وذلك عن طريق تجميع إمكاناتها وطاقاتها من أجل دفع عجلة التنمية ليس اختيار منها. بل وجوبا وحتمي من أجل مصلحتها حيث انه قد يزداد الأمر سوءا إن لم تتبع هذه السبل فقد تساهم في زيادة الهوة بينها وبين الدول المتقدمة وهذا ما تطمح إليه الدول المتطورة التي لا تقبل المنافسة من كل النواحي الاقتصادية والصناعية والسياسية، العسكرية...

وقد واجهت الدول المتخلفة عدة مشاكل وعوائق تحول دون تقدمها ومن أهمها مشكلة الضعف الاقتصادي والمتمثل في مشكلة تطوير التنمية وضعف الطاقة الإنتاجية وكذالك نقص التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى مشكلة قصور تسويق المنتجات والتي تتجسد في قصور الصادرات.

وقد مثل مطلع النصف الثاني من القرن العشرين البداية لتطور الدول حيث اعتبر مرحلة جديدة في تطور النظام الرأسمالي والذي تميز بما يمكن تسميته دولية الإنتاج إذ أصبحت العملية الإنتاجية داخل المشروع الرأسمالي تتم على المستوى القومي فقط ، وليس على المستوى العالمي كما كان يحدث فيما سبق ،بحيث أصبح الاقتصاد العالمي يحل تدريجيا محل الاقتصاديات القومية المختلفة كإطار لعملية الإنتاج الرأسمالي ولقد كانت أداة هذا التحول والوسيلة هي الشركات متعددة الجنسيات فهي تعتبر مرحلة جديدة من مراحل التركيز الرأسمالي حيث يكون على المستوى العالمي أو على المستوى القومي، بحيث تتوزع المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية داخل المشروع الواحد على مختلف دول العالم مع استمرار خضوعها لسيطرة مركزية قومية موحدة، الأمر الذي جعلها تحتل مكانة مهمة في العالم وذات تأثير كبير على الصعيد الدولي وعضو فعال في العلاقات الدولية سواء كانت في مابين الدول أو باقي أشخاص القانون الدولي (المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية، وحركات التحرر) وفرض نفسها وبقوة على كل صغيرة وكبيرة في الحياة الداخلية سواء للدول المضيفة أو دولة الأم بصفة خاصة، والحياة الدولية بصفة عامة. وهذا ما جعلها تحتل المراكز الأولى في التعاملات مع باقي الكيانات خاصة في المجال الاقتصادي والصناعي، وحتى السياسي، وهذا من أجل تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى ومصلحة الدولة الأم في المرتبة الثانية، ثم تأتي مصالح الدول النامية في المرتبة الثالثة. مما جعل القانون الدولي يعترف لها بالشخصية القانونية وإعطائها حقوق وإلزامها بواجبات رغم الانتقادات الموجهة لها.

ورغم ما حققته هذه الكيانات والمكانة العالية على المستوى الدولي، إلا أنها باتت تبعث على الشعور بالخطر على أشخاص القانون الدولي، وخاصة على الدول النامية بحيث تهدف إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والتقنية للوصول إلى السوق العالمية واكتساحها حتى يمكنها من الاقتراب أكثر من المستهلكين بغرض تحقيق اكبر نسبة من الأرباح بأقل قدر من التكاليف،

إلى أن غاية الدول النامية هو الاستفادة من مزايا التي تقدمها هذه الشركات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن أهمية هذه الظاهرة دفعت بالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة إلى البحث عن الآثار التي تخلفها هذه الشركات على الدول.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا موضوع الشركات متعددة الجنسيات وأثرها في العلاقات الدولية في كون أن الشركات متعددة الجنسيات تمس العالم بكل تداعياته حيث أن:

ـ موضوع الشركات متعددة الجنسيات هو موضوع لم يعد ذا اهتمام الاقتصاديين فحسب بل تخطاه ليصبح محل اهتمام السياسيين و القانونيين، الأمر الذي جعل منه مادة خصبة للبحث والدراسة ومحاولة تفكيك وفهم هذا الكيان.

ـ إن موضوع الشركات متعددة الجنسيات لم يعد موضوعا من موضوعات القانون الدولي فقط، وإنما أضحى في نظر الكثير من فقهاء القانون الدولي على انه شخص من أشخاص القانون الدولي وإلزام الاعتراف له بالشخصية القانونية.

ـ إن الشركات متعددة الجنسيات استطاعت بفضل خصائصها وبفضل طبيعة المنظومة العالمية أن تصبح دولية النشاط من خلال التطور الاقتصادي الذي عرفه العالم هو الذي ساهم في بروزها وانتشارها.

ـ إن النظرة المتأنية لتطور المجتمع الدولي، والمسار الذي يتخذه نمو العلاقات الدولية ينبئ بوضوح مدى أهمية الشركات متعددة الجنسيات في حال استكمال المجتمع الدولي لبنيانه التنظيمي، فهي تعد بحق واحدة من أهم إنجازات الرأسمالية وإحدى إفرازاتها والأداة المثلى لتدويل رأس المال، وهذا ما أدى إلى توسع النشاط الدولي الذي كان ينحصر على الدول فقط ليشمل الشركات متعددة الجنسية.

ـ وما يزيد عن أهمية الموضوع، هو مدى التأثير الذي تمثله الشركات متعددة الجنسيات في القانون الدولي العام، عموما وفي العلاقات الدولية على وجه الخصوص نتيجة للانتشار الواسع لها وما لذلك من تأثيرات اقتصادية وسياسية ومالية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الذي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع هو قلة الدراسات من طرف الفقهاء ورجال القانون بالتفصيل الدقيق، خصوصا في جانب التأثير على القرارات السياسية رغم فاعليتها في العلاقات الدولية ولم يكن محل اهتمامهم بعكس باقي أشخاص القانون الدولي، وإنما ركزت كل الدراسات السابقة على الجانب الاقتصادي والقانوني و توجد على شكل مباحث أو مطالب أو حتى فروع من دراسة عامة أو شاملة حول العلاقات الدولية أو كشخص من أشخاص المجتمع الدولي، وهمش هذا الكيان وقلل من شأنه، بالرغم من أن الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات فعال ومهم على الساحة الدولية سواء في الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وحتى العسكري.

أهداف الدراسة:

تشمل أهمية هذه الدراسة على مجموعة من الأهداف الأساسية التي تركز على محاولة الإجابة عن إشكالية هذا الموضوع وعل ابرز الأهداف تتمثل في:

1-محاولة تحليل والتعرف عن كثب على الشركات متعددة الجنسيات من خلال تحديد مفهومها وإبراز الخصائصص التي تميزها عن باقي الشركات الوطنية.

2- تحديد الطبيعية القانونية للشركات متعددة الجنسيات وتحديد الدوافع والأسباب التي ساهمت في ظهور وأدت إلى انتشار الشركات.

3-إبراز أهم الآثار متعددة الجنسيات التي تخلفها على العلاقات الدولية خاصة على الدول القرارات الدولية، ومظاهر تأثيرها على الاقتصاد العالمي و ما مدى تأثيرها على ظاهرة العولمة والدول النامية .

4- تحدبد المشاكل التي تثيرها الشركات المتعددة الجنسيات من خلال الشركات الوليدة التي تنتشر في العالم و مدى مساهمة هذه الشركات في التنمية الاقتصادية للدول التي تتواجد فيها.

الدراسات السابقة:

يتناول موضوع الدارسة الشركات متعددة الجنسيات ومدى تأثيرها في القرار السياسي الدولي وذلك للمكانة التي تشغلها والدور الذي تلعبه في إطار التنمية وتحفيز العلاقات الدولية بين الدول إلا أن هذه الشركات كانت محل دراسات سابقة إلى أن بعضها تغاضى عن جوانب تأثيرها على القرارات السياسية الدولية وركز على تأثيرها على القطاعات الاقتصادية خاصة البترولية والاستثمارات الأجنبية وصولا إلى تأثيرها على سيادة الدول خاصة المضيفة واغفلوا تأثيراتها على الدولة الأم وباقي أشخاص القانون الدولي والاقتصاد العالمي ومراكز اتخاذ القرار السياسي الدولي .

أولا: دراسة بوبكر بعداش "مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة القطاع البترول". وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة الجزائر03

حيث تناولت هذه الدراسة الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على قطاع البترول مع إبراز ماهية الشركات ومدى أهميتها والفكر المؤيد والمعارض لتأثير الشركات على الدول وهيمنتها من خلال نشاطها المتنوع.

ثانيا: دارسة مغيلي كريمة "الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول" وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر لإدارة الأعمال بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة_ عين الدفلى_حيث تناولت هذه الدراسة الإطار العام للشركات متعددة الجنسيات مع إبراز نشأة الشركات متعددة الجنسيات ومراحل تطورها وصولا إلى تحديد التعريف المناسب لها و إبراز أهم خصائصها التي تميزها عن باقي الشركات. ومدى تأثيرها على سيادة الدول مركزين على الدول المضيفة فقط.

إشكالية الموضوع:

كون الشركات متعددة الجنسيات تمس أحد الجوانب المهمة التي تتعلق باقتصاديات العالم، بما لها من رؤوس أموال ومالها من انتشار واسع وكبير في كل بقاع العالم، نتيجة الفروع الممتدة لها في مختلف الدول، ومع تنوع الإنتاج وضخامته وتنوع الميادين التي تعمل فيها، ومع حاجة الدول لهذه الشركات الأمر الذي يجعل تأثيرها كبيرًا على المسرح الدولي مما يدفعنا للتساؤل عن ما مدي تأثير الشركات متعددة الجنسيات في توجيه القرار السياسي الدولي ؟

وبناءا عليه يمكن طرح التساؤلات العرفية التالية:

_ ماهية الشركات متعددة الجنسيات ؟

_ ما الطبيعة القانونية لهذه الشركات، وما هي خصائصها ؟

_ ما الدوافع والأسباب المساهمة في ظهور وانتشار هذه الشركات ؟

_ ما هي أثار الشركات متعددة الجنسيات على العلاقات الدولية ؟

_ ما هي أثار الشركات متعددة الجنسيات القرارات السياسية للدول النامية ؟

الفـــــرضيـــــات: للإجابة على التساؤلات نطرح الفرضيات التالية:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات القوى المحركة للاقتصاد العالمي .

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بطبيعة قانونية واقتصادية .

ظهرت هذه الشركات بعد تغيرات دولية خصوصا الحرب العالمية الثانية.

تأثر في السوق العالمية وعلى الدولة الأم والدولة المضيفة.

تساهم في اتخاذ القرار السياسي الدولي بشكل كبير وفعال .

الدراسة المتبعة:

المنهج الذي اعتمدنا عليه في دراسة هذا الموضوع هو المنهج التاريخي لمعرفة التطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات والمنهج الوصفي لمعرفة أهم المميزات للشركات متعددة الجنسيات، يتخلله منهج تحليل المضمون لدراسة مدى تأثيرها على العلاقات الدولية بصفة عامة بالإضافة إلى منهج دراسة حالة من حيث التأثير على القرارات السياسية خصوصا للدول النامية

وللإجابة على هذه الأسئلة توجب علينا تقسيم هذا العمل إلى ثلاث فصول :

حيث نتناول في الفصل الأول الإطار العام للشركات متعددة الجنسيات والذي يتضمن ثلاث مباحث.

المبحث الأول سيخصص للإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات والمبحث الثاني سيكون للإطار النظري واستراتيجياتها وأساليب تكوينها أما المبحث الثالث سيكون حول أشكال وخصائص الشركات متعددة الجنسيات.

أما الفصل الثاني نتناول من خلاله الشركات متعددة الجنسيات كفاعل في العلاقات الدولية وذلك من خلال ثلاث مباحث، بحيث سيخصص المبحث الأول لأنماط التأثير والتأثر للشركات متعددة الجنسيات كفاعل على الدولة المضيفة والمبحث الثاني سيخصص لأنماط التأثير والتأثر للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم. ونتطرق في المبحث الثالث غلى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على باقي أشخاص القانون الدولي والاقتصاد العالمي .

أما الفصل الثالث نتناول من خلاله أثر الشركات متعددة الجنسيات على القرار السياسي الدولي وذلك من خلال ثلاث مباحث، بحيث سيخصص المبحث الأول للشركات النفطية متعددة الجنسيات وأدوارها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والمبحث الثاني سيخصص للشركات الكبرى وصناعة القرار السياسي الأمريكي ونتطرق في المبحث الثالث على الشركات النفطية متعددة الجنسيات وعلاقاتها بالنظم السياسية الشرق أوسطية.

الفصل الأول:الإطار العام للشركات متعددة الجنسيات

إن من أهم الظواهر القانونية و الاقتصادية بل و السياسية، في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، هي الشركات متعددة الجنسيات. فمن الناحية القانونية تشكل الشركات متعددة الجنسية ظاهرة قانونية جديدة، تتعدى المفاهيم القانونية التقليدية و تتجاوزها، و تثير من القضايا و المشاكل ما تعجز الأدوات الفنية المستحدثة عن الإحاطة به. فالشركات متعددة الجنسية هي شركات دولية النشاط، و لها كيان يتعدى الحدود الإقليمية للدول التي تعمل فيها، في حين إن القانون مزال وسيبقى لوقت طويل إقليميا و قوميا. و ذلك يعني عجز المفاهيم و الأدوات القانونية المستقرة عن استيعاب هذه الظاهرة و الإحاطة بالمشاكل المختلفة التي تثيرها، أما من الناحية الاقتصادية فتسيطر الشركات متعددة الجنسيات سيطرة على السوق العلمية و التي تقوم على أساس التفرقة بين المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية بحث تتم بعض هذه المراحل في دول معينة و البعض الأخر في دول مختلفة و يتم هذا في إطار سيطرة مركزية موحدة.

وكون هذه الشركات متعددة الجنسيات تعد طرفا فعال في العلاقات الدولية رغم حداثتها سنتطرق إلى الإطار العام للشركات المتعددة الجنسيات والطبيعة القانونية لهذا الشخص الدولي ، واهم النظريات التي خصت هذا الموضوع وكذا الأسباب التي أدت إلى إنشائها وأساليب تشكلها، وخصائصها وأهم أهدافها واستراتجياته،ولذلك نقسم هذا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث المبحث الأول سنتناول فيه الإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات والذي سيخصص أهم التعريفات ومختلف التسميات المشابهة لها، والمبحث الثاني نتطرق فيه للإطار النظري للشركات المتعددة الجنسيات واستراتيجياتها أما المبحث الثالث سنتطرق إلى أشكال وخصائص الشركات متعددة الجنسيات وأساليب تكوينها .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات.

إن الحديث عن مفهوم الشركات متعددة الجنسيات ونظرا لأهمية ذلك يدفعنا إلى تعريفها من الناحية القانونية والاقتصادية مع ذكر الطبيعة القانونية لها،لذا فقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث سنتناول في المطلب الأول مفهوم الشركات متعددة الجنسيات ،والمطلب الثاني سيخصص للطبيعة القانونية للشركات متعددة الجنسيات. أما المطلب الثالث فسوف نتطرق إلى أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات و تطورها.

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

اختلف الفقهاء في تحديد تعريف للشركات متعددة الجنسيات فهناك من عرفها على أساس اقتصادي وهناك من عرفها على أساس قانوني إلى انه يجب التمييز بين الشركات متعددة الجنسيات وباقي أنواع الشركات .

الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات والمصطلحات المشابهة لها.

تعد الشركة متعددة الجنسيات ظاهرة اقتصادية. لذلك اهتم رجال الاقتصاد والقانون لدراستها وبحث آثارها الاقتصادية و القانونية. "ومن ثم فإن تعريف هذه الشركة يستلزم وبالضرورة أن نعرض أولا أهم المعايير التي اعتمدها علماء الاقتصاد و القانون في تعريفهم لهذا النمط من الشركات. (وفي ضوء ذلك ومن خلال المفهومين سنحاول الوصول إلى التميز بين الشركة المتعددة الجنسية وغيرها من المراكز القانونية التي قد تشتبه بها."[1]

أولا: التعريف الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات

يركز هذا التعريف على ضوابط ومعايير مختلفة ومتعددة أهمها المعيار الجغرافي ومعيار كيفية تنظمها وإدارتها من جهة أخرى علما بأن معظم الاقتصاديين يميلون إلى استخدام تعبير المشروع متعدد الجنسية بدال من " الشركة متعددة الجنسية " لان لفظ المشروع أوسع مضمونا وسعة من لفظ الشركة حيث يشمل منشآت كثيرة قد لا ينطبق عليها مصطلح الشركة من الناحية القانونية. وهناك تعريف آخر يقول بأن الشركة متعددة الجنسية هي" مشروع وطني، يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في عديد من الدول". وهي وراء عديد من المشروعات الصناعية الكبرى." [2]

وهناك تعريفات اقتصادية للشركات "تنطلق من معايير كمية يستخدم فيها عدد الفروع القائمة بالإنتاج ونسبة النشاط المنجز في الخارج، وبناء عليه تعريف المشروع المتعدد الجنسيات بوصفه"المشروع أو مجموع المشروعات التي تمتد نشاطاتها إلى عديد من الدول التي صممت ونظمت و وجهت على المستوى العالمي".[3]

.....

1 – دريد محمود علي، الشركة المتعددة الجنسية آلية التكوين وأساليب النشاط، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009،ص19.

2 – دريد محمود علي، المرجع السابق، ص.20.

3- المرجع نفسه، ص.20

"فطبقا لهذا التعريف يعتبر مشروع متعدد الجنسية مشروع لديه درجة معينة من النشاط على الصعيد العالمي، وتقسيم نشاطات المشروعات التابعة للمجموعة متعددة الجنسية بالنسبة لعديد منا بأنها نشاطات كاملة حتى أنها تؤدي عمليات متصلة بالبحث والتطوير والتصنيع وأيضا عمليات التسويق وذلك في كل دولة يوجد فيها نشاط، هذه النشاطات تعد مدمجة في الأهداف الكلية للشركة الأم، ولكن هذه الفروع تخضع لسياسة شاملة تهدف إلى أن تجعل من هذه الفروع وحدة مستقلة للإنتاج."[1]

أما التعريفات التي تعتمد على المعيار الجغرافي في هذا الصدد فهي متعددة منها :

" هي مشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية مصانع، منشآت تعدين، مكاتب تسويق وإعلان...الخ في أكثر من دولة واحدة "[2].

وكما عرفها ماتيور.ر على أنها" شركات التي تقوم بعمليات كبيرة ومتشعبة جدا في البلدان الأخرى، وتمتلك هناك طاقات إنتاجية وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل ".[3]

وهناك من عرفها على أنها" المشروع متعدد الجنسية هو كل مشروع يملك ويدير منشآت إنتاجية في عدة دول".

وعرفها آخرون بأنها" المشروع الذي ينتج ويبيع منتجاته في أكثر من دولة" و وصفها آخرون بأنها" المشروع الذي يمارس نشاطه إنتاجيا في دولتين أو أكثر ويعمل من خلال مركز رئيسي في احد تلك الدول وله فروع منتشرة في الدول الأخرى وتابعة للمركز الرئيسي".

هذه التعريفات السابقة تعتمد على معيار جغرافي بالدرجة الأولى يتمثل في مدى الانتشار الجغرافي لنشاط الشركة في الدول الأجنبية بمعنى ممارسة هذه الشركة نشاطها الإنتاجي على الأقل في دولة أجنبية غير الدولة التي يوجد على إقليمها المركز الرئيسي وان بعض الاقتصاديين يتمثل في حجم النشاط الإنتاجي للمشروع ودرجة إنتاجه الجغرافي من جهة "وبكيفية تنظيم المشروع وإدارته من جهة أخرى نخلص من كل ما سبق أن النظرة الاقتصادية للمشروع متعدد الجنسية يركز فقط على مجرد الأهمية الاقتصادية لهذا النوع من المشروعات وحجمه الهائل وانتشاره على المستوى الدولي، علما أن هذه النظرة ناقصة عن إدراك جميع أبعاد وسمات الشركة متعددة الجنسية ولذلك فإن تعريفاتهم السابقة ناقصة ولم تعط تعريفا شاملا موحدا يأخذ في الاعتبار العناصر الأساسية لجوهر هذه الشركات."[4]

.....

1 – اعتصام الشركجي، إبراهيم محسن عجيل، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2015، ص.26.

2 – دريد محمود علي، المرجع السابق20.

3– أحمد عبد العزيز، د/جاسم زكريا، د/ فراس عبد الجليل، مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة الاقتصادية، عدد 85، 2010، ص117.

4– اعتصام الشكرجي، إبراهيم محسن عجيل، المرجع السابق، ص2.

ثانيا_:التعريف القانوني للشركات متعددة الجنسيات

تعرف الشركة باعتبارها مفهوما قانونيا "عقد يلتزم به شخصان أو أكثر بان يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة من مال أو عمل الاقتسام ما ينشئ عنه من ربح أو خسارة ". [1]

ولكن "بوصفها متعددة الجنسيات لا يعرفها القانون تعريفا جامعا مانعا حيث لا يوجد تشريع معين يكرس نظاما قانونيا متكاملا لهذا النمط من الشركات، لذلك فقد اتجه فقه القانون إلى وضع جملة من المفاهيم والتعارف للشركة متعددة الجنسية."[2]

فيذهب بعض الفقهاء استخدام"المجموعة متعددة الجنسية للشركات"، ويعرفها آخرون على أنها" مجموعة من شركات مستقلة من الناحية القانونية ومنتمية إلى العديد من الدول، وهي تشكل مشروعا واحدا متكاملا من الناحية الاقتصادية أو على الأقل متناسقا وتمارس نشاطا دوليا تحت إدارة الشركة الأم".

وقد عرفها أحد الفقهاء بأنها " شركة تتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعالقات قانونية وتخضع لإستراتيجية اقتصادية عامة وتتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة".[3]

وعرفها الدكتور محسن شفيق بأنها" ذلك المشروع الذي يتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعالقات قانونية وتخضع لإستراتجية اقتصادية عامة تتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة". أما الدكتور عماد الشربيني بأنها "عبارة عن مجموعة من الوحدات الفرعية المنتشرة في مناطق جغرافية متعددة يربطها بالمركز الأصلي عالقات قانونية، وتلتزم في استثمار أموالها بسياسة اقتصادية موحدة".[4]

وأما الفقيه رونرد فرنون يعرفها على أنها" مجموعة من المؤسسات المختلفة الجنسيات متحدة فيما بينها بروابط إستراتجية وإدارة موحدة".[5] وعرفها رولف على أنها" الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار".[6]

.....

1 – طلعت جياد لجي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.34

2 – دريد محمود علي، المرجع السابق، ص.25

3- اعتصام الشركجي و إبراهيم حسين عجيل، المرجع السابق، ص.27

4– طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص.35

5– محمود خلف، مدخل إلى علم العالقات الدولية ، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر، الأردن، 2012، ص.286

6– أحمد عبد العزيز، وآخرون، المرجع السابق، ص.117

وهناك من عرفها على أنها "منظمة دولية مهيكلة للقيام بنشاطات اقتصادية وثقافية وسياسية وعمليات تجارية من خلال فروع منتشرة في دول العالم المختلفة".[1] ومن خلال ما تم ذكره فإن جل الفقهاء اجمعوا على ضرورة توافر عناصر الآتية من الناحية القانونية:

1. أن تكون هناك مجموعة من الشركات تمارس نشاطها في دول متعددة.
2. أن يكون موضوع نشاط هذه المجموعة من الشركات هو الاستثمار الدولي المباشر "الاستثمار الأجنبي المباشر".
3. "خضوع هذه المجموعة من الشركات لسيطرة اقتصادية موحدة ويجب أن تتحقق تلك السيطرة بأدوات وأساليب فنية مستمدة من قانون الشركات وبالذات عون طريق المساهمة في رأسمال كل شركة من شركات المجموعة بنسبة تكفي للسيطرة عليها."[2]

و نجد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC عرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجدات وأصول أو مصانع ومناجم ومكاتب بيع وما شبهها في دولتين أو أكثر يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات.

أو هي عبارة على "مجموعة المؤسسات المختلفة الجنسيات متحدة فيما بينها بروابط إستراتجية وإدارة موجودة أي أن الشركات متعددة الجنسيات هي مؤسسات التي تسطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية " 10على الأقل"،في عدد مون معين من الدول، والتي تحقق نسبة هامة من إنتاجها "25% على الأقل" خارج الدولة الأم، وكل هذا في إطار إستراتجية وإنتاجية موحدة."[3]

ومن هنا نستخلص بأن الشركة متعددة الجنسية ليست في الواقع شركة واحدة، وإنما هي مجموعة من الشركات تتمتع كل منها بشخصية قانونية مستقلة وتعمل كل منها على أقاليم دولة مختلفة. "غير أن هذه المجموعة من الشركات ترتبط يبعضها بروابط اقتصادية تجعل كل منها وكأنها شركة واحدة إضافة إلا أنها تمارس نفس نشاط يوصف على أنه استثمار دولي على مستوى دول مختلفة. على أن لا يخرج هذا الاستثمار في كونه استثمارا موضوعه استخراج الثروات الطبيعية من الدول المضيفة أو صناعيا موضوعه إنشاء مصانع إنتاج سلع معينة أو قطع غيارها أو تجميعها أو تجاريا أو خدماتي موضوعه تقديم خدمات معينة كالسياحية أو الفندقية ، أو فنيا موضوعه تقديم الخبرة التكنولوجية"[4]

.....

1 – دريد محمود علي، المرجع السابق، ص27.

2– بن عمارة زكرياء، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مذكرة مقدمة الاستكمال شهادة الماستر للتخصص قانون الأعمال، جامعة قصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ورقلة، لسنة الجامعية .2012/2013 ص.12

3– مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية،)ب، ط(، دار العلوم ، عنابة)الجزائر(،2007، ص 235،236.

4– دريد محمود علي، المرجع السابق، ص27.

"فوحدة السيطرة الاقتصادية في الشركة المتعددة الجنسيات تعد في الواقع العنصر المميز لهذه الشركات من الناحية القانونية باعتبارها مجموعة من الشركات على الرغم من أنها تتمتع بشخصية قانونية مستقلة بكل النتائج المترتبة على ذلك، فإنها تخضع لإستراتجية اقتصادية موحدة تضعها الشركة الأم لتلتزم بها كل الشركات الداخلة أو الوليدة في المجموعة أيا كانت الدولة التي تعمل على إقليمها."[1]

ومن هنا يجب أن نبين ما هو المقصود بالشركة الأم و الشركة الوليدة:

أ_ الشركة الأم société mère :

لقد آثار مصطلح "الشركة الأم" جدال كبيرا بين الفقهاء ، "ويرجع ذلك إلى غياب تشريعي متكامل لمجموعات الشركات عموما وللشركة المتعددة الجنسية بوجه خاص، فيرى بعض الفقهاء من القانون التجاري انه مصطلح غامض واستعماله للدلالة على الشركات التجارية غير مقبول باعتبار أن هذا المصطلح مقتبس من قانون الأسرة."[2]

"كما أن استخدامه يستلزم ضرورة مشاركة الشركة الأم في تأسيس الشركة الوليدة. في حين أن العنصر الأساس لوجود الشركة المتعدد الجنسية هو سيطرة شركة على أخرى بغض النظر عما إذا كانت الشركة المسيطرة قد ساهمت في تأسيس الشركة الوليدة، ويذهب هذا الاتجاه الفقهي أنه يستحسن أن يستبدل مصطلح الدولة الأم بتعبير الشركة المسيطرة [3] **Société.Contrôl**"

ويرى الفقه الإنكليزي انه يفضل استعمال مصطلح الشركة القابضة على استعمال مصطلح الشركة الأم،ومع ذلك فإنه يفضل استعمال مصطلح " الشركة الأم" فالقول بأن استعمال هذا المصطلح يستلزم وجود عالقة "أمومة" بين الشركة المسيطرة والشركة المسيطر عليها بما

.....

1 – دريد محمد علي، المرجع السابق، ص.27

2– بن عمارة زكرياء، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مذكرة مقدمة الاستكمال شهادة الماستر للتخصص قانون الأعمال، جامعة قصدي مرباح ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ورقلة، لسنة الجامعية .2012/2013 ص.12

3– دريد محمود علي، المرجع السابق، ص.27

يقتضي وجوب مساهمة الأولى في تأسيس الثانية هو قول لا يستقيم والمنطق القانوني. "ذلك أنه إذا كانت المساهمة في التكوين "التأسيس" ضرورية في العالقة الأسرية "الأمومة" بالنسبة لأشخاص الطبيعية، فإنها غير ذات أهمية بالنسبة ل أشخاص المعنوية. ويكفي وجود رابطة الأمومة تكون نهائية والقرار نهائي يكون لشركة واحدة تهيمن على مجموعة من
الشركات. ومن جهة أخرى فإن مصطلح الشركة الأم هو المصطلح السائد والشائع في الفقه والقضاء التجاري الحديث. أما مصطلح الشركة المسيطرة فإنه واسع فضفاض ونادر الاستخدام عموما في الإطار القانوني".[1]

ومنه يمكن تعريف الشركة الأم "بأنها تلك الشركة التي تسيطر على شركة أو شركات أخرى عن طريق تملك جزء من رأسمالها. وتساهم في ذات النشاط التجاري الممارس من قبل تلك الشركة أو تلك الشركات." [2]

ب_ الشركة الوليدة **Société Filiale**:

"يعد مصطلح الشركة الوليدة من المصطلحات الحديثة في لغة القانون. ولعلى حداثته ترجع إلى حداثة الفكر القانوني الخاص بتبعية شخص قانوني لشخص قانوني أخر، وتعارضها مع مفهوم الاستقلال القانوني لكل منهما، من هنا فقد ثار جدل كبير على صعيد الفقه حول تعريف الشركة الوليدة. غير أنهم اختلفوا حول تحديد العوامل التي تؤدي إلى تلك التبعية ووسائل تحقيقها".[3]

إذ يعتبرها البعض أنها الشركات التي تكون في حالة تبعية كلية أو جزئية لشركة أو لمجموعة شركات، أيا كانت أداة تلك التبعية وأيا كانت وسيلة تحقيقها، إلى أن هذا التصور يؤدي إلى خلط بين مجموعات الشركات عموما والشركة متعددة الجنسية بحسب العناصر

التي تم ذكرها سابقا، والتي استلزمت أن تكون سيطرة الشركة الأم على الشركات الوليدة بأساليب وأدوات قانونية مستمدة من قانون الشركات، وبالأخص خلال مساهمة الشركة الأم في رأسمال الشركة الوليدة.وهذا ما يتطابق مع تعريف الأستاذ هاميل الذي عرف الشركة الوليدة بأنها "الشركة ذات استقلال قانوني، ولكنها تخضع عمليا لإدارة ورقابة لصيقة من جانب شركة أم، ومظهر استقلالها القانوني يتمثل في شخصيتها المعنوية المستقلة، وتنشأ عالقة التبعية عمليا من أن الشركة الأم تستحوذ في الواقع على الأغلبية في مجلس إدارة الشركة الوليدة عن طريق تملكها لحصة كافية في رأسمالها تمكنها من السيطرة على الهيئة العامة".[4]

.....

1 – دريد محمد علي ، المرجع السابق، ص30،31.

2– المرجع نفسه، ص 30 ،31.

3– المرجع نفسه، ص31.

4– دريد محمد علي، المرجع السابق، ص، 32، 33.

ويعرفها حسام عيسى على أنها" مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا إنتاجيا من دول مختلفة تتمتع كل منها بجنسية مختلفة، وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم، وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتجية عالمية موحدة".[1]

وتتميز هذا التعريفات "بأنها تجمع بين الاستقلال القانوني للشركة الوليدة والمتمثل بتمتعها بشخصية قانونية مستقلة في الدولة التي تعمل فيها بكل النتائج القانونية المترتبة على ذلك، وبين تبعيتها الاقتصادية لشركة أخرى."[2]

من جهة أخرى فإن التعريف "يتلاءم وينسجم مع العناصر التي قدمت والواجب توافرها لقيام شركة متعددة الجنسية. و خاصة عنصر السيطرة من طرف الشركة الأم على الشركة الوليدة من خلال تملك نسبة من رأسمالها تمكنها من تحقيق تلك السيطرة." [3]

وبهذا يكون قد تم تحديد العناصر المكونة للشركة المتعددة الجنسية "فيمكن القول بأنها: شركة أم تسيطر على مجموعة من الشركات الوليدة التي تتولى الاستثمار الدولي المباشر في دول متعددة، وتخضع من ثم لنظم قانونية متباينة، وتتمتع بجنسيات مختلفة وتعمل في إطار خطة اقتصادية دولية موحدة تضعها الشركة الأم".[4]

ثالثا: المصطلحات المشابهة الشركات متعددة الجنسيات.

1_ "الشركات الأجنبية Les sociétés étrangères: و هو المصطلح الأكثر شمولية، فهو يحوي كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج لبلد الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومهما كانت طبيعة النشاط إنتاجي أو تجاري.

2_ الشركات متعددة الجنسيات "Les firmes multinationales": يكفي أن ينتقل مستوى النشاط إلى بلدين أجنبين."[5]

3 "الشركات عبر الوطنية "Les firmes transnationales": نفس المصطلح السابق، إلا أنه رفض استعماله من طرف الأمم المتحدة من أجل تفادي الآثار التي يمكن أن يتركها في شعوب الدول النامية".[6]

.....

1 – أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص117.

2– دريد محمود علي، المرجع السابق، ص34.

3– المرجع نفسه، ص.34.

4– دريد محمد علي، المرجع السابق، ص34.

5– بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول ، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2010/2009، ص72.

6– المرجع نفسه ، ص72.

4_" الشركات متعددة الجنسيات الشمولية: يجب أن يشتمل نشاط هذه الشركات بالإضافة إلى انتقال نشاطها إلى بلدان أجنبية، أن يشتمل أيضا على منتجات أخرى من غير المنتج الأصلي ومن غير القطاع الأصلي أيضا."[1]

5 "الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات " Les firmes multinationales :"**t**ranse-contins و هي الشركات التي لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية من قارات مختلفة، وهي مرحلة متقدمة من مراحل النشاط لهذه الشركات".[2]

6_ "الشركات العالمية متعددة الجنسيات "Les firmes multinationales mondiales":

و هي الشركات التي لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية وفي كل قارات العالم الخمس".[3]

7 _" الشركات متعددة الجنسيات الكوكبية"Les firmes multinationales globales": وهي شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في كل الدول الأجنبية وفي كل قارات العالم الخمس." [4]

الفرع الثاني: التميز بين الشركة المتعددة الجنسية والشركات الأخرى.

"تعد الشركة المتعددة الجنسية، كما بينا سابقا ،أنها مجموعة من الشركات التي تقوم بالاستثمار الدولي في دول متعددة، ومن هنا يتوجب علينا التميز بين الشركات متعددة الجنسية والشركة الوطنية وبينها وبين الشركة متعددة الجنسية والشركة الدولية العامة، وبينها وبين المؤسسات العامة والشركة المتعددة الجنسية وشركات الاستيراد والتصدير، والشركة المتعددة الجنسية وشركات القرن السابع عشر".[5]

أولا_ الفرق بين الشركات متعددة الجنسية والشركة الوطنية:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات عن الشركات الوطنية من الناحية القانونية والناحية الاقتصادية، فمن الناحية القانونية فإن الشركة الوطنية تخضع لنظام قانوني واحد هو تشريع

الدولة التي توجد فيها، في حين أن الشركة المتعددة الجنسية تتوزع أنشطتها في دول عديدة مما يعني عدم خضوعها لنظام قانوني واحد.

.....

1 – بوبكر بعداش، المرجع السابق ص72.

2– المرجع نفسه، ص72.

3– المرجع نفسه، ص.72.

4– المرجع نفسه، ص.72.

5– المرجع نفسه، ص.72.

الدولة التي توجد فيها، في حين أن الشركة المتعددة الجنسية تتوزع أنشطتها في دول عديدة مما يعني عدم خضوعها لنظام قانوني واحد.

أما بالنسبة للناحية الاقتصادية "فإن الشركة الوطنية تستطيع التكيف مع الاقتصاد القومي لبلدها، على اعتبار أن لها القدرة على استشراف مستقبل الاقتصاد الوطني وما قد ينجم عنه من مشاكل، على العكس من الشركات متعددة الجنسيات ونظرا لطبيعة أنشطتها المتعددة فإنها لا تقوم بالاستثمار في أي بلد إلا بعد دراسة مستضيفة ل وضاع الاقتصادية المختلفة للبلد المضيف".[1]

ثانيا_ الشركة المتعددة الجنسية و شركات الاستيراد والتصدير:

تختلف الشركة المتعددة الجنسية عن الشركات التي تعمل في مجال الاستيراد والتصدير عبر الحدود الوطنية، من حيث النشاط فهذه الأخيرة يقتصر نشاطها على بيع السلع خارج الحدود الوطنية واستيرادها من مصادر مختلفة.

"أما الشركات متعددة الجنسيات فنشاطها يكمن في عملية الاستثمار المباشر خارج حدودها الوطنية. بمعنى إنها تضطلع بإنتاج سلعها أو بعض مكوناتها في الدول المختلفة. كما أن جزءًا كبيرًا من صادرتها وارداتها تتم في شكل تبادلات بين الشركة متعددة الجنسية والشركات الوليدة المنتشرة في دول العالم المختلفة."[2]

ثالثا_ الشركة متعددة الجنسية والشركة الدولية العامة:

إن الفرق بين هذين المفهومين يكمن في الطبيعة العامة التي تتصف بها الشركات الدولية،" فالشركة الدولية العامة تنشأ بموجب اتفاقية دولية بين دولتين أو أكثر، وشخصيتها القانونية تستمد من الاتفاقية الدولية التي أنشأتها، فضال على أن النظام القانوني الذي يطبق عليها هو الأخر يستمد من الاتفاقية الدولية، ومن أمثلة الشركة الدولية العامة" الشركة الأوربية لتمويل مهمات سكك الحديد" Euro fma[3] .

"إن الشركة الدولية العامة مثل ما أنها تنشأ بموجب اتفاقية بين دولتين فأكثر، فإنه يجوز أن يكون احد الأطراف الموقعين على الاتفاقية منظمة دولية، وهذا إذا ما كان نص المعاهدة المنشئة يجيز لها بذلك ، ومن أمثلة ذلك المشروع الذي وضعته المجموعة الاقتصادية الأوربية والمعروفة " بنظام شركة المساهمة الأوربية".[4]

.....

1 – طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص، 38، 39.

2– دريد محمود علي، المرجع السابق، ص38.

3– طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص39.

4– المرجع نفسه، ص40.

"أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسية، فعلى الرغم من الصفة الدولية لنشاطها الاقتصادي إلا أنها مازالت لدى الكثيرين تعد من أشخاص القانون الخاص، حيث أن هذه الشركات تعد بالنسبة لهم متمتعة بالدولية الاقتصادية دون الدولية القانونية."[1]

رابعا_ الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات العامة الدولية:

هدف المؤسسات العامة الدولية من خلال أنشطتها إلى تحقيق المنفعة العامة المشتركة بين الدول الأطرف دون أن يكون هدفها تحقيق الربح. وهذه سمة تميزها عن الشركات متعددة الجنسية.

"ويمكن القول أن المؤسسات العامة الدولية تنشأ بموجب اتفاقية دولية وغالبا ما تكون إقليمية ومن أمثلتها " المؤسسة الأوربية لألمان في المالحة الجوية"، التي تهدف إلى التعاون بين الدول الأطراف لتأمين المالحة الجوية في طبقات الفضاء العليا."[2]

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للشركات متعددة الجنسيات.

للحديث عن الطبيعة القانونية لشركات متعددة الجنسيات قسمنا هذا المطلب إلى فرعين الفرع الأول سيخصص لشخصية القانونية لشركات المتعددة الجنسيات والفرع الثاني سيخصص للنظام القانوني.

الفرع الأول: الشخصية القانونية للشركات متعددة الجنسيات.

" تعرف الشخصية القانونية الدولية على أنها" أهلية اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات بموجب القانون الدولي" ويعرفها الدكتور محمد طلعت الغنيمي بأنها "أهلية اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات مع القدرة على حمايتها وتقديم المطالبات الدولية سواء كان ذلك عن طريق رفع الدعاوى أو عن طريق أخر والقدرة على وضع قواعد القانون الدولي".[3]

وباعتبار أن الشركات متعددة الجنسيات أحد الفاعلين من غير الدول على الساحة الدولية خاصة في مجال الاقتصادي والتكنولوجي، مما جعل لها مكانة مشابهة لمكانة الدول وغيرها من أشخاص القانون الدولي بما لها من شخصية قانونية دولية.

وهذا ما جعل تناقض في منحها هذه الصفة حيث ظهر اتجاه منكر وأخر مؤيد للشخصية القانونية الدولية لهذا النوع من الشركات.

.....

1 – طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق،ص40، 39.

2– المرجع نفسه، ص40.

3– جوتيار محمد رشيد صديق، المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسيات لحقوق الإنسان، دار المطبوعات الجامعية، مصر،2009،ص43.

أولا: الاتجاه المنكر للشخصية القانونية الدولية للشركات متعددة الجنسيات.

"وفقا للمذهب الوضعي التقليدي، وبما أن القانون الدولي يقوم على أساس الموافقة العامة للدول لا الأفراد، فإن الدول وحدها ودون غيرها تعد من أشخاص القانون الدولي، بحيث يطبق القانون الدولي أساسا على الدول لا على سلوك رعاياها. ومن هذه الناحية لا تكون الشركات متعددة الجنسيات مباشرة من أشخاص القانون الدولي على الإطلاق".[1]

"وكما ورد في المناقشات المتعلقة بمشروع مدونة سلوك الشركات عبر الوطنية الجاري إعدادها منذ عام 1974 حتى الآن، فهم يرون أن معاملة هذه الشركات يجب أن تكون وفقا للقوانين الوطنية، وليس وفقا للقانون الدولي".[2]"

"وعليه يمكن تحديد مكانة الشركات متعددة الجنسيات في القانون الدولي من خلال ارتباطها مع دولة ما بشرط إخضاعها لرقابتها باعتبار أنها تمارس نشاط على ترابها."[3]

" ففي قضية شركة برشلونة للجر والإنارة والطاقة، رأت محكمة العدل الدولية أن الشخصية القانونية للشركة متعددة الجنسية مماثلة لشخصية الفرد؛ أي كأحد رعايا الدولة. و بالتالي فإن الشركة المتعددة الجنسية تماثل وضع الفرد في القانون الدولي".[4]

"وفي نفس السياق ذهبت بعض محاولات الفقه إلى اعتبار الشركات عبر الوطنية مجرد مواضيع القانون الدولي العام الحديث، فهي لا تختلف في نظرهم عن مواضيع المسؤولية الدولية والحماية الدبلوماسية، وموضوع حقوق الإنسان ومصادر القانون."[5]

ونشير هنا إلى قرار الجمعية العامة ل مم المتحدة رقم"3281د"_ 29 المؤرخ في 12 ديسمبر 1974 الخاص بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، فقد نص في مادته الثانية"ب" "على تنظيم نشاطات الشركات عبر الوطنية الداخلة في نطاق واليتها القومية والإشراف عليها واتخاذ التدابير التي تكفل تقييد هذه النشاطات بقوانينها وقواعدها وأنظمتها، وتماشيا مع سياستها الاقتصادية والاجتماعية وال يجوز للشركات متعددة الجنسيات أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة". [6]

.....

1 – جوتيار محمد رشيد صديق، المرجع السابق، ص 44،45.

2– عمر سعد الله وأحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص268، 269.

3– جوتبار محمد رشيد صديق، المرجع السابق، ص45.

4– المرجع نفسه، ص45.

5– عمر سعد الله ، أحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص 269.

6– عمر سعد الله ، أحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص270.

ثانيا: الاتجاه المؤيد للشخصية القانونية للشركات متعددة الجنسيات.

"يرتبط تمتع هذه الشركات بالشخصية القانونية الدولية طبقا لهذه الاتجاه بمدى تمتعها ببعض الواجبات وبمدى مساهمتها في تطوير قواعد القانون الدولية والعالقات الدولية".[1]

"وقد صدر قرار عن منظمة العمل الدولية في السادس عشر نوفمبر عام 1977، إضافة إلى موقف الدول كمعيار الانتفاء صفة الشخصية الدولية على هذه الشركات وتقرر وضع التزامات أكثر من الحقوق وتتلخص في احترام سيادة الدولة المضيفة وعدم التدخل في شؤونها السياسية الداخلية ".[2]

_ احترام قوانين الدولة المضيفة وممارسة نشاطها وفقا لخطة اقتصادية التي تمارسها الدولة المضيفة.

_ "احترام حقوق العمال وتراثهم الثقافي".[3]

_" احترام قواعد المنافسة ضمانا لنقل التكنولوجيا وحماية البيئة".[4]

أما الحقوق التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات فتتمثل في:

_" التزام الدول بمعاملة الشركات متعددة الجنسيات على قدم المساواة مع الشركات الوطنية.

_ إبرام عقود مع الدول وباقي أشخاص القانون الدولي".[5]

_ حل نزاعاتها المتعلقة بالاستثمار بواسطة التحكيم الدولي وتستند فكرة تمتع هذه الشركات بالشخصية القانونية الدولية إلى مساهمتها في تطوير العالقات الدولية لاسيما العلاقات الاقتصادية من خالا فرض التبعية المتزايدة للاقتصاد الوطني للنظام الاقتصادي الليبرالي.

_" إنشاء نظام اقتصادي عابر للحدود مستقل في مواجهة الدول تدعيم الليبرالية الاقتصادية الدولية التي تعمل على عولمة السوق، وذلك من خلال تدعيم الاكتمال الاقتصادي العالمي وزيادة التجارة العالمية و التكنولوجيا الحديثة".[6]

.....

1 – عبد الرحمان لحرش، المجتمع الدولي التطور والأشخاص، في دار العلوم ، الجزائر، "دون سنة الطبع"، ص270

2– عمر سعدا لله ، أحمد بن ناصر المرجع السابق،ص270.

3– بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص307.

4– عبد الرحمان لحرش، المرجع السابق، ص181.

5– مبروك غضبان، المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994 ، ص ص،614،615.

6– عبد الرحمان لحرش، المرجع السابق، ص180.

الاتجاه الثالث: ربط الشخصية باعتراف رسمي.

هناك موقف جديد يدعو إلى اعتراف رسمي بالشخصية الدولية للشركات متعددة الجنسيات وبهذا الاعتراف تكون هذه الشركات كشخص من أشخاص المجتمع الدولي إذا تم الاعتراف بشخصيتها الدولية، وهو موقف يتبين في مشروع مدونة قواعد السلوك لهذه

الشركات الجاري إعدادها اليوم في إطار منظمة الأمم المتحدة عام 1974، أنشأ بموجبه لجنة ومركزا معنيين بالشركات عبر الوطنية ولهذا المركز ثالثة أهداف وهي:

1_ تطوير قواعد وترتيبات دولية لتشجيع مساهمة الشركات عبر الوطنية في تحقيق أهداف التنمية الوطنية والنمو الاقتصادي العالمي.

2 تقديم المساعدة العملية للحكومات وخاصة حكومات البلدان النامية في دعم قادتها على التعامل مع هذه الشركات.

3_ " تقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية، وهي لجنة حكومية تتألف في الوقت الحاضر من 45 عضو، يمثلون كافة العالم."[1]

"فمشروع هذه المدونة، التي قد يشكل مستقبل معاهدة متعددة الأطراف أو إعلالنا دوليا يفرض واقعا جديدا على المجتمع الدولي، حيث تنص قواعده على احترام الشركات ومعاملتها على المساواة بينها وبين الشركات الوطنية، والى إقامة وتعزيز التعاون معها، الأمر الذي يظهر تلك الشركات كأحد أشخاص القانون الدولي".[2]

" وكما سبق وأن ذكرنا فإن الشركات يحظر عليها التدخل في الشؤون الداخلية للدول والعالقات الحكومية الدولية، وهذا ما أكد عليه مشروع المدونة إضافة إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية وعدم انتهاكها بأي طريقة كانت. وهي التزامات تتشابه فيها مع ما تتمتع به الدول في هذا المجال. إلى أن هناك التزامات أخرى يجب عليه تطبيقها كاحترامها للتقاليد الثقافية والاجتماعية للبلدان التي تعمل على أرضيها والتقيد بأهداف وأولويات التنمية التي تحرص عليها البلدان المضيفة."[3]

.....

1 – عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص276.

2– المرجع نفسه،ص275.

3– عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق،ص275.

" إضافة إلى ذلك فقد نظمت قواعد السلوك المقترحة النواحي الاقتصادية والمالية للشركات متعددة الجنسيات، حيث قامت بتقنين مسائل الملكية وميزان المدفوعات والتحويل والضرائب والمنافسة، وكذا الممارسات التجارية التقليدية وغير ذلك من المسائل المتعلقة بأي كيان قانوني دولي، وقد قامت كذلك بتدوين مواضيع أخرى كنقل التكنولوجيا والعمل والتشغيل، وحماية المستهلك وحماية البيئة."[1]

"وأما فيما يخص المناقشات التي دارت في إطار إعداد مشروع المدونة، تغلبت فيها أراء البلدان المتقدمة ووجهات نظرهم ذات الاقتصاد السوقي التي تدعو إلى معاملة الشركات المتعددة الجنسيات وفقا للقانون الدولي العام، بهدف تأكيد أن تلك الشركات هي من أشخاص القانون الدولي فهي بذلك تخضع لقوانينه".[2]

وإذ انطلقنا من كون أن الشخصية الدولية، تكون بوجود كيان يتمتع بحقوق وواجبات دولية، وجملة أهداف ووظائف يقوم بها على الصعيد الدولي، وهذا ما أقرت به محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري في 11أفريل1949، فإن هذه الشركات تتأكد لها هذه الشخصية اليوم، "وان لم يعترف لها بذلك رسميا بعد، ونتيجة لوضع هذه الشركات بالنسبة للقانون الدولي العام، فإنها تعتبر كطرف ثانوي في المجتمع الدولي المعاصر، إلا أن الاعتراف بشخصيتها الدولية، ودمجها في المجتمع الدولي وان لم يحسم أمره بعد، فإن تصميم الحكومات الغربية في هذا الصدد، والممارسة الاقتصادية والسياسية النشيطة عبر الحدود لهذه الشركات، سيتغيران من المفاهيم والآراء فيما يتعلق بالاتجاه الذي يترتب على الدول أن تسلكه تجاه مركز هذه الشركات."[3]

الفرع الثاني: النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات ونتائجها .

يخضع تنظيم الشركات المتعددة الجنسيات إلى قواعد وطنية تتعلق بالدولة الواحدة وقواعد دولية.

أولا:القواعد الوطنية.

" لم تكن دول العالم متشابهة في تعاملها مع هذه الشركات ففي البدء وضعت الدول عراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تشكل خطرا على الاقتصاد وتهدد الثروات الوطنية."[4]

ولذلك سنت التشريعات التي تحد من الاستثمارات المباشرة ما لم تكن مقرونة بحيازة المعرفة التقنية كاليابان، كما لم تسمح الدول الاشتراكية سابقا للشركات المتعددة الجنسيات بممارسة أي نشاط على أرضيها إلا باتفاقية خاصة معها،

.....

1 – عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق،ص275.

2– المرجع نفسه،ص276.

3– أحمد بن عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق ، ص277.

4– أحمد بن عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص120.

"لكن التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي دفعت لتغير الموقف القانوني تجاه هذه الشركات فقد سمحت دول العالم الثالث لهذه الشركات بحرية الاستثمار على أرضيها سواء بصورة نسبية أو مطلقة."[1]

" إن القوانين الوطنية التي تناولت عمل هذه الشركات تطرقت إلى مسائل كجنسية الشركات وخضوعها للازدواج الضريبي أم لا، وقوانين العمل النافذة وقوانين المحاسبة ومراقبة الشركات، والقضاء المتخصص بحل المنازعات التي تكون إحدى أطرافها الشركة المتعددة الجنسيات أو أحد فروعها، إضافة إلى مسائل تنفيذ القرارات القضائية وقوانين الاستثمار والمنافسة الحرة، وغالبا ما تسعى الدول للحد من نشاط هذه الشركات من خلال تحديد نسبة المال الأجنبي والأفراد الأجانب في المشروع المحلي وإلغاء الاستثمارات في القطاعات الحيوية وتنمية القطاعات الوطنية وتبني برامج مراقبة الشركات ووضع شروط الاستثمار وتحويل الأموال إلى الخارج."[2]

ثانيا: القواعد الدولية.

"قامت بعض المنظمات الإقليمية والدولية بتحديد قواعد قانونية لسلوك الشركات المتعددة الجنسيات مثلما قامت به الدول اللاتينية في عهد الأنديين والمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة "OCDE"، واتخذت هذه القواعد في بعض الحالات صورة توصيات دولية كإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولي، ومجموعة القواعد والمبادئ الخاصة بالممارسات التجارية التقليدية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية."[3]

" ويمكن القول إنه لو يتم التوصل إلى صيغة دولية في مشروع التقنين لتنظيم نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات وكانت غير ملزمة، وأقصد هنا مدونة سلوك الأمم المتحدة الخاصة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنها سوف تكون الأساس لعمل الحق أكثر قوة وإلزاما، ذلك إن المفاهيم الجديدة يصعب تقبلها بسهولة وتمتعها بالصفة الإلزامية لاسيما أنها تمس المجال الحيوي لكل دولة."[4]

" رغم ذلك فإن الأمل في وجود تنظيم دولي خاص بالشركات متعددة الجنسيات يتمتع بالقوة الإلزامية لا يزال قائما، إما من خلال إعادة النظر في مدونات السلوك الموجودة وإضعاف الصفة الإلزامية عليها، ولاسيما مدونة سلوك الأمم المتحدة باعتبارها مجموعة من القواعد شاملة لجميع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ودولية وعالمية من خلال الدول المشاركة في وضعها وهذا ما تأمله الدول النامية." [5]

.....

1 – أحمد بن عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص120.

2– أحمد بن عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص.121.

3– المرجع نفسه، ص121.

4– المرجع نفسه، ص121.

5– أحمد بن عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص.121.

"أو على الأقل انتظار ارتقاء هذه القواعد القانونية الواردة في مدونة السلوك السالفة الذكر إلى مستوى القانون الدولي من خلال تطورها من قواعد غير ملزمة إلى قواعد قانونية عرفية أو اتفاقيات دولية، كما يبقى الأمل موجودا بالاتفاقات المتعددة الأطراف الخاصة بالاستثمارات التي بدأت المفاوضات بشأنها عام 1997" [1]

نتائج اكتساب الشركة متعددة الجنسية للشخصية القانونية:

"يترتب على إضفاء نوع من الشخصية القانونية للشركات متعددة الجنسية، تمتعها بمركز قانوني دولييكن لها بمقتضاه ممارسة بعض الحقوق وتترتب عليها بعض الالتزامات، فالشركات متعددة الجنسية تتمتع بالشخصية الدولية بالقدر الذي يسمح لها بممارسة أنشطتها من جهة وفرض الرقابة عليها من جهة أخرى، وهذا يترتب عليه جملة نتائج منها:" [2]

أولا_ استقلال الذمة المالية:

"تعد الذمة المالية في تعريف شائع لها هي مجموع ما للشخص من حقوق وما عليه من التزامات مالية في الحال والاستقبال.ويترتب على تمتع الشركة المتعددة الجنسية بالشخصية المعنوية تمتعها بذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء. وتتألف هذه الذمة من مجموع الحصص التي يقدمها كل شريك من الشركاء لتكوين رأسمال الشركة."[3]

وتعد هذه النتيجة في الواقع من أهم نتائج الاعتراف للشركة المتعددة الجنسية بالشخصية القانونية وأكثرها إثارة للمشاكل والمنازعات. ذلك أنه إذا لم تكن هناك أية مشكلة بخصوص

1- "تمتع الشركة الأم بذمة مالية مستقلة فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لتمتع الشركة الوليدة بتلك الذمة."[4]

2- "صحيح أن الوضع القانوني الظاهر الذي يعترف للشركة الوليدة بشخصية معنوية مستقلة يفضي كنتيجة لذلك إلى تمتعها بذمة مالية مستقلة، بيد أن واقع الحال ليس كذلك. إذ أن عالقة السيطرة تخول الشركة الأم حق التدخل في القرارات المالية الصادرة عن الشركة الوليدة، وكثيرا ما تؤدي ممارسة السيطرة إلى اختلاط الذمم المالية بين الشركة الوليدة والشركة الأم."[5]

.....

1 – أحمد بن عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص.121.

2– طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص162.

3– المرجع نفسه، ص162.

4– المرجع نفسه، ص162.

5– المرجع نفسه، ص163.

ذلك أن الهدف الذي ترمي إليه الشركة الأم من السيطرة على الشركات الوليدة المنتشرة في كافة أنحاء العالم هو الالتزام بالخطة الاقتصادية الموحدة التي تضعها، والتي تهدف في نهاية الأمر إلى زيادة أرباح الشركة الأم المسيطرة دونما اعتبار للمصالح الذاتية للشركات الوليدة أو لمصالح الدول المضيفة التي تعمل فيها. "و يعتمد نجاح تلك الخطة الاقتصادية في نهاية الأمر على ما تمارسه الشركة الأم من السيطرة على الذمم المالية للشركات الوليدة. حيث تستطيع الشركة الأم بمحض إرادتها ووفقا لما تقتضيه مصلحتها الذاتية أن تنقل الأرباح التي تحققها إحدى الشركات الوليدة إلى شركة وليدة أخرى، أو أن تستخدم بعض الأصول المملوكة لإحدى وليداتها لتمويل نشاط شركة وليدة أخرى. و يتم ذلك عن طريق التحكم في أسعار السلع الوسيطة والخدمات التي تتبادلها الشركات الوليدة داخل المجموعة الواحدة، أو من خلال العقود التي تبرمها الشركات الوليدة فيما بينها، أو بينها وبين الشركة الأم مثل عقود نقل التكنولوجيا وعقود القرض...الخ."[1]

"ولا يقتصر الأمر على نقل الأرباح أو غيرها من الأصول المالية بل يمتد إلى العديد من القرارات الأخرى التي تصدرها الشركة الأم بشأن نشاط وليداتها تحقيقا لأهدافها الاقتصادية الموحدة. كإغلاق إحدى المنشآت التابعة لشركة وليدة محددة، أو تخفيض إنتاجها تشجيعا للإنتاج في شركة وليدة أخرى تمارس نفس العملية الإنتاجية في دولة معينة".[2]

"إن هذا الواقع يشكل دون شك تناقضا أكيدا مع القول باستقلال الذمة المالية للشركة الوليدة. فالذمة المالية لا تكون مستقلة إذ كانت السيطرة التي تمارسها الشركة الأم من شأنها أن تؤدي إلى اختلاط ذمتها المالية بذمم وليداتها." [3]

ثانيا_ الأهلية القانونية:

تتمتع الشركة المتعددة الجنسية وكأية شركة تجارية أخرى بالأهلية القانونية في حدود الغرض الذي أنشئت من اجله الذي يحدده عقد إنشائها ونظامها الأساسي. و تنص الفقرة4 من المادة 48 من القانون المدني العراقي في هذا الصدد على انه:" لكل شخص معنوي أهلية الأداء وذلك في الحدود التي تبينها عقد إنشائه والتي يفرضها القانون". وفي ذات الاتجاه تقرر المادة 53 من القانون المدني الليبي في فقرته 2 "بأن للشخص المعنوي أهلية في الحدود التي يعينها سند إنشائه أو التي يقررها القانون ". [4]

.....

1 – دريد محمود علي، المرجع السابق، ص135.

2– المرجع نفسه، ص135.

3– المرجع نفسه، ص135.

4– المرجع نفسه، ص135.

"وتعني أهلية الشركة المتعددة الجنسية صلاحيتها بوصفها شخصا قانونيا ألن تباشر في الحياة القانونية ذات الدور الذي يمارسه الكائن القانوني الفرد مع شيء من التحديد،فتلزم وتلتزم وتكتسب حقوق وتتحمل بالالتزامات إلا ما كان منها ملازما للشخص الطبيعي كتلك الناشئة عن روابط الأحوال الشخصية."[1]

"وتتميز أهلية الشركة كشخص قانوني عن أهلية الشخص الطبيعي بأنها تتسم بالدوام دون أن تكون مهددة بعارض ينال منها أو يعصف بها، مما يمكن الفرد من أن يتخطى بطموحه الاقتصادي حياته المحدودة ويشكل ذلك ميزة هامة للمشروعات الضخمة التي تحتاج لمدة طويلة نسبيا لتؤتي ثمارها. على أن الشخص المعنوي لا يستطيع التعبير عن إرادته مقارنة بالشخص الطبيعي، ويتطلب ذلك ضرورة قيام أشخاص طبيعيين بتمثيل الشركة وإدارتها."[2]

"وللشركة المتعددة الجنسية أهلية قانونية، تجعلها قادرة على اكتساب الحقوق حيث يثبت لها الحق في تحريك دعوى المسؤولية الدولية إذا ما أضر أحد أشخاص القانون الدولي العام بها أو حاول عرقلة عملها وكما لها الحق في عقد اتفاقيات دولية في الحدود اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة من منحها الشخصية القانونية، وكما يمكنها التعاقد بينها وبين الدول أو المنظمات الدولية الأخرى .....الخ."[3]

"وكما يجب أن تتحمل التزامات، وإبرام التصرفات القانونية أيا كان نوعها بشرط أن لا تتجاوز حدود الغرض الذي أنشئت من أجله وتطبق عليها كافة القواعد التي تطبق على الشركات التجارية عموما."[4]

ثالثا_ الاستقلالية عن باقي الشركاء:

"يترتب على اكتساب الشركة متعددة الجنسية للشخصية المعنوية أن يصبح لها وجود قانوني متميز عن وجود نشاط المساهمين فيها، وتخضع بالتالي ل حكام القانونية الخاصة بها والتي قد تختلف تماما عن الأحكام التي يخضع لها المساهمون، في الشركة المتعددة الجنسية صفة التاجر وتخضع لالتزامات المقررة على اكتساب هذه الصفة، بينما يظل المساهمون كمساهمين فقط دون أن تكسبهم مساهمتهم في الشركة تلك الصفة" [5].

.....

1 – دريد محمود علي، المرجع السابق، ص135.

2– دريد محمود علي، المرجع السابق، ص135،136

3– طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص163.

4– دريد محمود علي، المرجع السابق، ص.136.

5- المرجع نفسه، ص 136.

" إن إبراز هذا الكيان القانوني المميز للشركة المتعددة الجنسية يقتضي الإقرار لها بما يشبه الحالة المدنية للشخص الطبيعي، فلكل شركة اسم يمثلها ويميزها عن غيرها ويكون العلامة الخارجية لشخصيتها، ومن خلاله يخاطبها الغير والعكس صحيح وذلك بطرف ممثليها، وتنظم القوانين التجارية ألحكام الخاصة بتكوين الاسم التجاري وتضع كافة القواعد الكفيلة بحمايته، وكما تجبر الشركات على الخضوع له. ويكون اسم الشركة الوليدة تابعة للشركة الأم إضافة السم الدولة المضيفة."[1]

رابعا_ جنسية الشركة متعددة الجنسية:

" الجنسية عموما هي رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة تنسب وترد كل فرد للدولة التي تنتمي إليها وتنشأ عنها حقوق وواجبات مقابلة ويذهب العديد من الفقهاء إلى إنكار تمتع الشخص القانوني بجنسية على غرار الشخص الطبيعي، وال يرون في الجنسية المقررة للشخص المعنوي، إلا صدى للمحاولات الفقهية غير الموفقة الاصطناع تشابه وتماثل تام بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، فالجنسية تبنى على ما يقوم بين الأفراد ووطنهم من روابط عاطفية ونفسية مختلفة، وليس لمثل هذه الروابط وجود بالنسبة للشخص المعنوي ، ويضيف الرأي المتقدم أن ما يصل بين الشخص المعنوي والدولة هو مجرد تبعية سياسية تبرر إخضاعه لقانونها وشموله بحمايتها الدبلوماسية".[2]

" و مع ذلك فقد جرى العمل على استعمال مصطلح الجنسية في مجال الشركات لدلالة على الارتباط القانوني للشركة بدولة معينة، وليس بمعنى الانتماء بمفهومه الضيق بالنسبة للشخص الطبيعي لدولة معينة."[3]

"وإذا كانت الشركة كشخص معنوي تكتسب الجنسية فإن الفقه والقضاء وكذلك التشريع لم يتفقوا على معيار واحد لتحديد هذه الجنسية. إذ يذهب بعض الفقه إلى أن الشركة تكتسب جنسية الدولة التي تتأسس فيها، أو جنسية الدولة المركز الرئيسي لاستغلال،بينما يرى اتجاه أخر أن الشركة يجب أن تكتسب جنسية المساهمين أو الشركاء، أو جنسية غالبية الأموال المستثمرة."[4]

.....

1 – دريد محمود علي، المرجع السابق، ص136،137

2– المرجع نفسه، ص 137.

3– المرجع نفسه، ص 139.

4– دريد محمود علي، المرجع السابق، ص.140.

"ويذهب فريق ثالث إلى أن جنسية الشركة تتحدد بجنسية الدولة التي يوجد فيها مركز الإدارة الرئيسي والفعلي، وهذا هو الرأي الراجح. و المقصود بمركز الإدارة الرئيسي للشركة المركز الفعلي الحقيقي الذي توجد فيه مكاتب الشركة الإدارية وتعقد فيها اجتماعات هيئاتها الرئيسية كمجلس الإدارة والجمعية العامة وتصدر منه الأوامر والتوجيهات." [1]

المطلب الثالث: أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتطورها.

" تعددت أسباب وجود الشركات المتعددة الجنسيات على مر الأزمنة وشهدت عدة تطورات، لكن يبقى هدفها هو تحقيق أعلى درجة من الربح وبأقل تكاليف وغزو العالم وفرض سيطرتها."[2]

ومن خلال هذا المطلب سنتناول أسباب ظهور الشركات في الفرع الأول، ومراحل تطورها في فرع ثاني.

الفرع الأول: أسباب ظهور الشركات المتعددة الجنسيات.

ظهرت عدت اتجاهات تفسر أسباب ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، فالاتجاه الأول يرجعها إلى الظروف الاقتصادية، والاتجاه الثاني إلى التطور الهيكلي الاقتصادي للدول الرأسمالية المختلفة، والاتجاه الثالث يرجعها إلى مظاهر عالمية الشركات المتعددة الجنسيات.

أولا_ الاتجاه الأول:

" يرجع هذا الاتجاه دوافع ظهور وانتشار هذه الشركات خارج أوطانها إلى الظروف الاقتصادية الدولية مثل ارتفاع نفقات النقل، ووجود الحواجز الجمركية" [3]، سببان رئيسيان لظهور الاستثمار المباشر للشركات لما ينتج عنها زيادة نفقة السلع المصدرة وبالتالي زيادة أسعارها في الأسواق الداخلية الأجنبية "مما يشكل عائق في منافسة المتوجات والسلع البديلة داخل هذه الأسواق"[4]، "والبعض الأخر يرجع هذا الانتشار والنمو إلى السياسات الضريبية واختلاف الأوضاع النقدية من حيث مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات في الاستثمار الدولي التي تعاني باستمرار من انخفاض عمالتها بسبب التضخم، وحيث يكون سعر الفائدة على النقود منخفضا وهذا ما يخدم مصالحها ويحقق لها نتائج مربحة".[5]

" لكن هذا الاتجاه تعرض لانتقادات عديدة على أساس أن العديد من الشركات تنشئ فروع إنتاجية لها في الدول الخارجية من أجل خدمة أسواقها سواء كانت دول مستضيفة أو الدولة الأم بالدرجة الأولى، وليس لخدمة الاقتصاد المحلي".[6]

.....

1 – دريد محمود علي، المرجع السابق، ص.140.

2– غضبان، المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص، الجزء الثاني، دار المطبوعات الجماعية، ماي1994، ص593.

3– مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، المرجع السابق، 239.

4– مبروك غضبان، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص594.

5– مبروك غضبان، المدخل إلى العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص240.

6– مبروك غضبان، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص594.

"وفي ما يخص الاعتبارات الضريبية والنقدية ما هي إلا عوامل ظرفية ومؤقتة وال يمكن أن تبني سياستها وإستراتجيتها عليها بحكم أنها قد تتغير" .[1]

ثانيا_ الاتجاه الثاني.

" ويرجع هذا الاتجاه انتشار الشركات متعددة الجنسيات إلى التطور الهيكلي الاقتصادي للدول الرأسمالية المختلفة، من خلال زيادة الاحتكار الرأسمالي دفع بالشركات متعددة الجنسيات الأمريكية مثال باستغلال الفائض الاقتصادي المتراكم لديها و تحويله إلى الخارج،" [2] عن طريق استثماره مما يخدم مصالحها و يحقق لها أرباح،" أي أنها تكون هذه السلع متمركزة في البلدان المتقدمة، ولكن مع تحويلها لسوق الخارجي فإنها تؤدي دورة حياة جديدة للمنتج حسب التصنيف السابق على الصعيد الدولي، وبالتالي يكتسب المنتج صفة تعدد الجنسيات" .[3]

"ولكن هذا الاتجاه انتقد واعتبر ناقصا ألنه لا يكفي لتفسير ظاهرة عالمية الإنتاج حيث يوجد هناك طرق ووسائل أخرى تمكن الشركات من التخلص من فائض إنتاجها وتعويض عجزها".[4]

ثالثا _ الاتجاه الثالث:

و يرجع هذا الاتجاه مظاهر عالمية الشركات المتعددة الجنسيات إلى عاملين أساسين

هما:

_ انخفاض معدل الربح في الدول الرأسمالية المتطورة.

_" تباين و اختلاف معدلات الأجور على المستوى العالمي ويؤكد مارسيل ميرل هذا الاتجاه ويعتبر بأن الشركات متعددة الجنسيات تهدف إلى الاستفادة من المزايا التي تتيحها لها عملية التوطن في أي مكان في العالم،"[5] حيث عملت الشركات متعددة الجنسيات منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات بالاستحواذ والسيطرة على المواد الأولية السطحية والباطنية حيث عرف هذا القطاع تركيزا مسارعا، أدى إلى القضاء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية لصالح الشركات" .[6]

.....

1 – مبروك غضبان، المدخل إلى العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص240.

2– مبروك غضبان، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص594.

3– **شريفة جعدي، د. محمد الخطيب نمر، د. محمد بركة، مقال بعنوان أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري في خالل الفترة)2012_2006(، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد\01 دسمبر2014، ص .06**

4– مبروك غضبان، المدخل إلى العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص240.

5– مبروك غضبان، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص.594

6– **شريفة جعدي وآخرون، المرجع السابق، ص6.**

ـ " الوصول المباشر إلى سوق المستهلكين والنظم الضريبية الجمركية، ومستوى الأجور، وكذا مقاومة المنافسة الأجنبية بأسلحة متكافئة والهروب من المقاييس التقنية المتشددة كمقياس حماية البيئة وتلوثها." [1]

الفرع الثاني: تطور الشركات متعددة الجنسيات.

"إن التطور الذي شاهدته الشركات متعددة الجنسيات من خلال وجهة نظر تاريخية والتي قسمت على أربعة مراحل وهي الفترة البنكية، الفترة الاستعمارية، والفترة مابين الحربين العالميتين، وفترة عصر الإنتاج الدولي. و أخرى أرجعت تطورها لتعدد جنسية الأنشطة، والتي قسمت بدورها غلى سبع مراحل اختلفت كل مرحلة على أخرى من حيث أهميتها وأهدافها المسطرة من قبل الشركات." [2]

أولا: تطور الشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظر تاريخية.

اختلف الكتاب فيما بينهم بشأن تحديد تاريخ بداية ظهور هذه الشركات، ولكن الأغلبية اتفقوا على أنها ظهرت منذ زمن بعيد، وعلى اقل تقدير ظهرت منذ القرن السابع عشر، ويمكن تلخيص مراحل تطورها فيما يلي:

المرحلة الأولى: الفترة البنكية .

" تمتد هذه الفترة منذ العصور الوسطى حتى منتصف القرن الثامن عشر، مرورا عصر النهضة وعصر الرواد العظام مثل "المدش" في البداية و"روتشلد" في النهاية".[3] والتي كانت فروعها موزعة بين النمسا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا" والتي عرفت بدعمها لبعض الأنظمة الحاكمة الأوروبية ضد بعضها البعض خاصة ضد التوسع النابليوني والهيمنة الفرنسية".[4]

" ولقد تطور بشكل متوازي مع التجارة هيكل مؤسسات التمويل الدولي الأولى والمتمركزة في إيطاليا، فلقد تم تكوين ثالثة من المجموعات المالية الإيطالية القوية وهي the Peruzzi، the Medici،والتي كانت تمتلك وكالات في روما، ليون، براغ، باريس، لندن، ومراكز أخرى في أوربا، ولم تكن هذه الوكالات مجرد مراسلين ماليين، بل يمكن اعتبارها مثل الفروع البنوك الحالية، من حيث أنها تتلقى الودائع ، وضمان القروض والعمليات البنكية الأخرى".[5]

.....

1 – مبروك غضبان، المدخل إلى العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص240.

2– مبروك غضبان، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص594.

3– شريفة جعدي، د. محمد الخطيب نمر، د. محمد بركة، مقال بعنوان أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري في خالل الفترة)2012_2006(، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد\01 دسمبر2014، ص .06

4– مبروك غضبان، المدخل إلى العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص240.

5– مبروك غضبان، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص.594

المرحلة الثانية: المرحلة الاستعمارية.

" تبدأ هذه المرحلة بظهور ما سمى بالمشروع الاستعماري، وهي مشروعات حظيت بالتأييد من الحكومة التي تتبعها حيث كانت تحصل على حقوق وامتيازات لا يحصل عليها غيرها وكانت مشاريعها لا تقتصر على المتاجرة فقط مع المستعمرات بل تعدا إلى ممارسة السياسة

في الدول والأقاليم المستعمرة كالشركات الهند الشرقية و والهولندية والفرنسية والإنجليزية وشركة خليج هدسون وشركة كوفيا البرتغالية" [1].

" إلى أن هذه الشركات التجارية قامت باستغلال المستعمرات لإمداد الدولة الأم بالمواد الخام، ولذلك اعتبرت المستعمرات ملحقا اقتصاديا للدولة الأم،وكما كانت تعتبر كمصدر لتمويل الدول الاستعمارية، إلى أنها كانت خاضعة لنفوذ الحكومة الوطنية في وطنها الأم وتحقيق أغراضها وتحصيل أرباح تعود لصالحها".[2]

المرحلة الثالثة: فترة مابين الحربين العالمتين.

" استغلت بعض الشركات ظروف الحرب وقامت بتوسيع مصالحها الدولية، وبالذات تلك الشركات التي تعمل في الصناعات ذات التكنولوجية الحديثة، وإنتاج السلع التي عليها طلب استهلاكي كبير، كشركة جنرال موتورز، شركة فورد، شركة هوفر، إلى أن هذا الاستقرار لم يدم حيث كانت فترة الحرب العالمية الأولى أدت إلى تراجع تدفق رأس المال بين الدول، وتراجع حجم نشاط الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الثلاثينيات وذلك بسبب أزمة الكساد الكبير إلى جانب ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية، حيث قامت بعض الشركات ببيع جزء من ممتلكاتها وفروعها في الخارج فا انجلتر مثال قامت بتصفية 15% من استثماراتها في الخارج خلال هذه الفترة".[3]

المرحلة الرابعة: عصر الإنتاج الدولي.

حيث سجلت الشركات متعددة الجنسيات أكبر انتشار لها منذ نشأتها ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لعدة أسباب منه تأسيس النظام الاقتصادي الدولي المعاصر والذي وضع قواعده مؤتمر بروتون وودز عام 1946.

.....

1 – محمد خلف، المرجع السابق، 264.

2– عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، 2007،ص62.

3– عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 62.

" وأبرمت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة "GATT" عام 1947 والتي تنص على تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة وعدم اللجوء إلى القيود الكمية والإدارية بين الأعضاء" .[1]

" وفي ظل هذه الظروف، كان المناخ الاستثماري الخارجي للشركات العالمية في النموذجية، وكانت فرصة من أجل التوسع على مستوى العالم، حتى أصبحت اليوم من أهم القوى المسيطرة على الاقتصاد العالمي" تجارة،إنتاجا،وتمويلا ".[2]

ثانيا: تطور الشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظر الأنشطة متعددة الجنسيات.

" يمكن تتبع تطور الشركات متعددة الجنسيات، من خلال تتبع تطور تحرك رأس المال المباشر من الدول الأم إلى الدول المضيفة، حتى وصل إلى مرحلة التعدد في الجنسية. أو عن طريق تتبع التطور في حجم الاستثمار المباشر، والتطور في عدد الفروع الأجنبية التابعة لهذه الشركات. ولقد حاول كتاب كثيرون أن يصفوا المراحل التي تمر بها الشركات متعددة الجنسيات وهي في سبيلها للخروج إلى العمل في أكثر من دولة، ومن هؤلاء phatak الذي أعطى التصور التالي للمراحل:

المرحلة الأولى: تبدأ الشركة بتصدير منتجاتها إلى الخارج من خلال وسطاء تسويق في الدولة الأم سواء كانوا تجار تصدير، وكلاء دوليين تجار الجملة ويكون مركزهم الدولة الأم." [3]

المرحلة الثانية: " بعد زيادة المبيعات في الخارج تبدأ الشركة في البيع المباشر للمستورد أو المشتري في السوق الخارجي، عندئذ تقوم بإنشاء إدارة الصادرات في الدولة الأم للتعامل مع الصادرات" .[4]

المرحلة الثالثة: " تقوم الشركة بإنشاء فروع للبيع في الخارج ليتولى أعمال البيع والترويج في سوق خارجي محدود. ويكون مدير البيع مسؤول أمام المركز الرئيسي، وتكون المبيعات أساسا للوسطاء في السوق الأجنبي." [5]

المرحلة الرابعة: " إنشاء شركة تابعة للبيع الخارجي. والتي تشبه في عماليتها فرع البيع الخارجي السابق، والفرق بينهما هو أن الشركة التابعة مندمجة وموجودة ومقيمة في الدول الأجنبية ، ولهذا فهي تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال عن فروع البيع" .[6]

المرحلة الخامسة: " تقرر الشركة أن تقوم بإنتاج المنتج في السوق الخارجي من خلال عقد تصنيع أو عمليات تجميع أو كالهما." [7]

.....

1 – عبد العزيز النجار،المرجع السابق ص68

2– المرجع نفسه،ص68

3– المرجع نفسه،ص68

4– المرجع نفسه،ص68

5– المرجع نفسه،ص69

6– المرجع نفسه،ص70

7– المرجع نفسه،ص70

المرحلة السادسة: تقيم الشركة تسهيلات إنتاجية في السوق الخارجي من خلال عقد تصنيع أو عمليات تجميع أو كالهما.

المرحلة السابعة: " عندما تصبح العمليات الخارجية ذات أهمية بالغة بالنسبة للشركة، ومتعددة في أكثر من دولة، فإن الشركة تضع لها إستراتجية واحدة هدفها تعظيم ربح الشركة الأم على المستوى العالمي، ويصبح اتخاذ القرارات الإستراتجية يتم بشكل مركزي" .[1]

المبحث الثاني: الإطار النظري للشركات متعددة الجنسيات واستراتيجياتها.

من خلال هذا المبحث سنبين أهم النظريات و الاستراتيجيات لشركات المتعددة الجنسيات و كل منها يعمل على الوصول إلى الأهداف و تخطي العوائق، و تختلف أساليب تكوينها عن الشركات الأخرى و هذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي:

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للشركات المتعددة الجنسيات

تختلف النظريات المفسرة للشركات متعددة الجنسيات في تفسيراتها لهذه الأخيرة و التي سوف نفصلها كما يلي :

الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق

" تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول النامية لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية و الإنتاجية المختلة أو حتى فيما يخص متطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي أخر للمنظمات الأعمال، أي توافر بعض قدرات أو الجوانب لدى الشركات متعددة الجنسيات، و بالمقارنة بالشركة الوطنية في الدول النامية يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحوى الاستثمارات الأجنبية، كما أن العالم يعاني من ظروف السوق الغير الكامل بحيث تعتبر عوامل الإنتاج الثابت و الغير قابلة للنقل غير متوفرة نوعا ما بالإضافة إلى وجود تكاليف و غالبا ما تكون القيود مرتبطة بنقل العمالة و الموارد الأخرى المستخدمة في الإنتاج و قد تكون هناك عوائق على الأموال و الموارد الأخرى المحولة بين البلدان" [2]

---

1 – عبد العزيز النجار،المرجع السابق ص70

2– عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،مصر،2001،ص 393.

" كما يفترض من هذا النموذج النظرة الشمولية لمجال الاستثمار و هي الشكل المفضل لاستقلال جوانب القوة لدى الشركات المتعددة الجنسيات و في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية فان هذا يعفي انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق و كما أن السلع و الخدمات المقدمة وعناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس و من ثم فانه توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق" [1]

الفرع الثاني: نظرية الحماية

" ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، لان ضمان الاستقلال الأمثل يفرض على التجارة و الاستثمار الدولي أهداف لشركات متعددة الجنسيات لا تتحقق بمجرد عدم تكافئ المنافسة بين هذه الشركات و الشركات الوطنية أو العاملة بالدول النامية أو المضيفة." [2]

و من ناحية أخرى فإن نتاج الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو تفرضه من شروط و قوانين تأثر على حرية التجارة و الاستثمار و ممارسة الأنشطة المرتبطة بها بصفة عامة.

" و يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات كما أن عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما على أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو الإنتاج أو أي شكل أخر و ذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية و من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة هذه الرقابة و إجراءات حكومات الدول النامية و إجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر لهذه الشركات كضمان لعدم تسرب الابتكارات الحديثة داخل أراضيها و بصفة عامة تقوم نظرية الحماية أساس أن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية كثير من أنشطتها الخاصة مثل البحوث و التطور و الابتكارات و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة و لكي تتحقق هذه الشركة هذا الهدف، فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة و تنفيذ الأنشطة المشار عليها داخل أو بين المركز الرئيسي و الفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة" [3]

---

1 – مغيلي مليكة ، الشركات متعددة الجنسيات و تأثيرها على سيادة الدول، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة خميس مليانة،2006،ص30

2– عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق،ص 398.

3– سيد طاه بدوي، دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ، دار النهضة العربية،القاهرة،2005،ص434

يلاحظ أن ممارسة الحماية يتحقق بأساليب بديلة و متاحة لأن ضوابط حماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم تضمنها مواثيق يتفق عليها و يقوم بتنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أما البعض الأخر فيمثل منظمات دولية مستقلة

المطلب الثاني: النظريات الجديدة المفسرة للشركات المتعددة الجنسيات

الفرع الأول: نظرية حياة المنتوج

طبقا لهذه النظرية تبدأ المنشآت في البيع أولا في السوق المحلي و ذلك لما لها من ميزة هامة حيث يتم الحصول على المعلومات الخاصة بعملائها و بيئة المنافسة و بعد ذلك فإن الطلب على منتج الشركة الأجنبية يتم توفيره أولا عن طريق التصدير لذلك فإن أي نشاط في التصدير يعتبر نقطة الدخول النمطية في التجارة الدولية لكافة المنشآت، وبعد ذلك تقرر الشركة تحديد موقع لإجراء أعمالها بالخارج و قد واجهة هذه النظرية عدة انتقادات نذكر منها:

" اهتمت بالاستثمارات الخاصة بالمنتجات الجديدة و بالتالي لا يمكنها أن تشير إلى تلك الاستثمارات الخاصة المتواجدة في السوق و لفترة طويلة بالرغم من إمكانيات تطبيقها على بعض المنتجات لأن هناك أنواع أخرى من السلع و الخدامات قد يصعب تطبيق هذه النظرية بفروضها عليها.كما أن هاته النظرية تقدم تفسيرا واضحا للسلوك الاحتكاري لشركة و اتجاهها إلى الإنتاج في الدول الأجنبية للاستفادة و التمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات من قبل الدول المضيفة" [1]

الفرع الثاني: نظرية الموقع و الموقع المعدلة

1– " بصفة عامة ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات على العديد من العوامل، بعضها دولي أما الأخر فيمثل العوامل على الصعيد المحلي أي على مستوى الدولة الأم، وفي هذا الشأن نجد أن محور الإهتمام بنظرية الموقع يرتبط بقضية إختيار الدول النامية التي ستكون مقرا للإستثمار و ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية الخاصة بهذه الشركات أو بمعنى أخر أنها تركز على المحددات و العوامل الموقعية و البيئية المؤثرة على قرار إستثمار الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية " [2]

هذه النظرية تهتم بالتغيرات البيئية في الدول النامية التي ترتبط بالعرض و الطلب و تلك العوامل المرتبطة بالسوق و تكاليف الإنتاج و التسويق و الإدارة و عندما تصل الشركة إلى حدود النمو المستهدف فمن الضروري لها أن تصبح أكثر كفاحا نحو الاحتفاظ بالموقع الإستراتيجي

---

1 – زينب حسن عوض الله،العلاقات الإقتصادية الدولة ، الدار الجامعية ، مطابع الأمان ،بيروت،ص213.

2– مغيلي مليكة ،مرجع سابق،ص30.

2- نظرية الموقع المعدلة

تتشابه مع نظرية الموقع سالفة الذكر في الكثير من الجوانب، غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، وإذا نظرنا إلى جوهر النظرية السابقة نستخلص الأتي:

1- إن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها النظريات السابق عرضها.

2- قدمت النظرية العديد من العوامل التي تعوق أو تدفع شركات متعددة الجنسيات إلى قيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية تسويقية للدول النامية.

3-" تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات إلى عوامل دافعة بالمستثمرات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات و الحوافز "[1]

المطلب الثالث: استراتيجيات للشركات المتعددة الجنسيات

الفرع الأول: إستراتيجية التوسع الخارجي

تقوم هذه الاستراتيجيات على تخطيط طويل المدى الذي تعده الشركات بغية الحصول على أحسن المدخلات و أفضل المخرجات مما يساعدها على التوسع الخارجي و دخول الأسواق الدولية، وهي بدورها تتفرع إلى:

1- إستراتيجية التموين و التكامل العمودي:

"وهي أن تقوم الشركات بإنشاء فروع في الدول النامية التي تكون مصدر دائم للمواد الأولية،أو حتى للمنتجات المصنعة بأقل التكاليف و يتعلق الأمر هنا بتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الاستخراجية، إلا ا نهاته الأخيرة أخذت في التراجع بعد عملية التأمين التي قامت بها الكثير من الدول النامية." [2]

2- إستراتيجية السوق التكامل العمودي (البعدي):

"و هو بأن تقوم الشركات بتهيئة منافذ لتسويق منتجاتها إلى الدول الأم وذلك عن طريق فروعها، ففي المراحل الأولى تقوم بإنشاء فروع وسيطة على شكل نقاط بيع، وترتبط بشكل واسع بعمليات تصدير المنتجات إلا أن هناك عراقيل عديدة تتسبب بزيادة تكلفة المنتوجات و فقدانها الميزة التنافسية في أسواق الدول المستهدفة خاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية إلا انه في المراحل التالية تقوم بإنشاء فروع على شكل ورشات لتركيب منتجاتها بحيث تكون تكلفة نقلها أقل". [3]

---

1 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق،ص 303.

2- زينب حسن عوض الله،العلاقات الإقتصادية الدولة ، مرجع سابق ،ص215.

3- عبد السلام أبو قحف، المرجع نفسه،ص 401.

3- إستراتيجية ترشيد الإنتاج و التكامل الأفقي:

"يتم الاعتماد على هذا النوع من الإستراتيجيات بدلا من السابقة عندما تصل هذه الفروع الإنتاجية التي يتم توزيعها في جميع مناطق العمل إلى درجة عالية من التخصص مستفيدة من ميزة التفوق التي اتخذتها من سنوات الممارسة ، عند إذا تقوم الشركة الأم بوضع إستراتيجية تنظيم إنتاج سلع معينة بالاعتماد على كل الأجزاء المكونة لها في دول عديدة، و تم تجميعها و تركيبها في ورشات التركيب موزعة في أنحاء العالم حسب المناخ الاستثماري الذي يتماشى مع طبيعة النشاط." [1]

4- إستراتيجية تقنية و المالية:

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتوفير الدعم المالي و التقني لكل فروعها عن طريق المساهمة في تكوين التجمعات المالية و التقنية الدولية المتمثلة في البنوك، خدمات النقل،خدمات التأمين و ذلك لأن اختلاف النشاط و تنوعه في البلدان المضيفة يتطلب من هذه الشركات أن تكون حاضرة ماليا و تقنيا لمجابهة أي طارئ يعرقل الإستراتيجية الإنتاجية .

في ظل هاته الإستراتيجيات تنشأ شبكة من الشركات التي تربطها علاقات معقدة أحيانا، إلا أن كفاءة التسيير العالية لهذه الشركات بإمكانها التحكم في هذه التعقيدات كما يعتبر هذا التوسع في الشبكة و تعقيدها دليلا على قوة و ضخامة هذه الشركات و أن ضمان نجاح بعض الأنشطة الإنتاجية و التسويقية لها يتطلب منها مجموعة من الانمطة المتكاملة على شكل شبكة موزعة على نقاط العالم .

الفرع الثاني : إستراتيجيات كشط السوق

يمكن في هذه الحالة التميز بين نوعين من الاستراتيجيات :

1- إستراتيجية التركيز:"وهي إستراتيجية مرتبطة بنشاط واحد حيث تقوم الشركات من خلال تركيزها على كل مواردها المالية ،البشرية،المادية والتكنولوجية على نشاط واحد والسبب في ذلك هو عدم توغر الشركة على كل الموارد بالشكل الذي يجعلها قادرة على تنويع الاستثمارات."[2]

ومن الملاحظ أن هذه الإستراتيجية تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات عندما لا ترغب في تنويع القدرات والإمكانيات المتاحة على مجموع الأنشطة.

إن التركيز لا يعني الاستثمار في منتوج واحد فحسب،بل في العديد من المنتجات ولكن بالتركيز على نشاط واحد تنتمي إليه هذه المنتجات.

---

1 - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق،ص 403.

2- أحمد عبد العزيز وآخرون،الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد85،2010،ص124

وهدف هذه الإستراتيجية هو تأكيد مكانة الشركات في الأسواق العالمية من خلال تحكمها في آليات الإنتاج وذلك عن طريق التحكم في جوانبه التقنية والمالية وخاصة بما يتعلق بالتكاليف.

2- إستراتيجية التنويع :"وهي من الإستراتيجيات التي ترتبط بمجموعة من الأنشطة، حيث لا تكتفي هذه الشركات بالتخصص في الإنتاج بل تقوم بالتنويع سواء تعلق الأمر بالمنتجات التي لها علاقة بالمنتج الأصلي أو المنتجات الأخرى و يعتمد في ذلك على إستراتيجيات التكامل العمودي و التكامل الخلفي بالاعتماد على الموارد المالية الضخمة، و مختلف الإمكانيات فهذه الشركات يمكنها تبني مجموعة من الاستثمارات الموزعة على مجموعة من الأنشطة و تكمن هذه الإستراتيجية في أنها تستثمر في مجموعة من المنتجات، سواء كانت مرتبطة بالمنتج الأصلي أو غير ذلك." [1]

المبحث الثالث: أشكال و خصائص الشركات متعددة الجنسيات

من خلال هذا المبحث سنبين أشكال الشركات متعددة الجنسيات وكما سنعرض أهم السمات التي تتمتع بها هذه الشركات وذلك من خلال ثلاث مطالب المطلب الأول سيتضمن أشكال الشركات متعددة الجنسيات وأساليب تكويناها والمطلب الثاني سيخصص لخصائص الشركات متعددة الجنسيات أما المطلب الثالث فسيتطرق إلى أهداف الشركات متعددة الجنسبات.

المطلب الأول: : أشكال الشركات المتعددة الجنسيات وأساليب تكوينها.

تتنوع الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة وكما تتوحد أساليب تكوينها ومن خلال هذا المطلب سنبين أشكال الشركات في فرع أول وأساليب تكوينها في فرع ثاني.

الفرع الأول: أشكال الشركات المتعددة الجنسيات.

تتواجد الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة في ثالث أشكال وهي:شركة أفقية التواجد والنوع الثاني رأسية التواجد، والنوع الثالث هو شركة تجمع مابين الاثنين.

أولا_ شركات أفقية التواجد:

"وهي نوع من الشركات تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات بشكل متكامل، مثل شركة ماكدونلدز."[2]

---

1 - ابو بكر بعداش،مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، مرجع سابق،ص109

2- محمد نبيل الشيمي، مقال بعنوان الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية منافع ومأخذ، المركز الديمقراطي العربي ،الحوار المتمدن.30\03\2010.

ثانيا_ شركات رأسية التواجد:

بمعنى أنها تقوم بإنتاج عنصرا ومدخل إنتاجي وحيد لاستخدامه فرع آخر للشركة في مكان أخر في العالم، مثل شركة أدي داس "Adidas".[1]

ثالثا_ شركات تجمع مابين الاثنين:

"وتكوم قائمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بشكل كامل أو بشكل جزئي أي أنها تجمع بين النوعين مثل شركة ميكروسوفت"[2]

وفي هذا الإطار أيضا يبرز تصنيف آخر للشركات المتعددة الجنسيات يرتكز بشكل أساسي على ثالثة محاور رئيسية هي درجة التكامل، وطبيعة النشاط ونوعية التكنولوجيا المنقولة، فضمن المحاور الأول تكون الشركات متعددة الجنسيات متكاملة راسيا" intégration"Vertical ويكون المستوى التكنولوجي مرتفع جدا وينحصر نشاطها في الصناعات الاستخراجية والصناعية. "أما المحور الثاني فيشمل الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة راسياhorizontal intégration" بحيث يكون المستوى التكنولوجي فيها مرتفع ولكنه أقل حساسية من الناحية السياسية مقارنة بالصناعات الاستخراجية كالبترول مثال، وأقل عرضة لتأميم من قبل الدول المضيفة. وتشمل تلك الصناعات المشروبات الغازية، المنظفات، الأغذية وغيرها."[3]

"وينطوي المحور الثالث على الشركات التي تقوم بنقل التكنولوجيا المتقادمة إلى الدول المضيفة النامية وذلك عن طريق الاستثمار المباشر وهنا تقوم الشركات بإنشاء فروع إنتاجية جديدة لإنتاج أحدى السلع التي تدهور الطلب عليها في الوطن الأم ألسباب ترجع إلى التقدم التكنولوجي أو تشبع السوق المحلية أو ظهور سلع بديلة لها في السوق المحلية."[4]

---

1 – محمد نبيل الشيمي، مقال بعنوان الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية منافع ومأخذ، المركز الديمقراطي العربي ،الحوار المتمدن.30\03\2010.

2– محمد نبيل الشيمي، المرجع السابق.

3– عيسى محمد غزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر_ تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،السنة الثالثة، 2004، ص13.

4– المرجع نفسه، ص13.

الفرع الثاني: أساليب تكوين الشركات متعددة الجنسيات.

يوجد عدة أساليب قانونية لتكوين الشركات المتعددة الجنسيات وتتمثل في:

أولا_ الاندماج الدولي للشركات:

"الاندماج الدولي بالمعنى القانوني هو إتحاد شركة أو أكثر في شركة أخرى أو اتحاد شركتين إليها ذمة الشركات التي اندمجت ونلاحظ أن الاندماج هو الأكثر شيوعا في العالم الرأسمالي نظرا لارتفاع تكاليف عملية الاندماج بطريقة المزج، حيث تقتضي هذه الطريقة إحلال كافة الشركات التي يتم دمجها وتكوين شركة جديدة بكل ما تفرضه هذه العمليات من نفقات باهظة."[1]

"و الاندماج المقصود في حياة الشركات المتعددة الجنسيات هو الاندماج الدولي الذي يتم بين شركتين مختلفتي الجنسية ويمكن أن يقع الاندماج بين إحدى الشركات الوليدة الداخلة في مجموعة متعددة القوميات والتي تعمل في بلد ما تتمتع بجنسية وبين إحدى الشركات الوطنية في نفس هذا البلد، والواقع أن الاندماج الداخلي هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها الشركات المتعددة القوميات للقضاء على منافسيها في الدول المضيفة ولأحكام سيطرتها على السوق الداخلي في هذه الدول المضيفة."[2]

"وتعد عملية الاندماج الدولي نادرة للغاية على الصعيد العملي إذا أنها تصطدم بالعديد من الصعوبات القانونية التي تعيق إتمامها بل وتكاد تكون شبه مستحيلة، وترجع هذه الصعوبات إلى عدم وجود قواعد موحدة تحكم عمليات الاندماج الدولي حتى في إطار التجمعات الدولية الإقليمية كمجموعة السوق الأوروبية المشتركة ويبد أنه من الضروري الرجوع إلى قواعد تنازع القوانين في القانون الدولي الخاص لتحديد النظام القانوني الذي يحكم عمليات الاندماج الدولي الأمر الذي يجعل هذا الأسلوب صعب الحدوث."[3]

ثانيا: تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي.

لا تثير تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي أي صعوبة في تكوين شركة في هذا المجال لا يتطلب إلا توفير شرطين أساسين.

---

1 – أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص125.

2– المرجع نفسه،ص125، 126.

3–المرجع السابق، ص127.

_ أن يكون للشركة الأم وفقا لألحكام قانونها الوطني الحق في تملك أسهم شركة أخرى.

_" أن يكون من الممكن وفقا لألحكام قانون الدولة المضيفة أن تتملك الشركة الوليدة بنسبة تسمح بالسيطرة عليها."[1]

"وتكوين هذه المجموعات لا يتم في حرية كاملة دون أدنى قيود بل أن هناك قيودا هامة تحد من هذه الحرية والقيد الأول مرتبط بقضية تمويل الشركات الوليدة التابعة للشركات المتعددة القوميات فللحصول على رؤوس الأموال لتمويل أنشطتها الملتفة تستطيع الشركة الأم اللجوء إلى عدة طرق مثل اللجوء إلى السوق العالمي الداخلي في بلدها أو الاقتراض حيث أن الشركة الوليدة باعتبارها شركة وطنية في الدولة المضيفة وذلك على الرغم من خضوعها للسيطرة الأجنبية تستطيع الاقتراض من السوق المحلي ألنها تتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها المواطن في الدولة المضيفة، وبما أن مصطلح الدولة المضيفة تتعارض تماما مع مصالح الشركة الوليدة فينتج عن التنظيمات القانونية التي تضعها الدول المضيفة استثمارها رؤوس الأموال الأجنبية داخل أراضيها فقد تتعارض هذه القواعد مع السياسات المختلفة للشركات المتعددة القوميات يقوم على أساس الإنفراد بملكية أسهم شركاتها الوليدة على النطاق المالي."[2]

وقد يثور النزاع أيضا بين الشركة المتعددة الجنسيات وبين ممثلي الأقلية في الشركات الوليدة فيما يتعلق بسياسة الشركة الأم الخاصة بتوزيع أسواق التصدير المختلفة بين شركتها الوليدة فقد تعمد الشركة الأم ألسباب إستراتجية خاصة بها إلى قصر الحق في التصدير إلى أسواق معينة على بعض شركتها الوليدة مما يؤدي إلى الأضرار بمصالح هذه الشركات من ثم المساهمين ومن ثم مصلحة الدول المضيفة.

"لكل هذه الأسباب تتجنبها الشركات المتعددة الجنسيات بقدر الإمكان لدخول في مشروعات مشتركة مع الرأسماليين المحلين في الدول المضيفة مفضلة الإنفراد بملكية أسهم شركتها الوليدة."[3]

ثالثا: السيطرة على شركات قائمة.

قد تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة على شركات أخرى قائمة بالفعل وتحويلها إلى شركات تابعة لها، ولعلى هذا الأسلوب قد يصبح ضروري في بعض الأحيان لو كان الأمر يتعلق بالحصول على مواد أو سلع تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها، حيث تصبح السيطرة على مثل هذه الشركة أمرا حيويا ولازما لتحقيق التكامل الرأسي وهناك طريقتين لتحقيق هذا:

_الاستيلاء عنوة بإرغام المساهمين المسيطرين على الشركة.

---

1 – أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص.127

2– المرجع نفسه، ص127.

3– المرجع نفسه، ص127.

_ "الاتفاق مع مجموعة المساهمين المسيطرة على نقل السيطرة لهم.[1]

المطلب الثاني: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات و مميزاتها

"يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق العالمية وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية. تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتتحد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي ومن أهم هذه الخصائص نجد:"[2]

أولا _ ضخامة الحجم: "أي كبر حجم نشاطاتها في التجارة الدولية وخاصة ميادين صناعة السيارات والمعادن والمواد الكيميائية والبترولية مثل جنرال موتورز ،فورد، طويوطا، آكسون، مويل أويل، رويال داتش، تكساسو....الخ."[3]

"إذا تبلغ قيمة المبيعات السنوية لكل منها مئات الماليين من الدولارات، فاكبر أربع شركات دولية النشاط تتعدى مبيعات كل منها بليون دولار سنويا."[4]

"كما نجد وول مارت تتخصص في بيع التجزئة ومقرها في الواليات المتحدة الأمريكية وإيراداتها السنوية 488 مليار دولار حسب عام 2015 من الواليات أيضا شركة اكسن موبيل المتخصصة في مجال النفط والغاز وبلغت إيراداتها في 2015 حوالي269 مليار دولار، وهناك رويال داتش شل الهولندية بإيرادات بلغت 265 مليار دولار، وأبل سامسونغ، أمازون ومايكروسوفت وآلفا بت و فودافون وغيرها الكثير."[5]

ثانيا _ تنوع الأنشطة: "وهو ما يتسم به هذه الشركات وتقوم به سياساتها على إنتاج أكثر من منتج وخير مثال على ذلك شركة" ميتسوبيشي العالمية" فهي تملك شركة لإنتاج السيارات والأدوات الكهربائية والصناعات الثقيلة بخلاف الأنشطة المصرفية وهذا التنوع يساعد على التقليل من احتمالات الخسارة غلى أقصى حد وهذه تخطت النمط التقليدي الذي كان يركز على إنتاج سلعة رئيسية معينة إلى الكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى وعموما أن قيام الشركات متعددة الجنسية بتنويع أنشطتها يرجع إلى الرغبة الجامحة لهذه الشركات في السيطرة على التجارة الدولية والتي تضمن لها سيطرة متزايدة على الاقتصاد العالمي."[6]

---

1 – أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص.127

2– مبروك غضبان، المدخل للعالقات الدولية، المرجع السابق، 241.

3– المرجع نفسه، ص241.

4– شريفة جعدي وآخرون ، المرجع السابق، ص16.

5– مقال بعنوان ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسيات http/ www.noonpost.content

6– محمد نبيل الشيمي، المرجع السابق.

"وكما أوضحت دراسة قامت بها جامعة هارفارد الأمريكية أن الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة في الواليات المتحدة الأمريكية تنتج في المتوسط 22 سلعة من أنواع مختلفة كشركة "جينرال موتورز" التي تنوع إنتاجها من قاطرات السكك الحديدية فحسب إلى إنتاج الثلاجات، والسيارات المختلفة الأغراض والأنواع ومن أجل تفادي أي خطر من أخطار الكساد الذي قد يلحق بإحدى الأنشطة الاقتصادية أمتد للنشاط الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة في وقت واحد."[1]

ثالثا_ الانتشار الجغرافي: "من أهم ميزات التي تخص الشركات متعددة الجنسيات هي الانتشار الواسع خارج الدولة الأم ليشمل العديد من الأسواق الدولية والعالمية وتغطيتها حاجيات هته الأسواق عما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وامتلاكها فروع وشركات تابعة في إنحاء العالم وهذا ما أدى إلى انتشارها والتقدم التكنولوجي الهائل ولاسيما مجال المعلومات و الاتصالات وهذا التوسع ساعدها على رسم إستراتجيتها على المستوى العالمي ومن ثم تحديد الكمية والنوعية التي تحقق إنتاجا وأرباحا عالية."[2]

"وغالبا ما يكون هذا التوزيع في البلدان التي توفر تسهيلات للشركات المتعددة الجنسيات مثل الأرباح العالية والتشريعات المتساهلة والرقابة الحكومية الأقل والضرائب الأقل، الأيادي العاملة الأرخص، و الاستقرار السياسي الأعلى، فمثال شركة"I.B.M" موجودة في أكثر من 90دولة. [3]و شركة "I.T.T" الأمريكية متواجدة في 40 دولة، وشركة فورد في30 دولة."[4]

رابعا_ التفوق التقني: فهذه الشركات تتميز بامتلاك تكنولوجيا متطورة ساعدها على توسيع وتدعيم مشاريع البحث والتنمية والذي أدى بها إلى إنفاق أموال طائلة من أجل تطوير تقنيات البحث وهذا ما تعتبره الشركات متعددة الجنسيات في حد ذاته نوع من أنواع الاستثمار.

خامسا_ التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتجية: "يعتبر التخطيط الإستراتيجي أداة الإدارة الشركات متعددة الجنسيات وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه هته الشركات، وذلك بتوظيف الأشخاص الأكثر كفاءة من خلال اقتناص الفرص وعدم تفضيل مواطني دولة معينة."[5]

---

1 – غضبان مبروك، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص596.

2– محمد نبيل الشيمي، المرجع السابق.

3– غضبان مبروك، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص 596.

4– محمد نبيل الشيمي، المرجع السابق.

5– المرجع نفسه.

"وهذا عن طريق اختبارات تحدد المستويات العليا من أجل ضمان إدارة حسنة تخدم مصالح هذه الشركات وتوظيف كوادر قادرة على تحليل الأزمات وإيجاد الحلول لها في وقت قصير. كما توفر وسائل الاتصال الأكثر تطورا وتقدما كأجهزة الكمبيوتر، والفاكس وغيرها من الوسائل التي تضمن الاتصال السريع مع المركز الرئيسي وباقي الفروع."[1]

سادسا_ إقامة التحالفات الإستراتجية في الشركات المتعددة الجنسيات: "تحاول هذه الشركات المحافظة على العالقات والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية."[2]

"ونشير إلى أن التحالفات الإستراتجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير."[3]

سابعا_ السيطرة على المشروعات الأجنبية من خلال المساهمة فيها: تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات عادة إلى المساهمة في رأس مال المشروعات المحلية أو الوطنية وذلك من أجل ضمان حماية أعلى والسيطرة عليها فيما بعد. وقد أكد الأستاذ ريمون فرنون أن الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية غالبا ما تدخل في استثمار يأخذ شكلا من الأشكال الأربعة التالية:

_ الملكية الكلية و التسيير الكلي للشركات من طرف الأجنبي ولكن محكومة بقانون الدولة المضيفة.

_ "عقد الامتياز وفيه يكون للشركة الأجنبية 49% والشركة المحلية 51% وتكون محكومة بقانون الدولة المضيفة."[4]

_ "اتفاقية التعاون المشترك التي بموجبها يتم التعاون بين كيان أجنبي وكيان محلي تكون مملوكة ومسيرة من قبل سلطات عامة في الدول المضيفة والكيان المشترك يطلب من الطرف الأجنبي تكنولوجيا وآلات خاصة، والكيان مسخر لإنتاج إنتاج خاص، ثم يتولى الكيان الدفاع إلى الأجنبي عبر السنوات ثمن التجهيزات."[5]

---

1 – غضبان مبروك، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص596.

2– أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص124.

3– المرجع نفسه، ص124.

4– غضبان مبروك، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص 597.

5– المرجع نفسه.

ثامنا _ المزايا الاحتكارية: تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية وترجع هذه السمة أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأمم، ومن أمم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة.

"والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة وهذا ما يتيح لشركات متعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها. وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، الإدارة، التكنولوجيا، والتسويق."[1]

_ وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعددة الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظرا لوجود الثقة في السالمة وقوة مركزها المالي.

_ أما المزايا الإدارية تكمن في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات كما يتيح لها التفوق والتميز، ولذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستثمارات والبحوث الإدارية.

_ أما فيما يخص بالمزايا التقنية فيكمن في التطور التكنولوجي المستمر.

_" أما الجانب التسويقي فتحرص الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاج وتطويره وزيادة حجمه وتحقيق مستوى عال من الجودة إضافة إلى الشبكات التوزيعية والتسويقية التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب وهذا للحد من دخول منافسين جدد في السوق."[2]

---

1 – _ كريم نعمه، مقال بعنوان أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العلوم إنسانية، مجلة شهرية إلكترونية، السنة الثالثة، العدد27 آذار، 2006.

2– مرنيز فاطمة وماينو جياللي، مقالة بعنوان دور الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على الدول النامية، ص6،7.

المطلب الثالث: أهداف الشركات المتعددة الجنسيات.

تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية والتي تتمثل في توسيع مبيعاتها والحصول على الموارد، وتنويع مصادر مبيعاتها وإمداداتها والتقليل من خطر المنافسة. وهو ما سنتناوله في الفروع التالية:حيث سيخصص الفرع الأول إلى توسيع مبيعاتها والحصول على الموارد والفرع الثاني سيتضمن تنويع المصادر لتقليل خطر المنافسة.

الفرع الأول: توسيع مبيعاتها والحصول على الموارد.

تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسين هما:

أولا_ توسيع مبيعاتها: "ويكون نتيجة عن اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو بخدماتها ثم الرغبة والقدرة على الشراء، إن زيادة وتوسيع مبيعات الشركات متعددة الجنسية خارج نطاق الدولة التي تعمل بها هو الهدف الأساس ل عمال الدولية مثل شركة جيليت الأمريكية وميشالن الفرنسية وسوني اليابانية."[1]

ثانيا_الحصول على موارد: "حيث يسعى المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، كما ينظرون إلى الرأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمعلومات التي يستخدمونها في بلدانهم ألسباب متعددة منها: تقليل كلفة الإنتاج أو التوفير فيها وزيادة هوامش الربح وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير. هذه الإستراتجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتوجاتها وجعلها متميزة عن طريق منافسيها وذلك لزيادة حصتها السوقية وربحيتها، مثل حصول ديزني على نظام من شركة بريطانية stafford shire مما ساهم في تطوير عملها."[2]

الفرع الثاني: تنويع المصادر لتقليل خطر المنافسة.

أولا_ تنويع المصادر:" لكي تتجنب الشركات عملية التأرجح في مبيعاتها وفي أرباحها فهي تبحث عن أسواق أجنبية ومصادر إمدادات خارجية وذلك للاستفادة من التذبذب الذي قد يصيب الدورات الحياتية للمنتجات ومن فترات الرواج والكساد بين الدول وبالتالي تستفيد من الإمدادات والمبيعات باستخدام خطط و إستراتجيات مختلفة بحيث لا تتأثر بتأرجح الأسعار سواء كانت مرتفعة أو متدنية وال النقص الذي يكون في دولة واحدة من عملات الصرف وما تحتاجه من تبادلات."[3]

---

1 – غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسيات، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال _التحديات _ الفرص_ الأفاق. 2009، ص.20

2– غسان عيسى العمري، المرجع السابق، ص20.

3– المرجع نفسه، ص21.

ثانيا_ التقليل من مخاطر المنافسة: "وتتحرك بعض الشركات دوليا ألسباب دفاعية، فهي تبحث عن مزايا تنافسية تتفوق بها على منافسيها الحاليين أو المحتملين مثل استخدامها الحمالات الترويجية والدعايات الإضافية أو تطوير المنتج لتحسين موقفها التنافسي في بيئتها لمنع خطر دخول منافسين جدد في موقعها. ومثال ذلك عندما أنشأت Caterpillar عماليتها في اليابان السوق المحلي المنافس omatsu هو السوق المنافس الأكبر لها عالميا، مما خفض من تحقيق أرباح الشركة الثانية مناسبته80% وأعاقها من التوسع عالميا."[1]

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تبين بأن الشركات متعددة الجنسيات هي كيانات عملاقة تتسم بطابع النشاط الاستثماري الواسع و التي تسعى إلى تحقيق أهدافها عبر وسائل و استراتيجيات بالإضافة إلا أنها تخترق كل الحدود القومية للبلدان سواء المتقدمة منها أو النامية بحيث تحاول هذه الشركات تعزيز قدراتها التنافسية من خلال هيمنتها على الأسواق العالمية و أصبحت بذلك تتحكم بالاقتصاديات الكبرى ما أدى إلى جمع ما بين ما هو اقتصادي و قانوني و سياسي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى و من خلال التعاريف سالفة الذكر تبين أنها تتحكم بانتقال رؤوس الأموال بفضل مختلف الإستراتيجيات التي تتبناها و التي تتخذ على أساسها قراراتها الإستراتيجية و هذا ما جعلها تمتلك الكثير من الخصائص منها امتلاك مصادر مالية هائلة على مستوى رقعة جغرافية كبيرة بالإضافة إلى إمتلاكها مناطق نفوذ في الأسواق العالمية.

1- غسان عيسى العمري، المرجع السابق، ص.21

الفصل الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كفاعل في العلاقات الدولية.

لقد أثرت الشركات متعددة الجنسيات في العلاقات الدولية بشكل ملحوظ وأصبحت تفرض وجهة نظرها على المجتمع الدولي وزادت من تعميق الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة إلى حد بعيد بمساهمة ترسيخ معادلة صعبة التصديق من العقل البشري كما تعد هذه الشركات من الفواعل الرئيسية في مجال العولمة الاقتصادية بحيث تساهم بشكل كبير في التأثير في العلاقات الدولية وما يعرفه العالم من تطور.

إن تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العلاقات الدولية يأخذ منحنين، منحى إيجابي وآخر سلبي وهذا التأثير يمس سواء الدولة المضيفة أو الدولة الأم وقد يصل حتى لباقي أشخاص المجتمع الدولي و وصولا للاقتصاد العالمي الجديد.وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى تأثير الشركات من خلال ثلاث مباحث.فالمبحث الأول سنتطرق إلى أنماط التأثير والتأثر للشركات متعددة الجنسيات كفاعل على الدول المضيفة،أما بالنسبة للمبحث الثاني فسنعرض أنماط التأثير والتأثر للشركات متعددة الجنسيات كفاعل على الدول الأم، وفي المبحث الثالث تأثير الشركات متعددة الجنسيات على باقي أشخاص المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي

المبحث الأول: أنماط التأثير و التأثر للشركات معددة الجنسيات كفاعل على الدول المضيفة.

سبق وأن أشرنا إلى أن الشركات متعددة الجنسيات على تأثيرها الفعال على الدول المضيفة وال شك أن هذا التأثير إما أن يكون ايجابيا له مزايا عديدة أو سلبيا، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مزايا الشركات متعددة الجنسيات كفاعل على الدولة المضيفة.

إن تفضيل مختلف الدول النامية اللجوء للشركات متعددة الجنسيات، لإدراكها للمزايا التي قد تجنيها من خلال التعاقد مع هكذا نوع من الاستثمارات والمتمثلة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلى أنها لا تخلو من العيوب التي قد تأثر على الدول في مجالات عديدة ومن خلال هذا المطلب سنبين أهم مزايا وعيوب التي تخلفها على الدولة المضيفة.

وتتمثل أهم المزايا التي تنتج عن الشركات المتعددة الجنسيات نجد:

"يوجد العديد من المزايا التي يحدثها نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، وذلك من خلال زيادة معدل رأس المال، أو خلق فرص العمالة ، أو تحسين ميزان المدفوعات."[1]

الفرع الأول: زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

"لقد كانت الحركة الدولية لرؤوس الأموال في سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي ذات اتجاه شمال جنوب، حيث كانت الدول الصناعية العظمى" الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابان" تمول العجز الهيكلي للدول النامية ولقد تزايدت عملية التمويل هذه بالأخص في الفترة 1974/1982، وذلك بسبب ظهور ألازمات البترولية." [2]

"لقد كان هذا التمويل موجها لتغطية عجز الدول في إطار النظام البنكي الدولي، خاصة الدول غير المنتجة للنفط. ولكن بسبب العجز المتواصل والمسجل في عدم مقدرة هذه الدول على تسديد ديونها بسبب ارتفاع معدلات خدمة الدين من جهة وارتفاع قيمة الدولار من جهة أخرى، وبعد أزمتي 1973و1979 والتي كان سببها ارتفاع أسعار البترول."[3]

.....

1– مغيلي مليكة، الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها في سيادة الدول، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص ادارة أعمال ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خميس مليانة، السنة الجامعية 2013\2014، ص52.

2– بعداش بوبكر، المرجع السابق، ص124.

3– المرجع نفسه، ص124.

"وهذا ما فرض على الدول اللجوء للشركات متعددة الجنسيات والتي بدورها تقيم استثمارات في مختلف المجالات وتساهم كذلك في إعداد مشاريع تنموية وتقيم اتفاقيات وفتح الباب أمام شركاء جدد سواء كانوا شركات أخرى أو دول أجنبية أو دولة الأم في حد ذاتها والتي قد تقد إعانات مالية أو إمدادات لهته الشركات وذالك لتوفير السيولة لإتمام هذه المشاريع وبالتالي يتم إدخالها كشريك في هذه المشاريع ويعود عليها كذلك بعدة فوائد منها سهولة الوصول الأسواق الداخلية لهذه الدول وبهذا تكون قد توفرت رؤوس الأموال اللازمة للدول المضيفة و توفير مناصب الشغل وبهذا تحد من ظاهرة البطالة." [1]

الفرع الثاني: زيادة العمالة.

"تعرف البطالة على أنها حالة عدم توافر العمل لشخص وراغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل. وكما عرفها الخبراء ، في المؤتمر الثالث الذي عقد في جنيف وأقرته منظمة العمل الدولية، بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، والراغبين في العمل، والباحثين عن عمل لكنهم لا يجدونه." [2]

"وللحد من هذه الظاهرة تلجأ الدول للشركات متعددة الجنسيات لتوفير رؤوس الأموال و توفير يد مناصب الشغل للقضاء ولو بنسب قليلة على هذه الظاهرة وبهذا تحقق زيادة في اليد العاملة." [3]

"وتقوم هذه الشركات بتقديم مساعدات عن طريق دعم الشباب وتشجيعهم للدخول في مجال الاستثمار بتقديم قروض أو مساهمات للقيام بمشاريع تنموية والتي بدورها توفير جل الخدمات والمساعدات اللازمة أو المواد الخام لهذه الشركات الأجنبية، وبهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية وتنشيط عملية التنقيب على الثروات الوطنية كالنفط والذهب.....الخ، وإنشاء مصانع ومؤسسات توظف الأفراد." [4]

"وكما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بدفع الضرائب على الأرباح المحققة وهذا ما يؤدي إلى زيادة في عائدات الدولة مما يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم خلق فرص العمل." [5]

.....

1– مغيلي كريمة، المرجع السابق، ص 53. وكما يمكن الرجوع إلى محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، نوفمبر 198، ص122.

2– احمد خطابي، مقال بعنوان بطالة الشباب في الوطن العربي ، دراسة تحليلية إحصائية، تحديات المجتمع العربي، المجلة رقم 05، جامعة سكيكدة 20اوت 1955. ص106.

3– مغيلي كريمة، ، المرجع السابق، ص54.

4– المرجع نفسه، ص54.

5– المرجع نفسه، ص54.

الفرع الثالث: التحسين في ميزان المدفوعات.

يعرف ميزان المدفوعات على انه بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.

"حيث يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس. لكونه ذلك التسجيل التي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنة والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي ألي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطوير قوى الإنتاج دوليا."[1]

"وبهذا يكون أثر استثمار الشركات على الدول في تحسين ميزان المدفوعات من خلال إدخال رؤوس أموال جديدة عن طريق مشاريع واستثمارات جديدة للدولة وبهذا يتحسن ميزان المدفوعات لهذه الدول."[2]

المطلب الثاني: الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات كفاعل على الدول المضيفة.

إن اعتبار الشركات كطوق نجاة تلجا إليها بعض الدول النامية للخروج من دائرة التخلف والتراجع ورغم الإسهامات التي تمنحها لهذه الدول إلا أنها تعود عليها بسلبيات عن طريق فرض نفسها وقراراتها على الدول النامية مدعمة من الدولة الأم بحيث تستغل الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول وبهذا تضع قواعد وركائز تمكنها من المشاركة هي الأخرى في شؤون الداخلية للدول وتسيرها بطريقة غير مباشرة ومن خلال هذا الفرع سنبرز أهم المجالات التي تسيطر عليها هذه الشركات داخل الدول النامية.

الفرع الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد السياسي والاقتصادي.

للشركات متعددة الجنسيات تأثيرات السلبية على الصعيد السياسي والاقتصادي الداخلي للدول المضيفة وهذا ما سنبينه من خلال هذا الفرع.

1– وليد عيدي عبد النبي، دراسة بعنوان ميزان المدفوعات بوصفه أداة في تحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، دون سنة نشر، ص1.

2– مغيلي كريمة ، المرجع السابق،ص54.

أولا_ تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المستوى السياسي:

"تتدخل أحيانا الشركات المتعددة الجنسيات في الشؤون الداخلية للدول المضيفة لتغير سياسيتها"[1]. "حيث تمارس هذه الشركات ضغوطات على سلطات هذه الدولة، وقد تتحكم في الشؤون الداخلية كالتحكم في توجيه السلطات السياسية، والتحكم في القرار السياسي في هذه الدولة."[2]

"وكسابقة نجد الشركة الأمريكية للتلغراف والتليفون التي كانت مساهمة وبصورة كبيرة في قلب النظام السياسي في الشيلي واغتيال الرئيس سلفادور ألايندي "Allendi" عام 1973 وذالك بموجب مؤامرة أحيكت بين الشركة الأمريكية ووكالة المخابرات الأمريكية."[3]

"وقد جاء في تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش إن شركة شل تواطأت مع الشرطة والجيش وفي انتهاكات لحقوق الإنسان عندما قمعت احتجاجات سكان دلتا النيجرية."[4]

"ويمكن القول أن سيادة الوطنية للدول النامية المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات مهددة بالخطر نتيجة تأثيرات هذه الشركات والتي تحدث بسبب:"[5]

مخالفة الشركات المتعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية والتجارية المتعلقة بالعمل و سياسية الأسعار.

التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية للدول التي تعمل فيها.

مطالبة هذه الشركات لحكوماتها باتخاذ إجراءات ذات صيغة سياسية واقتصادية للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة.

رفضها قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم.

"عرقلة جهود الدولة المختلفة لاستغلال ثرواتها من اجل ممارسة السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية."[6]

ولمواجهة هذا التأثير على سيادتها، تلجا الدولة المضيفة إلى اتخاذ عدة إجراءات من بينها:

مراقبة الاستثمارات الأجنبية المتواجدة على إقليمها.

1– بن عامر تونسي، المرجع السابق، ص305.

2– عبد الرحمن لحرش، المرجع السابق، ص178.

3– أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص130.

4– المرجع نفسه، ص130.

5– المرجع نفسه، ص130.

6- المرجع نفسه، ص130.

"إلزام الشركات المتعددة الجنسيات على إعادة الاستثمار فيها. تطبيق فكرة التأميم على هذه الشركات.
لكن تظل هذه الإجراءات ذات فعالية محدودة قليلة التطبيق."[1]

ثانيا_ تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الميدان الاقتصادي:

من بين أثار الشركات على الصعيد الاقتصادي نجد:

1_ أثر الشركات على التجارة وميزان المدفوعات:

تؤكد الانتقادات الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات على أنها لا تساعد في تحسين ميزان المدفوعات بقدر ما تساهم في زيادة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية.

"فنجد مثال: 79% من فروع الشركات متعددة الجنسيات ممنوعة من تصدير إنتاجها من قبل الشركة الأم لأن هذه الأخيرة لا ترغب في التنافس مع الفروع الأخرى. بينما يرى المؤيدون لهذه الشركات بأنها تحسن ميزان المدفوعات للدول النامية عن طريق زيادة صادراتها وإنتاجها المحلي الذي سوف يستورد إن لم ينتج محليا ويستدلون على ذلك بالقول بأن 40% من مجموع الصادرات الإنتاجية من أمريكا اللاتينية كان قد أنتج من طرف فروع الشركات الأمريكية عام 1968 إلا أن أحد الردود العنيفة على هذا الرأي تكمن فيما ذهب إليه البعض من مقارنة التدفقات المالية من والى الدول الفقيرة حيث وجدوا أن الشركات تأخذ الأموال خارج الدول أكثر مما تدخله إليها ،وهو ما أكده البروفيسور ريمون جرنون في كتابه السيادة في خطر حيث تم تحويل01 مليار دولار إلى الفروع المراقبة من قبل أمريكا بالدول النامية سنويا، ولكن في المقابل كان هناك سحب لمبلغ 2,5 مليار دولار سنويا في شكل دخل إلى الدولة الأم، كما تشير دراسة موازين المدفوعات للبلدان المتخلفة إلى أن مجموع الاستثمارات المباشرة التي دخلت هذه البلدان خلال الفترة الواقعة بين 1970 و 1978 بلغت42,2 مليار دولار، في حين أن الفوائد التي تم تحويلها، زادت عن 100,218مليار دولار، وبالتالي كان الاستثمار الأجنبي عامل تدهور مهم لموازين المدفوعات للعالم المتخلف، وعاملا مشجعا لاستدانته الخارجية".[2]

1– عبد الرحمن لحرش، المرجع السابق، ص178.

2– رضا رضا، مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات "http://www.kanze.redah/bolgespot.com".2020/03/03 على الساعة15:54

أما التأثير على التجارة فيبرز من خلال:

_ "تحويل الصناعات المعوضة عن الاستيراد إلى صناعات تصدير، كما قد تلجأ فروع الشركات إلى التحكم بما تصدره من إنتاجها من السلع المصنعة وقد يصل الأمر إلى التوجه نحو السوق المحلية فقط، أو بالتصدير إلى أسواق محددة، وتبدو هذه الحالة بصورة خاصة عندما تدخل الشركات متعددة الجنسيات كشريك مع الحكومات المعنية ." [1]

_ "تحكمها المذهل في تجارة السلع الأساسية، وقد سمحت العديد من الأبحاث التي قامت ببعضها الأمم المتحدة بالتعرف على شبكة النشاطات المتلبسة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، بعض الضوء على عملياتها الضارة وتقنياتها المتفننة في الاستغلال، فهذه الشركات العمالقة التي تحاول فرض نظامها الاقتصادي العالمي الخاص، ليست ببعيدة عن الاتجاهات الخاطئة لأسعار السلع الأساسية وعلى النسبة الضئيلة جدا للسعر النهائي الذي تحصل عليه البلدان المنتجة. وفي الواقع فإن هذه الشركات تحدد سعرا ما للمنتجات وتبيعها به وبأي كمية يمكن أن تمتصها السوق، وهذا ما يسمى بـ الأسعار الاحتكارية التي يقررها البائع من أجل الحصول على أعلى قدر من الربح، وبالتالي فإنه – على ضوء عملياته الواسعة _ يغطي الانخفاض المحتمل لربحه في مادة معينة بزيادة الربح في مواد أخرى، ويعمل بطريقة تتسم بالدهاء من خلال استغلاله للتشابك القائم بين المنتجات المختلفة."[2]

_ "ممارساتها السعرية في التجارة أو ما يسمى بالسعر التحويلي بهدف تقليل الضرائب إلى أدنى حد تلجأ الشركات للتلاعب بالأسعار من أجل نقل الأرباح من بلدان تدفع فيها ضرائب أقل. فمثال إذا كانت ضرائب أرباح الشركة مرتفعة في الدولة الأم، وإذا كانت الشركة الأم تصدر إلى المنشأة التابعة، فإنه سيكون من مصلحة الشركة متعددة الجنسيات أن تسعر صادراتها إلى الدولة المضيفة بسعر أقل من المألوف ناقلة الأرباح من الشركة الأم إلى المنشأة التابعة تصدر إلى الشركة الأم، وإذا كانت مستويات الضرائب في هذه الأخيرة مرتفعة، فإنها ستسعر صادراتها بسعر أعلى من المألوف، وبهذا تنقص الأرباح الخاضعة للضريبة في الدولة الأم."[3]

_ "وتسبب هذه الشركات أيضا بتنفيذها لمشروعات ليست ذات أولوية عالية في التنمية، وإنتاج سلع ليست في متناول دخول الجماهير وتستهلكها الأقلية الغنية، في انقسام الاقتصاد القومي إلى قطاعين، أحدهما يستجيب لحاجات الأقلية والآخر متخلف يضم غالبية السكان، كما تلعب هذه الشركات دورا في استمرار التبادل غير المتكافئ بين البلدان النامية والدول المتطورة، ألنها تستفيد من جميع الفوائد النسبية المتوفرة في مختلف أنحاء العالم، بفضل خصائصها المعروفة."[4]

.....

1– عبد الرحمن لحراش، المرجع السابق،ص177.

2– رضا رضا، المرجع السابق.

3– المرجع نفسه.

4– المرجع نفسه.

2 _أثرها على استخدام الموارد الوطنية وأهداف ونمط التنمية:

"يترتب عن المركزية التي يتم بها اتخاذ القرارات في الشركات متعددة الجنسيات إهمال مصادر العرض المحلي والإخفاق في تنمية الإدارة والمهارات الوطنية، فما يهم هذه الشركات هو زيادة أرباحها باستغلال الثروات الطبيعية وأجور العمال المنخفضة، كما أن أثر الشركات على نمط في البلدان النامية يمكن أن يلحق أضرار ببعض القطاعات الاقتصادية المحلية كطرد بعض الشركات من السوق، أو القضاء على بعض الحرف اليدوية، كما تتسبب في تركز الاستثمارات في المناطق محددة من العالم النامي، في جعلها مقاطعات أجنبية، مما يؤدي إلى النمو دون التنمية."[1]

التأثير السلبي في الميدان الزراعي يظهر في امتلاكها لأفضل الأراضي في بعض البلدان، وفرض نماذج زراعية وغذائية غريبة عن الحاجات الوطنية، والضبط الاحتكاري لميكانيزمات التسويق الداخلية والخارجية،و يتجلى ذلك في التبديل الجماعي للمزروعات التقليدية التي ساهمت في الاستهلاك الشعبي والتي كان ينتجها المزارعون الصغار في أغلب الأحيان، بمزروعات لغرض التصدير لا تلبي حاجات الاستهلاك ولا تتناسب مع النماذج التاريخية الثقافية للبلدان المضيفة.

"و من أبرز صور التدمير الإجباري للمزروعات التقليدية، وتحويلها لزراعة منتجات تعطي هوامش ربح عالية للشركات متعددة الجنسيات، تحول الكثير من بلدان العالم الثالث إلى مستوردة أساسية لمواد غذائية، كانت تصدرها تقليديا."[2]

3_ "أثارها على التوظيف وتوزيع الدخل: تعد مساهمة الشركات متعددة الجنسية في خلق فرص العمل ضئيلة خاصة عندما تساهم في الصناعات الإستراتيجية لتميزها بارتفاع كثافة رأس المال، كما أن الأجور وباقي الدخول الناجمة عن استثمارات هذه الشركات عادة تذهب إلى الأقلية الغنية ظاهرة الاقتصاد المزدوج."[3]

وإضافة لهذا كله فهي تقوم بانتهاكات لحقوق الإنسان خاصة مع العمال حيث تقوم بحرمان ضحايا الأنشطة الصناعية الضارة لشركات من الحصول على الحماية القانونية والتعويض على وجه الخصوص، حرصت الشركات متعددة الجنسيات على إتباع التوجيهات الإقليمية والمحلية، لذا فإن نفس الشركة مجبرة على تقديم الحد الأدنى للأجور واحترام المعايير

.....

1– رضا رضا، المرجع السابق

2– المرجع نفسه.

3– المرجع نفسه.

"البيئية على الأقل إلى حد ما في الدول المتقدمة، و تكون حرة في انتهاكات كافة المعايير في الدول النامية محدودة التنظيم ويتضح ذلك على وجه الخصوص عند دراسة انتهاكات الشركات لمعايير العمل ففي مؤتمر" عن حقوق النقابية في الشركات متعددة الجنسيات في مصر" حيث قام بتنظيمه الاتحاد الدولي لصناعات وشارك فيه حوالي مئة عامل مصري لمناقشة ظروف عملهم، وكان الموضوع الرئيسي للنقاش هو ظروف العمل غير مناسبة والأجور المتدنية ، إضافة إلى غياب عقود العمل في بعض الأحيان ، والاستعانة بمصادر خارجية وانتشار العمالة الخطرة."[1]

"و تذهب الإحصائيات العالمية أن عاملا يموت كل 15 ثانية نتيجة لحادث أو مرض، بينما يتعرض 160 عامل لحوادث أو إصابات عمل كل 15 ثانية وتنال الدول النامية نصيب الأسد من حالات الوفاة والإصابات و الأمراض المهنية نظرا إلى انعدام الاهتمام بالأمن المهني وانتشار المهن الخطرة."[2]

"وتعتبر شركة لافارج لإلسمنت والإنشاء الفرنسية الأصل مثال لشركة متعددة الجنسيات الأكثر انتهاكا لحقوق العمال ومنذ أن تم دمجها مع لافارج عام 2007 بعد أن كانت تابعة لشركة اوراسكوم للإنشاء، حيت تم التبليغ من طرف العمال عن انتهاكات في حقهم خاصة من جانب الأمن السالمة المهنية ، وكذا عدم استيفائهم لجميع حقوقهم المالية، وكما قامت بطرد جميع المصابين والمرضى دون سابق إنذار، بالإضافة إلى طرد العمال الذين ينشطون في المطالبة بحقوقهم." [3]

الفرع الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد الاجتماعي والصعيد التقني والعلمي للدول المضيفة:

سنتناول من خلال هذا الفرع تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد الاجتماعي والصعيد التقني والعلمي من خلال النقاط التالية:

أولا_ الآثار الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات:

"تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الشركات المتعددة الجنسيات، لا ترتبط أعمالها بالصناعات الوطنية في البلدان النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات، مما يؤدي إلى ازدياد الفروق الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين أغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم، تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية،وارتفاع الأسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالأسواق العالمية."[4]

1– نورهان شريف، هبة خليل، حاتم زايد، فوق الدولة الشركات متعددة الجنسيات،الطبعة الأولى، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مصر، 2010، ص09.

2– المرجع نفسه، ص10.

3– المرجع نفسه، ص10.

4– أحمد السيد الكردى، الشركات متعددة الجنسيات،2011، ص20، دراسة منشورة على الموقع

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/192396 ، نشرت في 25 نوفمبر 2010 اطلعت يوم 2020/03/10

"وغالباً ما يؤدي هذا الاتجاه إلى فتح الباب واسعاً أمام الفساد وما إلى ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية. فغالباً ما تعتمد هذه الشركات على الرشوة بغية إفساد الساسة والحكام، وحملهم على قبول شروط أكثر غبناً لبلادهم، والتغاضي عن مخالفات قانونية أو دفع ثمن أغلى من الأسعار الدولية. كما نجحت هذه الشركات المذكورة في شراء ذمم كبار المسؤولين، وجندتهم لخدمتها وبمرتبات عالية لا ياستهان بها من الفنيين والإداريين ورجال الأعمال والمهنيين."[1]

خلاصة القول: للشركات متعددة الجنسيات آثاراً اجتماعية على الدول النامية، ومنها العربية، حيث يمكن تلخيص أهمها في ثلاث نقاط هي:

_ تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة، وتشجيع قيام فئة اجتماعية تعيش على حساب المجتمع لها مواصفات غير إنتاجية.

_ تكريس الفساد والرشوة وقيم أخلاقية وضيعة.

_زيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

"إن توسيع قاعدة الارتباط بمصالح الشركات المتعددة في السنوات الماضية، دفع العالم العربي إلى تبعية غذائية نتيجة تطور أنماط الاستهلاك وما تدعمه من عادات وقيم في المأكل والمشرب والملبس، وما تقوم به من جهد على "المستوى العالمي"، بسبب مكاتبها المنتشرة في أكثر من مئة دولة في أنحاء العالم.وهي تلجأ إلى صرف المليارات من الدولارات على إعلاناتها بغية تسويق منتجاتها."[2]

أما أضرار الاندماج بين الشركات التي تمارس أعمالها ضمن الصناعة نفسها، فتقلص المنافسة التي تنجم عن تخفيض عدد المؤسسات التي تنتج السلع نفسها، مما ينعكس سلباً على الزبائن من جراء القضاء على المنافسة التي كانت قائمة بين الشركات.

"وهذا ينعكس على المصلحة الاقتصادية العامة، من هنا كان تدخل الحكومات للقيام بوضع القوانين والتشريعات الجديدة، وإنشاء هيئات حكومية لمراقبة عمليات الاندماج بين المؤسسات، وذلك للحدّ من التواطؤ بين المؤسسات العاملة ضمن الصناعة الواحدة، والتخفيف من حدة الحالات المنافية للمصلحة العامة."[3]

وكما ورد في ديباجة المتعلقة بالقواعد الخاصة بمسؤوليات الشركات غير الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان في الفقرة "هاء" انه" يمنع على الشركات غير الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال عن تقديم رشوة أو أي إكرامية في غير محلها أو عن قطع وعد بتقديمها أو منحها أو قبولها أو التسامح إزاءها أو الاستفادة منها عن علم أو طلبها

.....

1– أحمد السيد الكردى، ،مرجع سابق ص20.

2– المرجع نفسه.

3– المرجع نفسه.

"ولا يجوز أن يطلب أو يتوقع منها أن تقدم رشوة أو إكرامية أخرى في غير محلها إلى أي حكومة أو مسؤول حكومي أو مرشح لوظيفة انتخابية أو أي فرد من أفراد القوات المسلحة أو قوات الأمن أو أي فرد آخر أو منظمة أخرى. كما تمتنع عن القيام بأي نشاط يدعم أو يحض أو يشجع الدول أو أي كيانات أخرى على انتهاك حقوق الإنسان وعليها، بالإضافة إلى ذلك، أن تسعى إلى ضمان عدم استخدام السلع والخدمات التي توفرها في انتهاك حقوق الإنسان".[1]

ثانيا_: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد التقني والإداري.

1_ "تأثير الشركات متعددة الجنسيات على انتقال التكنولوجيا: كبداية يمكن تعريف التكنولوجيا باختصار بأنها فن وعلم وذلك بما يحتويه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات اللازمة للتطبيق في مجالات معينة، ويقال أن الشركات متعددة الجنسيات هي أهم قناة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، عن طريق الدخول في مشروعات مشتركة مع رأس المال العام أو الخاص، أو عن طريق إعطاء تراخيص الإنتاج، أو بيع الآلات اللازمة من خلال التعاقد على أداء الخدمات الإدارية والتسويقية ... و عادة ما تثور مشكلتان في مجال نقل التكنولوجية، تتعلق الأولى بمدى ملائمة التكنولوجية التي توفرها الشركات لظروف البلد النامي، وتتعلق الثانية بالتكلفة التي تتحملها البلدان النامية مقابل الحصول على التكنولوجيا. "[2]

"فبالنسبة للمشكلة الأولى ,فإن الشركات لا تهتم إطلاقا بملائمة التكنولوجيا لظروف الاقتصادية كما تؤدي إلى تزايد التبعية والاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، مما يقتل روح الإبداع و التجديد، وكما جاء في تقرير الأمم المتحدة فإن نقل التكنولوجيا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات هو أداة استغلال وتحكم، نتيجة لما تحصل عليه من أثمان باهظة مقابل ما تقدمه من تقنيات غير ملائمة، ومعرفة تقنية وهمية في معظم الأحيان, الأمر الذي يؤدي إلى قتل روح الإبداع في الدول النامية "[3]

أما بالنسبة للمشكلة الثانية، فإن سوق التكنولوجيا تتصف بعدم الكمال، لعدم توافر البيانات و المعلومات الكافية عن المعروض منها، ولأن المعارف التكنولوجية هي من أسرار الشركات الاحتكارية، وكون التكنولوجيا تختلف عن السلع الأخرى من حيث تعقدها وعدم تجانسها إلى حد بعيد، فإنه من الصعوبة تحديد سعر واضح لها.

1– القواعد المتعلقة بمسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان، ص08.

2– رضا رضا، المرجع السابق.

3– المرجع نفسه.

"إضافة إلى ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تنقل إلى البلدان النامية تكنولوجيا قررت الاستغناء عنها مقابل ثمن مرتفع."[1]

2_ أثر الشركات على الكفاءات الإدارية والتنظيمية: تلجأ الدول النامية إلى طلب مساعدات الشركات الأجنبية لسد جوانب الخلل والنقص في المهارات والكوادر في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة .

"وقد اتبعت هذه الشركات نوع من تقسيم العمل في داخلها على أساس الجنسية وذلك بترك القرارات المتعلقة بالإدارة اليومية في يد أشخاص من أبناء البلد النامي، مع وجود فئة أعلى من الإدارة مهمتها الانتقال بين فروع الشركة بين البلدان المختلفة والتركيز الرئيسي، وهذا يعني أن اتخاذ القرارات المهمة في يد الإدارة العليا التابعة للمركز الرئيسي للشركة" [2].

المبحث الثاني: أنماط التأثير و التأثر للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.

كما للشركات متعددة الجنسيات تأثير على الدولة المضيفة فكذلك يكون لها تأثير على الدولة الأم سواء ايجابيا بما تحققه لها من مزايا أو سلبيا.خصوصا وأن الدولة الأم هي المكان الأول والأصلي لنشأتها، وبالتالي فهي نقطة بداية نحو التطور والانتشار وبناء عليه سنتناول من خلال هذا المبحث مطلبين :المطلب الأول سنتطرق إلى التأثيرات الايجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم ثم نتطرق في المطلب الثاني التأثيرات السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.

المطلب الأول: التأثيرات الايجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.

للحديث عن التأثيرات الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدول الأم التي تعد المكان الأول لنشاطاتها بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية وسنتطرق لذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تأثير الشركات على الدولة الأم من الناحية السياسية:

تتسم هذه العلاقات الإيجابية بين الشركات متعددة الجنسيات والدول الأم باعتبارهما كما سبق وان ذكر على أنها دول المقر للشركات الأم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر في المركز الأول من حيث تمتعها بأمومة أكبر عدد من الشركات متعددة الجنسيات وذلك بوصفها زعيمة النظام الرأسمالي القائم، وكما تعتبر هذه الشركات الداعم والمدعوم في نفس الوقت للدول وذلك من خلال تقديم الدعم للدولة الأ م في جميع القطاعات السياسية و الاقتصادية والصناعية ... [3]

.....

1– رضا رضا، المرجع السابق.

2– المرجع نفسه.

3– محمود خلف، المرجع السابق، ص280.

و كما تتحصل على الدعم من دولها من خلال تقديم سيولة وفتح أبواب الاستثمار وإقامة مشاريع داخل دولها بأقل التكاليف،و بناءا على التعاون والتفاهم المتبادل فيما بينهم، وكما تعتبر هذه الشركات رابطة بين النظام الأساسي في الدولة الأم و الدول المضيفة وأداة ضغط على الدول الأخرى وهذا راجع لسيطرتها وحاجة الدول النامية والمضيفة بصفة عامة لها من أجل تحقيق مصالحها والنهوض بالتنمية الداخلية لها،

فتقوم الدولة الأم باستغلال هذا الوضع فمعظم الشركات تقوم بدعم جهات سياسية)أحزاب، وزراء...الخ (داخل الدول عن طريق دعم المالي والعالمي والبشري، وخاصة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وحتى المجالس البلدية، وكمثال نشير إلى أهم المجموعات الاحتكارية الأمريكية أي ما يسمى بالمركب الصناعي العسكري، الذي يضم تحالف المؤسسات الصناعية الحربية والمؤسسات الحكومية، الذي أشار إليه وحذر من قوته وخوفه من هيمنته على سلوك السياسة الخارجية الأمريكية، الرئيس السابق إيزنهاور في خطابه الوداع إلى "الأمة " الأمريكية.

" وكذلك دعم شركة"FLICK" الألمانية الغربية أولا للحزب الاشتراكي الديمقراطي عندما كان في الحكم ومن ثم دعمها لحزب الديمقراطيين المسيحيين حاليا، ومدى الفضائح والمحاكمات التي نشرت ومازالت تنشر حوله، وكذلك دعم نفس الشركة ماليا لبعض الأحزاب السياسية في دول أوروبية أخرى لها فيها مصالح ضخمة مثل اسبانيا ودعمها للحزب الاشتراكي الإسباني للوصول للحكم في الثمانينات." [1]

" إلى أن هذا الدعم يعود على الشركات متعددة الجنسيات من قبل هذه الأحزاب والتي تكون ملتزمة اتجاه هذه الشركات بمنح بعض المناصب الحكومية الهامة كوزراء ومستشارين وسفراء متجولين أو حتى مناصب سفراء دائمين ، وإعطائها بعض امتيازاتها القائمة." [2]

.....

1– محمود خلف، المرجع السابق، ص280.

2– المرجع نفسه، ص280.

الفرع الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الجانب الاقتصادي:

تخلف الشركات متعددة الجنسيات عدة أثار قوية على الدولة الأم وخاصة على القطاع الاقتصادي والصناعي وهذا نتيجة للعلاقات التي تقيمها الشركات مع الدول الأم، ومع تطور الرأسمالية في البداية، وتقدم الصناعات التحويلية الثقيلة بنسب متفاوتة وغير متكافئة في النمو مما أدى كذلك لعدم التوازن في الأرباح والإنتاج، ونظرا لما بين القطاعات الاقتصادية من روابط فهذه العلاقة ترتبط بعلاقات استقبال وإصدار، فهي تعد السوق الكبرى حيث يتم تبادل السلع و المنتوجات الأولية " ويرجع الفضل للشركات متعددة الجنسيات في ذلك فهي تعد الفاعل الأول في تزويد الأسواق الكبرى في بلدانها بالمواد المعدنية والإستراتجية وكافة أنواع الطاقة الضرورية فهي من خلال استثماراتها وتأثيرها على الدول المضيفة تقوم بتحويل مثال النفط أو الطاقة النووية لبلدها الأم من أجل مواكبة التطور في المجال النووي والنفطي وغيرها من الصناعات التي تكون المادة الأولية لها هذين المادتين كالغاز،الفحم، البنزين بأنواعه ، الكهرباء،لتصل إلى صناعة الأدوية وغيرها من المنتجات الأولية التي يحتاجها العالم وتكون محل تنافس بين الدول وبهذا تكون مسيطرة على ثروات وأسواق دول العالم ومنافسة شركات ودول أخرى." [1]

وكما تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الاقتصاد الوطني لدولة الأم عن طريق دفع الضرائب ذات قيمة كبيرة لصالح الخزينة العمومية لدولة الأم وهذا ناتج عن ضخامتها وضخامة رأس المال الذي تملكه وكما تساهم بشكل كبير في إدخال وتحويل الأموال بالعملات الصعبة وهذا نتيجة الاستثمارات المقامة خارج دولها الأصلية.

ومن هنا يمكن أن نلخص تأثير الشركات على الدولة الأم من الجانب الاقتصادي يتمثل في النقاط التالية:

1. تطور صادرات السلع وتجهيزات المنتجات 2\1 مصنعة وموجهة إلى كافة الفروع في الأسواق العالمية.
2. الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال تواجدها الشبه دائم في الأسواق العالمية وبهذا تكون قادرة على تعويض الخسائر التي تخلفها بعض الفروع عن طريق الأرباح المتحصل عليها.
3. تخفيض التكاليف من خلال الاقتصاد في نفقات نقل وتحويل المواد الأولية .
4. إبقاء الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

.....

1– محمود خلف، المرجع السابق، ص282.ويمكن الرجوع كذلك إلى عبد الرحمن لحرش، المرجع السابق، ص176.

.

" أما فيما يخص جانب العمالة فتعمل الشركات متعددة الجنسيات على خلق مناصب شغل وسد فجوة البطالة داخل الدولة الأم باعتبار أن الشركات أول شروطها داخل الدول المضيفة هو توفير نسبة شغل للعمال الذين يحملون جنسيتها الأصلية وكلما زاد التوسع زادت نسبة توفير مناصب الشغل داخل الدولة الأم أي على مستوى المركز الأصلي للشركة أو على إقليم الدول المضيفة على مستوى الشركات الوليدة وبهذا تكون قد ساهمت كما سبق وأن ذكر في الحد من البطالة وتحسين الدخل القومي." [1]

المطلب الثاني: التأثيرات السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.

بالرغم ما تخلفه الشركات متعددة الجنسيات من مزايا للدولة الأم من زيادة في ميزان المدفوعات والعمالة وتساهم في تنمية الجانب الاقتصادي والصناعي للدولة الأم والدول المتقدمة وتطوير العالقات بين النظم السياسية المختلفة إلا أنها تعد العامل رقم واحد في إحداث المشاكل وتدهور الوضع داخل الدول المتقدمة وهذا باعتبار أن مصلحة الشركة تأتي في المقام الأول على مصالح الدول سواء كانت دول أصلية أو دول مضيفة.

الفرع الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الجانب الاقتصادي.

من منطلق المصلحة الذاتية للشركات، فإنها لا تهتم بالأولويات القومية لدولها، وما يحركها هو مصالحها التي قد تتعارض مع مصالح دولها الأم أو دول مقراتها، الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة عدم استقرار اقتصادي.

أولا _ من ناحية العمالة: وذلك عن طريق تصدير مناصب الشغل إلى الخارج وبهذا ينتج خلل في ميزان المدفوعات للدول المصنعة.

" وذلك عن طريق فتح فروع وشركات في الخارج والسعي في توظيف العمال بأجر رخيصة ومنه يتم توسيع مجال اختصاصها، ويعطيها خيارات أوسع في انتفاء انسب مواقع الإنتاج القائمة على مزايا التكلفة والتسويق، مما يشكل خطرا على الاقتصاد القومي لدولها بعرقلة خطط التنمية الاقتصادية المحلية فيها ويعطل عشرات ألاف من العمال، مما يدفع إلى نشأت مشاكل داخلية تتزعمها النقابات ضد حكومتها، الأمر الذي يدفع بهذه الحكومات لتصادم معها محاولة فرض بعض القيود عليها ويذهب بعض القومين المتطرفين بإعادة استيطان الشركات وإرجاعها إلى الدولة الأم ولكن معظم الشركات ترفض ذلك وبشدة ألنه يتعارض و مصالحها الخاصة "[2]

1– مبروك غضبان، المرجع السابق، ص242.

2– محمود خلف، المرجع السابق، ص283.

ثانيا_ من الناحية المالية: " ينظر للشركات متعددة الجنسيات على أنها خطر على الدولة الأم، حيث تساهم في وبشكل كبير في نقل رؤوس الأموال خارج هذه الدولة عن طريق المشاريع والاستثمارات الموجه لصالح الدول النامية." [1]

" وكما تقوم الشركات متعددة الجنسيات من التهرب الضريبي وإتباع الطرق الملتوية حتى تتفادى دفع الضرائب الباهظة على عملياتها الداخلية وتهربها الكامل من دفع الضرائب على عملياتها الخارجية عن طريق التكتم وعدم الإقرار بها" .[2]

" إلا أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بإنتاج سلع تنافس الإنتاج الوطني للدولة الأم مما يؤدي نقص تصدير هذا المنتوج للدول المضيفة مما ينتج عنه تأثر ميزان المدفوعات" [3].

وغالبا ما تمارس الشركات عمليات التلاعب الاحتكارية وتسبب أزمات ضخمة للدول المتواجدة فيها بالإضافة لتحديها لها، وخاصة ما حصل من أزمات عالمية في النفط.

" وكما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالسيطرة على التجارة الخارجية لدولها ومن ثم على التجارة الدولية بشكل عام، يجعل منها أداة ضغط مخيفة على جميع الدول سواء الغنية منها أم الفقيرة، وضغطها هذا السلبي على دولها الأم يؤدي إلى صراع مابين الدول الرأسمالية الرئيسية على الأسواق الداخلية لها والعالمية، ويبعد إمكانية الاتفاق بين هذه الدول على كثير من الأحداث الدولية ذات الجذور الاقتصادية، كالصراع الحاصل بين اليابان وأوروبا الغربية والواليات المتحدة الأمريكية، حيث سجلت الإحصائيات أن أكثر من نسبة50% من هذه العمليات تحتكرها الشركات وهي في تصاعد مستمر".[4]

" كما تستطيع الشركات متعددة الجنسيات من خلق عمالة دولية لا تخضع مباشرة لمراقبة الدول بل للأسواق العالمية، وخير مثال على ذلك هو خلقها لما يسمى بالدولار الأوروبي الذي هو عبارة عن استحقاقات قصيرة الأجل على السوق الأمريكية تودع في بنك أوروبية تتولى بدورها إقراضه وإعادة إقراضه، وال تخضع هذه العمليات لرقابة السلطات النقدية الأمريكية باعتبار أنها دولارات مودعة خارج الواليات المتحدة الأمريكية، وال حتى البنوك المركزية الأوربية باعتبار أنها لا تؤثر بشكل مباشر على حجم النقود المتداولة في آية دولة على حدة بل تستخدم فقط للمعاملات الدولية." [5]

.....

1– عبد الرحمن لحرش، المرجع السابق، ص176.

2– محمود خلف، المرجع السابق، ص282.

3– غضبان مبروك، المرجع السابق، ص242.

4– محمود خلف، المرجع السابق، ص283.

5- محمود خلف، المرجع السابق، ص 283 ،284 .

الفرع الثاني: تأثيرها من الناحية السياسية.

بالرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر همزة وصل بين الدول المضيفة والدولة الأم وخاصة في العلاقات السياسية إلى أنها تكون بالمرصاد لدولها الأصلية خاصة عندما يتعلق الأمر بمصالحها الخاصة وتقوم بعرقلة صناع القرار في الدولة الأم سواء كانوا رؤساء أو قادة سياسيين أو حتى عسكريين. وغالبا ما تطالب الدولة الأم من كل الشركات التي يكون إقليمها هو المركز الأصلي بالمقاطعة الاقتصادية لدولة ما حيث تستخدمها كوسيلة ضغط ومن هنا تكون ردة فعل الشركات معاكسة لما تطمح له الدولة الأم وترفض فكرة المقاطعة أو فكرة تقيدها وتسيرها بأي شكل من الأشكال فاتخاذ هكذا قرار سيؤثر على الشركة ويعود عليها بخسائر كبرى من الناحية المالية وتخلخل ميزان المدفوعات وحتى طردها من الدولة المضيفة من طرف النظام الحاكم .

المبحث الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على باقي أشخاص المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي

لا يقتصر تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدول فقط بل يتعدى إلى باقي أشخاص المجتمع الدولي وكذا الاقتصاد العالمي وصولا إلى العولمة ومن خلال هذا المبحث سنبين تأثير الشركات على باقي أطراف المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي ضمن مطلبين سيتضمن المطلب الأول تأثير الشركات متعددة الجنسيات على باقي أطراف المجتمع الدولي الجديد. أما المطلب الثاني سيخصص لتأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي ودورها في ظل العولمة.

المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على باقي أطراف المجتمع الدولي.

باعتبار أن المنظمات وحركات التحرر ضمن أشخاص القانون الدولي ويعترف لهم بالشخصية القانونية الدولية، فهي بالتأكيد لها علاقات مع الشركات متعددة الجنسيات باعتبار أنهم قد تجمعهم مصالح مشتركة،

الفرع الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المنظمات الدولية.

من خلال هذا الفرع سنتناول النقاط التالية تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المنظمات الحكومية والمنظمات الغير الحكومية

أولا_ بالنسبة للمنظمات الحكومية:

" أمام القوة المتعاظمة للشركات متعددة الجنسيات في نهاية الستينات والسبعينات من هذا القرن، وأمام عجز الدول سواء النامية منها أم السائرة في طريق النمو." [1] "عن مواجهة هذه الشركات والحد من نشاطها في استغلال شعوبها ومنافسة اقتصادياتها الوطنية، بدأت هذه الدول بالتحرك عبر المنظمات الدولية الحكومية للوصول إلى اتفاق دولي جماعي بوضع قواعد سلوك تلتزم بها هذه الشركات في تعاملها مع الدول وبنفس الوقت تحدد بها التزامات وواجبات الدول حيال هذه الشركات" .[2]

" فطرح موضوع الشركات أولا في منظمة العمل الدولية عام."1972"ومن ثم قامت اللجنة الأوروبية التابعة للجنة الأوروبية في نوفمبر من نفس العام بتوجيه مذكرة للدول الأوروبية الأعضاء تقترح فيها الاتفاق على قانون أو نظام عام لسلوك الحسن لهذه الشركات في تعاملاتها داخل المجموعة، كانت تقصد الشركات الأمريكية المهيمنة على القطاع الاقتصادي الأكبر قي القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية" .[3]

أما بالنسبة لألمم المتحدة، فاتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرار بناء على اقتراح من ممثل الحكومة التشيلية في يوليو عام" 1972"يعدو به الأمم المتحدة للقيام بالبحث ودراسة واستقصاء لنشاطات هذه الشركات، وقامت الأمانة العامة بناء على ذلك بتأليف مجموعة عمل مكونة من"20خبيرا" دوليا بدأت أعمالها في نيويورك في منتصف سبتمبر من عام"1972،" ووضعت تقريرا تحت عنوان" الشركات متعددة الجنسيات والتنمية العالمية" في أوت من عام1973، أبرزت فيه المخاطر التي تتعرض لها السيادة الوطنية للدول أمام المقدرة الاقتصادية الضخمة التي تملكها الشركات والتي قدرتها اللجنة، بأن الناتج السنوي الإجمالي لعشرة شركات متعددة الجنسيات" ثمانية منها مقرها الولايات المتحدة الأمريكية" وصل عام 1971 إلى ما يعني"5/1 الناتج القومي الصافي للعالم أجمع، ويقترح التقرير بأن تقوم " مجموعة من الشخصيات الفكرية العالمية" بتقديم توصية تطالب بها البلدان المضيفة لهذه الشركات بالتنسيق فيما بينها للتوصل إلى آلية تسمح بالبحث والاستقصاء لنشاطات هذه الشركات بالاستقلالية التامة عن الأجهزة الحكومية ذات الاختصاص في هذه الدول".[4]

1– محمود خلف، المرجع السابق، ص291.

2– المرجع السابق، ص291.

3– المرجع نفسه، ص291.

4– المرجع نفسه، ص291.

أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو فيقترح التقرير تأسيس جهاز دولي مهمته الإبلاغ عن المخاطر التي تسببها هذه الشركات للدول.

" وفي عام 1975 قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتأسيس لجنة دولية للبحث والمتابعة لموضوع الشركات متعددة الجنسية، مكونة من خبراء من "48" دولة عضوا في الأمم المتحدة." [1]

ثانيا_ بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية:

" أمام دعم بعض الدول وخاصة الرأسمالية الكبرى لهذه الشركات ومحاولة استخدامها كأداة اقتصادية لسياستها الخارجية، وأمام عجز وتقاعس بعض الدول الأخرى فرادى وجماعات"من داخل المنظمات الدولية بين الحكومية " على مواجهة هذه الشركات أو لنقل المتضرر المباشر منها ليتحرك عبر نقاباته واتحاداته ورابطاته الوطنية المختلفة ومن خلالها عبر النقابات "الأممية" لمواجهة نفوذ هذه الشركات رغم المصاعب التي تواجهها والمبينة في مايلي":[2]

1_ " تهديد الشركات المستمر للنقابات بتوسيع استثماراتها ونقلها إلى أماكن أخرى، علما بأن هذه الشركات هي التي تملك الورقة الرابحة في كثير من الحالات، نظرا لإمكانياتها الضخمة التي توفر لها جميع المعطيات والمعلومات عن جميع أركان المعمورة ومعرفتها بالسوق العالمية أكثر من النقابات العالمية المقتصرة معرفتها على مناطق محدودة من العالم وخاصة الوطنية، وذلك راجع لإمكانياتها المتواضعة رغم عدد أعضائها الذي يتجاوز الماليين في بعض الحالات." [3]

2 " رغم ضخامة هذه النقابات العمالية فهي مازالت تفتقر إلى توحيد مواقفها نظرا لانقساماتها التي يغلب عليها طابع أو الدافع الأيديولوجي، فهنالك الفيدرالية النقابية العالمية ذات التوجهات والتبعية الشيوعية وكذلك الكونفيدرالية العالمية للشغل ذات الإيديولوجية الديمقراطية المسيحية.أما الأولى وتعد هي الأكبر على الإطلاق من حيث حجم العمال والنقابات في العالم فهي تابعة لالتحاد السوفييتي وأكبر نسبة عمالية بها ومن الدول الاشتراكية التابعة له وال تهمها المشاكل التي تعاني منها باقي النقابات العالمية خارج الكتلة الشرقية ألنه لا يوجد أي نفوذ فعلي لهذه الشركات عليا. أما في الدول الرأسمالية وخاصة الكونفيدرلية والفيدرالية العالمية للشغل فهما منقسمتان على نفسيهما ويصعب أن تتخذا موقف موحدا نظرا ألن عامل" المصلحة القومية" يؤثر عليهما أكثر من " المصلحة الأممية". [4]

1– محمود خلف، المرجع السابق، ص292.

2– المرجع السابق، ص294.

3– المرجع نفسه، ص294.

4– المرجع السابق، ص295.

3_ أما على مستوى النقابات الوطنية نجدها في الدول الصناعية منقسمة ومتعددة مما يصعب عليها أن توحد موقفها وأهدافها وهي مستغلة بشكل كبير من قبل الأحزاب السياسية التي كانت وراء نشأتها وتخضع لإدارتها، وكل ما تقوم به هو مطالبة حكوماتها وباستمرار لحماية الصناعات الوطنية وتسهيل وظائف جديدة لها وذلك أمام المنافسة الأجنبية.

" إلا أنه ومع نهاية السبعينات بعض المحاولات من قبل بعض النقابات لتوحيد موقفها ضد الشركات إلا أن نطاقها ما يزال محدودا ومقتصرا على تجميع بعض الروابط العالمية بين عمال فروع شركات معينة في بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل رابطة عمال شركة فورد أو جنرال موتورز. ومازالت "الانتقاد"تحذر هذه النقابات من الهيمنة المستقبلية للشركات المتعددة الجنسيات على العالم أجمع." [1]

الفرع الثاني: تأثير الشركات على حركات التحرر.

" أثرت الشركات متعددة الجنسيات على الحركات التحررية وذلك لدورها الفعال في إحداث الحروب واستغلال الثروات وخاصة في الهند فكانت شركة الهند الشرقية وشركة البترول البريطانية وشركة كوفيبا البرتغالية وبهذا ساهمت في خلق الأنظمة العنصرية الاستعمارية الاستيطانية في كل من جنوب إفريقيا وفلسطين وإقليم ناميبيا سابقا و روديسيازمبابوي حاليا، ودعمها الحالي لها من أجل البقاء من أجل مصالحها باستغلال هذه الكيانات لمواجهة وضرب حركات التحرير التي تطالب باستقلال أقاليمها مثل حركة التحرير الفلسطينية وحركة السوابو في ناميبيا والإتحاد الإفريقي في جنوب إفريقيا، وتستغل هذه الشركات دولها الأم وبعض الدول الرأسمالية الغربية التي لديها مصالح داخل هذه الأقاليم." [2]

" وكما تقوم بدعم الحكومات الفاشية في البرتغال بالمال مباشرة أو عن طريق حكوماتها ولفترة زمنية طويلة ضد حركات التحرير الوطنية في مختلف مستعمرات البرتغال السابقة في القارة الإفريقية وفي أسيا". [3]

1– محمود خلف، المرجع السابق، ص295،296.

2– المرجع نفسه، ص289.

3– المرجع نفسه، ص290.

" ومن جهة أخرى نجد الشركات خلف الحركات والجبهات المطالبة بالسلطة و إزاحة النظام والتي تدعي أنها حركات وطنية ثورية في بعض الأقاليم التي حصلت على استقلالها وهذا ما جرى في أنغوال وموزمبيق ضد الحكومات الشرعية لهاتين الدولتين كدعمها لحركة"UNITA" و "FNLA" ضد الحزب الحاكم"MPHA" في أنغولا، ودعم الشركات الأمريكية المهيمنة عل دول "الحديقة الخلفية" للواليات المتحدة الأمريكية في أمريكا الوسطى وجزر الكاريبي لأنظمة الحكم " الدكتاتورية" فيها ضد حركات التحرير الوطنية التي تسعى من أجل التحرر الاقتصادي والنفسي لشعوبها من هيمنة الشركات وحكومة الواليات المتحدة والعائلات الإقطاعية " الأوليغاريشة".[1]

المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي ودورها في ظل العولمة.

من خلال هذا المطلب سنوضح مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النظام الاقتصادي العالمي و تأثيرها على العولمة ومن خلال فرعين سنتناول:

الفرع الأول: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

للشركات متعددة الجنسيات تأثير كبير وعميق على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهو ينحصر في النقاط التالية:

أولا_ التأكيد على صفة العالمية :" من الطبيعي، أن الشركات متعددة الجنسيات قد قامت بدور رئيسي في تعميق مفهوم العالمية والذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير إطار أعمال منظمة عابرة القوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، ويدعم بنية أساسية هائلة لاتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام والفنون والثقافة." [2]

" أن الشركات متعددة الجنسيات حولت العالم إلى كيان موحد على حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعالات فيه، وبالتالي من خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية أو العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية." [3]

1– محمود خلف، المرجع السابق، ص290.

2– كريم نعمة، المرجع السابق.

3– المرجع نفسه.

ثانيا_ التأثير على النظام النقدي الدولي : " من الواضح جداً وهو يتبين من الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسيات من مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي".[1]

" إن الأصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها الشركات متعددة الجنسيات، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إمكانيات هذه الشركات في التأثير على النظام النقدي العالمي. فإذا أرادت هذه الشركات، وبقرار يتخذ من جانب المسئولين عن إدارة الشركات متعددة الجنسيات بتحويل بعض الأصول من دولة الأخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية." [2]

ثالثا _ التأثير على التجارة العالمية : " من المعروف وكنتيجة الاستحواذ الشركات متعددة الجنسيات على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فإنها تؤثر بال شك على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة." [3]

" من الممكن ملاحظة تأثير الشركات متعددة الجنسيات على حجم التجارة العالمية حيث ازدادت درجة التنوع في الأنشطة ووجود التكامل الرأسي إلى الأمام والى الخلف قد أدى ويؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة." [4]

رابعا_ التأثير على توجهات الاستثمار الدولي: " تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر من الأمم المتحدة عام 2003م ، أن حجم الاستثمار الدولي المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 300 مليار دولار والتي تدفقت في مختلف مناطق العالم." [5]

.....

1– كريم نعمة، المرجع السابق.

2– المرجع نفسه.

3– المرجع نفسه.

4– المرجع نفسه.

5– المرجع نفسه.

" إن الشركات متعددة الجنسيات تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنويا. ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعدية الجنسيات حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركز الاستثماري ، فقد لاحظنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل وفي عدد محدود من الدول المتقدمة، حيث تستحوذ هذه الدول على 85% من النشاط الاستثماري لتلك الشركات." [1]

" ومن ناحية أخرى تحصل الدول النامية على نسبة 15% فقط من النشاط الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات." [2]

خامسا_ تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي :" إن تفاعل تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي، قد أدى و يؤدي إلى تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقاً الاعتبارات الرشاد الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد".[3]

" إن كبر النشاط الاستثماري والإنتاجي والتسويقي والتجاري للشركات متعددة الجنسيات وما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، كلها أدت إلى وجود أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل، والشك أن هذه الشركات تلعب دوراً رئيسياً في تعميق هذه العملية وأصبحت مشاهدتها متزايدة بين الدول الصناعية والنامية." [4]

ولعل هذا الاتجاه يتيح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك البلدان اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيماوية، وخير دليل ومثال على ذلك هو تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا.

" ولهذا البلدان النامية الأخرى أن تستغل هذا الاتجاه في تعظيم صادراتها وأن تعرف أن من آليات التعامل مع الشركات المتعدية الجنسيات هي جذب تلك الشركات لتعمل وتوطن بعض الصناعات في الدول النامية التي تسمح بخروجها من دائرة إنتاج السلع الأولية والاستخراجية إلى الصناعات الأكثر فائدة من ناحية القيمة المضافة التصديرية." [5]

.....

1– كريم نعمة، المرجع السابق.

2– المرجع نفسه.

3– المرجع نفسه.

4– المرجع نفسه.

5– المرجع نفسه.

سادسا_ التأثير على نقل التكنولوجيا وأحداث الثورة التكنولوجية: تقوم الشركات المتعدية الجنسيات بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية.

" إن العالم يعيش اليوم الثورة الصناعية الثالثة، والتي نطلق عليها الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا العالية. ولهذا السبب فأن التحدي المطروح أمام البلدان النامية، هو ضرورة تنمية قدراتها على خلق آليات للتعامل مع الشركات المتعدية الجنسيات. أن نقل التكنولوجيا من خلال الشركات متعددة الجنسيات يتأثر بتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة، ومع الأخذ في الاعتبار العوامل المتعلقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فأن هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منظور تكنولوجي يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، فهي تقوم بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية نظراً لما تتمتع به من إمكانيات وموارد بشرية ومادية ضخمة توجه نحو البحوث والتطوير" .[1]

سابعا_ ظهور التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة: " يعتبر الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العمالقة بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادياً، وثقافياً وحضارياً وتاريخياً والتي تربطها مصالح اقتصادية مشتركة، هي من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد." [2]

" لقد شهدت نهايات القرن العشرين تزايداً كبيراً نحو التكتل والاندماج بين الدول التي يتوافر لديها حد أدنى من مقومات التجانس الاقتصادي، ويدفع إلى هذا التكتل ما يتضمنه من العديد من المكاسب والمزايا، والتي يأتي في مقدمتها التمتع بوفورات الحجم، والتخصص الإنتاجي والرغبة في فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري لدول التكتل ومن ثم زيادة صادراتها وارتفاع قدراتها التنافسية." [3]

" ويكفي للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة وتعميق ظاهرة العولمة ، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1995م ، تشير إلى أنه توجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها ، وتشمل 75% من دول العالم ، وحوالي 80% من سكان العالم وتسيطر على 85% من التجارة العالمية." [4]

1– كريم نعمة، المرجع السابق.

2– المرجع نفسه.

3– المرجع نفسه.

4– المرجع نفسه.

ومن أهم التكتلات الاقتصادية العمالقة، والتي تعد من الأركان الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد :

1_ الاتحاد الأوروبي: " الذي بدأ خطواته في عام 1957، والذي يكون قد اكتمل مع بداية 1994 م، ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العالمية والعملاقة، والتي لها تأثيرها الفعال على التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات. لقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي، والتي تعتبر المرحلة المتقدمة لهذا التكتل وصل عدد دول الاتحاد الأوروبي حتى أول يناير عام 2004 م إلى 25 دولة أوروبية، بعد أن كانت)6(دول فقط في بداية الإعلان عن قيام السوق الأوروبية المشتركة، طبقاً لمعاهدة روما في 25 مارس سنة 1957.[1]"

2_ " منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا": ويضم هذا التكتل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. و هو يختلف عن الاتحاد الأوروبي حيث يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداه إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثل الاتحاد الأوروبي." [2]

3 _ " رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان": التي تأسست عام 1967 م، كنوع من الحلف السياسي أصلا ولغرض مواجهة الشيوعية في شرق آسيا، وخاصة في فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما آنذاك. ويضم هذا التكتل في عضويته عشر دول فضال عن منتدى " أبيك" الذي يضم 21 دولة. وهو يمثل أكبر تجمع اقتصادي إقليمي في العالم حيث يتوزع أعضاءه بين أربع قارات هي آسيا واستراليا وأمريكا الشمالية والجنوبية، كما يضم أكبر تكتلين اقتصاديين " النافتا والآسيان ". لقد ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي، ومن ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء. أنه من الملاحظ أن الدول في هذه الرابطة الآسيوية تتجه إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري. ومن جانب آخر نلاحظ أيضاً، أن هذا التكتل يتزايد دوره في التجارة العالمية، بدليل أنه زيادة الصادرات في العالم وكمعدل إجمالي من صادرات الدول النامية." [3]

" بالإضافة إلى بعض التكتلات الأخرى مثل تكتل دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، حيث شهدت عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ذات الأثر الضعيف على الاقتصاد العالمي الجديد، والسبب في هذا كونها تتشكل من دول نامية، ليس لها الوزن الكبير في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي".[4]

.....

1– كريم نعمة، المرجع السابق.

2– المرجع نفسه.

3– المرجع نفسه.

4– المرجع نفسه.

الفرع الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة :

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية " التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وأحداث تغييرات جوهرية في طبيعة العالقات الدولية وصياغة عالقات مجتمعية إنسانية جديدة."[1]

" وقد أكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات وقدرة على الإنفاق على البحث العلمي. ويتضح من خلال نشاط هذه الشركات أنها قد ساهمت بشكل كبير في تفكيك عملية الإنتاج على الصعيد الدولي التي تتسم بعدم الاستقرار وبقابلية الانقطاع والتي تهربت من أية رقابة أو اتفاقيات ملزمة وأنها نسقت مع المؤسسات المالية والمنظمات الدولية في الدخول إلى الدول النامية ولقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التأثير على السياسات الاقتصادية للدول والمساهمة في تعميق الفقر في العالم وهجرة الأدمغة وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية".[2]

" ويمكن إيجاز أثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة الدول المتصلة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شريحة اجتماعية طفيلية وإضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بمنحها عائداً أكبر لاستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع."[3]

.....

1– أحمد سيد الكردى، المرجع السابق، ص 20.

2– المرجع نفسه، ص20.

3– المرجع نفسه، ص20.21.

ومن هنا تبدو أهمية تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد عن طريق إيجاد تعاون إقليمي بين الدول وإعادة هيكلية صندوق النقد الدولي وضرورة إصلاح نظام التجارة العالمي وتعزيز التعاون الصادق بين دول الجنوب ودول الشمال وبمراقبة مناسبة على تحرك رؤوس الأموال الخاصة وتشجيع تعاون عالمي في العلوم ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية " وهذا يقود إلى الإجراءات الواجب اتخاذها في الإطار العربي لمواجهة الاقتصاد لعالمي الجديد عن طريق تعزيز الدور التنموي للدول العربية واحترام حقوق الإنسان وإطلاق الحريات الديمقراطية والتأكيد على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق عدالة التوزيع وإعادة توزيع الثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من نفوذ رأس المال الأجنبي ووضع معايير وضوابط لحركة رأس المال المحلي بما يخدم عملية التنمية وضرورة تطوير وتعميق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي

وتفعيل الاتفاقيات العربية في المجال الاقتصادي وتنسيق وتوحيد المواقف العربية في مواجهة المشروعات المطروحة من المنظمات الدولية ولاسيما المالية. ومن الأهمية بمكان أيضا إبراز دور النقابات وهيئات المجتمع الأهلي في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وشركاته متعددة الجنسيات بضرورة تفعيل مشاركتها الحرة والمستقلة وأهمية اكتسابها مركز تفاوضي قوي و إيجاد موقع إعلامي بما يعزز قوتها وتأثيرها وإرساء تضامنها تأثير الشركات المتعددة الجنسيات " .[1]

" وهنا يمكن القول بأننا أمام شركات عظمى ذات انتشار عالمي واسع مما جعل أحد الكتاب يقول "الشركة متعددة الجنسيات هي مشروع وطني، يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في العديد من الدول. هذه الشركات التي تعد وراء العديد من المشروعات الكبرى تقوم بالنشاط في المجال الصناعي، وهذه الملاحظة تبعث إلى القول بأن ظاهرة تعدد الجنسيات يرتبط بالطبيعة الاحتكارية لاقتصاد الدولة التي تتبعها هذه الشركات".[2]

.....

1– أحمد سيد الكردى، المرجع السابق، ص 21.

2– المرجع نفسه، ص21 .

خلاصة الفصل الثاني :

في نهاية هذا الفصل يمكن أن نستخلص أن للشركات متعددة الجنسيات مكانة هامة على المستوى الدولي، وذلك بفرض نفسها بكل الوسائل والسبل، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم وحيث تفوق ميزانيتها ورؤوس أموالها بعض ميزانيات الدول النامية، والذي دفع بالدول إلى التعامل معها باعتبار أنها المنفذ الوحيد لبعض الدول النامية لإخراجها من مستنقع التخلف والخروج بها إلى عالم التطور والتقدم.

وكما أصبحت تعد همزة وصل بين الدول مما أدى إلى الارتقاء في العلاقات الدولية بين الدول فيما بينها أو حتى بينها وبين باقي الفاعلين على الساحة الدولية، وهذا راجع اكتساح الشركات مجال السياسة مما جعل الدول الأم تستغل هذا الموقف وتقوم بالسيطرة على بعض الدول بطرق غير مباشرة وتكون بمثابة المزود لها بكل أنواع المواد الأولية بأقل التكاليف وأقل الخسائر وأسهل الطرق وهذا لزيادة الإنتاج في مختلف المنتجات الضرورية التي يحتاجها السوق الدولي والذي بفضل هذه الشركات فتح لها الباب الواسع سهل لها الدخول إليه واكتساحها دون عناء.

الفصل الثالث: الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على القرار السياسي الدولي

إن للمال تأثير قوي على البنى الاقتصادية حول العالم، باعتباره القلب النابض لها. و من الطبيعي أن من يمتلك المزيد منه سوف يمتلك المزيد من القوى و النفوذ. و في الوقت الحالي أصبحت الشركة الكيان الذي تجتمع لديه رؤوس الأموال الضخمة، و مع مرور الوقت و السعي للربح، نشأت شركات جبارة تمتلك أصول مالية و ميزانيات توازن ما لدى دول بأكملها.

و من أبرز تلك الشركات، الشركات الأمريكية التي تخصصت كل منها في مجالات اقتصادية و تجارية مختلفة من صناعة الأسلحة و البترول مرورا بالإعلام وصولا للمصارف و البنوك.

و نظرا لطبيعة التحالفات و التكتلات بينها، أصبح كل منها يهيمن على المجال الذي يعمل فيه و يمارس نوع من الاحتكار و السيطرة على الأسواق، بل أن هناك شركات كبرى تجاوزت إنفاق مالها للتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في صناعة القرار السياسي الدولي، و التدخل في الشؤون الداخلية و الخارجية هذا ما يضمن استمرار أعمالها و زيادة ربحها و المحافظة على مصالحها.

و بإعتبار أن هذه الشركات الكبرى جلها شركات ذات أصول و نشأة أمريكية، فإنها لعبت دورا في صناعة القرار السياسي الأمريكي بما تمتلكه من عناصر قوة اقتصادية و التأثير السياسي ليمتد في الأخير على كل شعوب العالم أيضا.

المبحث الأول: الشركات النفطية متعددة الجنسيات و أدوارها السياسية و الإستراتيجية و الاقتصادية

في هذا المبحث سنتطرق إلى الشركات النفطية متعددة الجنسيات وأدوارها السياسية و الإستراتيجية و الاقتصادية و تحديد مفهوم العلاقات الدولية لديها بالإضافة إلى مفهوم عملية صنع القرار عند الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في عملية صنع القرار خصوصا بالنسبة للدول النامية و الشرق أوسطية، وهذا من خلال ثلاث مطالب التالية:

المطلب الأول: الشركات متعددة الجنسيات و تأثيرها في عملية صنع القرار.

" ينسب البعض إلى الشركات متعددة الجنسيات بصفة عامة فضائل النمو والتطور، بينما البعض الآخر يتهمها بأشد التهم وينسب إليها أكبر الجرائم"[1]. "ولعل السبب الآخر في ذلك هو أن نشاط هذه الشركات لا يقتصر على المجال الاقتصادي فقط، بل يتعداه إلى درجة التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تدخلات شركة الفواكه المتحدة " UNITED FRUIT" في أمريكا الوسطى وشركة "ITT" للاتصالات في جمهورية شيلي وغيرها. وهي تلجأ إلى رشوة المسؤولين في الدول المضيفة للتوصل إلى إبرام صفقات ملائمة معها.[2]

ومما لاشك فيه أن هذه الشركات تعتبر امتدادا للرأسمالية العالمية ورمزا للتقسيم الدولي للعمل بين البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة. لذا فإن الدول تتخذ من الإجراءات ما يكفل لها أن تحمي نفسها من أوجه نشاط هذه الشركات التي ترى أنها تضر بها، أو لجذبها حينما تقدر أنها بحاجة إليها.

وفيما يخص بارتباط الشركات العظمى متعددة الجنسيات وتأثيرها في صنع القرار يذكر ميشال غيرتمان أن الزمن المهم في صنع القرار والعلاقات بين الشركة الأم وفروعها الممتدة عبر العالم يكمن في تحديد الميزانية نظرا للتقديرات المتعلقة بالمبيعات، والمصاريف الخاصة بالاستثمارات والتسيير، وكذا تحديد الأرباح.

الفرع الأول: مفهوم عملية صنع القرار

منذ الحرب العالمية الثانية ودراسات صنع القرار تشهد نمواً متزايداً، كون القرار يشكل عنصراً مركزياً في العملية السياسية، وربما وردت إشارات غامضة لمفهوم اتخاذ القرار في بعض الدراسات التي تبحث في التاريخ الدبلوماسي أو نشاطات المؤسسات الحكومية. فعلماء النفس عمدوا إلى دراسة الدوافع الخفية وراء القرارات التي يتخذها الفرد، أما علماء الاقتصاد فاهتمامهم تركز على قرارات المستهلك أو المنتج أو المستثمر، وذهب علماء الإدارة إلى البحث في كيفية تحسين مستوى أداء الأجهزة التنفيذية العاملة وترشيد اتخاذ القرار، أما في العلوم السياسية فقد انصرف الاهتمام إلى تلك القرارات التي تعبر عن سلوك تلك القوى المؤثرة في عمليات صنع السياسة.

.....

1- الدكتور محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق سوريا 2010، ص140.

2- المرجع نفسه، ص140.

" إن عملية صنع القرار تجري بين طرفين، طرف يقرر ومحيط يحتضن القرار من قبل ومن بعد أو بيئة، والطرف المقرر هو الدولة من خلال الأشخاص المخولين في الإفصاح عن مضمونها بالأفعال والقرارات. أما البيئة فتكون ذات بعد زماني ومكاني، فهناك البيئة السابقة للقرار وتكون في ذهن صاحب القرار وخارجه أي بيئة سيكولوجية وبيئة موضوعية، أما البيئة اللاحقة للقرار فهي الأخرى ذات بعد سيكولوجي وموضوعي، وهذه السلسلة من المعطيات المتواصلة تشكل عملية صنع القرار."[1]

"ويعرف ريتشارد سنايدر عملية صنع القرار بأنها العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعاً لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق." [2]

" ويرى الدكتور إسماعيل صبري مقلد أنه يقصد بهذه العملية "التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين بدائل عدة متنافسة والقرارات كلها ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها".[3]

" وهناك من يميّز بين عملية صنع القرار والقرار نفسه، فمما لا شك فيه أن عملية صنع القرار السياسي أكثر اتساعاً من القرار، لأن القرار تعبير عن المخرجات التي ترتبط بالموقف. أما عملية صنع القرار،فهي كل ما يرتبط بالموقف من مدخلات ومخرجات فضلاً عن التفاعل بينها. إن صنع القرار عملية تهيئة للمعلومات وصياغة للبدائل لعلاج مشكلة، بينما يشير اتخاذ القرار إلى اختيار البدائل الأرجح أو الأمثل".[4]

" وبالتالي يكون القرار اختيار لبديل من البدائل ويخضع لتوجيه فريق العمل أو المستشارين الذين يوضحون ما لكل بديل وما عليه."[5]

والقرار كما يعرفه عالم السياسة الأمريكي ديفيد ايستون: "مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع". وهنا يستخدم ديفيد ايستون السياسة بمعنى التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل. وبهذا يختلف القرار عن السياسة في أنه اختيار بين مجموعة من البدائل في لحظة معينة محددة بزمان معين. أما السياسة فتتسم بالعموم.

وفي رأيهم أن القرار السياسي هو:

1- عمل إرادي لصانع القرار يعمل بتصميم على أن يكون متطابق مع الواقع.

2- وجود موقف (مشكلة) تواجه صانع القرار وقد تحددت مكاناً وزماناً وموضوعاً.

3- القرار يعني الانتقال من الإطار التصوري للبيئة السابقة ويمكن وصفها بأنها عالم الغايات والأهداف إلى الواقع الذي نستطيع أن نحدده بأنه مشكلة واجهت صانع القرار السياسي ويجب معالجته.

.....

1- كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، شركة إياد للطباعة، 1978، ص 76

2- محمد سعد أبو عامود: صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، المستقبل العربي، بيروت,العدد 112، السنة السادسة 1988، ص112

3- إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية.دراسة في الأصول والنظريات، الكويت،1971، ص249.

4- علي السلمي: مهنية الإدارة، عالم الفكر، السنة 20، العدد 2، تموز 1989، ص15.

5- محمد علي العويني: أصول العلوم السياسية، نظرية الدولة، الفكر السياسي، الرأي العام والإعلام، العلاقات الدولية، القاهرة، عالم الكتب 1981، ص19.

الفرع الثاني: أثر الشركات النفطية متعددة الجنسيات في صنع القرار.

"هناك في كثير من الأحيان سياسة تخطيط لمدى 3 أو 5 سنوات للفروع التي تعمل في الخارج، بعد دراستها من قبل المديرية العامة للمجموعة، يتم الموافقة عليها. هذه السياسة المتعلقة بالتخطيط ما هي إلا وسيلة لجس النبض للتقديرات المستقبلية.

"إن القرارات التي تتخذ في غالب الأحيان هي قرارات المديرية العامة في المقر الرئيسي، لذا كثيرا ما يتغيب الإطارات الذين يصنعون سياسة التخطيط ورسم الميزانية عن الاجتماع الرئيسي لمجلس الإدارة في مقر المؤسسة، وبالتالي يتخذ صانعوا القرار من مسيري الشركة العملاقة قراراتهم بغض النظر عن الإطارات الآخرين بصفتهم يعتبرون أنفسهم أحرارا في السياسة الرسمية لمؤسستهم".[1]

كيف يصنع القرار؟ ومن يصنعه ؟ وهل تختلف الطرق بالنسبة للشركات الوطنية أو أحادية الجنسية ؟

قد يذهب قائل بالقول إلى أن القرارات التي تأخذ في مثل هذه الشركات العملاقة جد عويصة معقدة، وأن مسيريها يجب أن يكونوا أذكياء، تحيط بهم آليات مختلفة من أجهزة الكمبيوتر ووسائل المحاسبة والاتصال إلى غير ذلك. كما يذهب قائل إلى أن مثل هذه الشركات يجب أن يديرها رئيس من أقوى الرؤساء يقرر لوحده في مكتبه السري.

فالحقيقة، إن صنع القرار واتخاذه في مثل هذه الشركات يختلف حسب طبيعة وصنف القرار الذي يجب اتخاذه. يصنف غيرتمان القرارات هذه حسب تسلسل خاص:

1- القرارات الإستراتيجية:" والتي تسمى كذلك بالقرارات المؤسسية أو الخاصة بالسلطة التأسيسية. وهي التي ترسم الخطوط الرئيسية للسياسة والتوجهات العامة للشركة. وهذه السياسة يتم دراستها واتخاذها والموافقة عليها من طرف المديرية العامة (Headquarters). وفي هذه الحالة هي نتيجة لمسار سياسي طويل، مع عمليات متواصلة من ذهاب وإياب بين المقر الرئيسي والشركات الفرعية التابعة له."[2]

2- **القرارات الإدارية:** هي القرارات التي تحدد المضمون المؤسساتي والتنظيمي لنشاط عمال وموظفي المؤسسة. وهي تخص نظام المؤسسة بما في ذلك تصنيف وتحديد مناصب الشغل، نظام العلاوات والمكافآت وكذا الترقيات والعقوبات المختلفة. وهذه القرارات تؤخذ بدراسة متبادلة بين المديرية العامة للمجموعة والشركات الفرعية في الخارج. ويدخل في هذا المجال القرارات الخاصة بالميزانية.

.....

1- الدكتور محمد خيتاوي، المرجع السابق ص141.

2- المرجع نفسه، ص 141.

3. القرارات السياسية: هذه القرارات كثيرا ما تدخل في إطار نشاط وعمليات مكررة. وتؤخذ كذلك في الإطار العام لصناع القرار الاستراتيجي الذي قد تشارك فيه كل من مديرية الإدارة والمديرية المالية، ومديرية التسويق، ومديرية الإنتاج... ولكن هناك اتصالات متواصلة في هذا الشأن بين المؤسسة الأم والمؤسسات الفرعية.

4- القرارات العملياتية: هي القرارات الغير مرتقبة لا من الناحية الإستراتيجية، ولا من الناحية الإدارية ولا السياسية. ويترك المجال نوعا ما للذي يتخذها، وهذه القرارات تخص تسيير الشركات الفرعية في الخارج حيث ليس للمديرية العامة أي تدخل فيها، أكان الحال يهم المجموعات متعددة الجنسيات أو أحادية الجنسية التي تعمل مع فروع أجنبية سواء في الإنتاج أو التوزيع في بلد أجنبي ما.

" ويضيف غيرتمان: " إن بعض هذه القرارات تخص رهانات سلطوية جد مهمة للنشطاء الذين يعملون داخل المجموعة المتعددة الجنسيات. إذا لم يكن لها الإمكانيات – مثلا – كالاستثمار في آن واحد في كل من إفريقيا وأمريكا، فعلى المجموعة أن تقرر وتختار بين الاثنين. ويرجع هذا الاختيار بصفة تنافسية بين مدير منطقة "إفريقيا " ومدير منطقة "أمريكا " حسب مدى تأثير هذا أو ذاك على قرار الرئيس. كل واحد يفضل "منطقة"، وبالتالي موقفه المؤثر داخل سياسة المجموعة ".[1]

" لذا، على ضوء ما ذكر في هذا التسلسل الخاص بالقرارات التي يجب اتخاذها، نرى أنه مهما تكن هذه القرارات، يكون آخر قرار هو عبارة عن نتيجة مسار مدروس العمل داخلي مركز على علاقات مختلفة بين العاملين في الداخل والخارج. وليس الأمر كما ذكرنا من قبل عن رئيس جد ذكي وجد قوي يأخذ وحده القرارات الكبرى على بعد الآلاف من الكيلومترات.. فضلا على ذلك فإن نتائج هذه القرارات لا تخص الشركة المتعددة الجنسية فقط، ولكن هناك عوامل أخرى تدخل في الحسبان، الشركات المنافسة، الحكومات، النقابات المستهلكين إلى غير ذلك من العوامل التي لها أهميتها." [2]

هذا ويلاحظ أن شركات النفط العملاقة التي نحن بصدد دراستها هنا، كانت تقوم في زمن ليس ببعيد ولا تزال تقوم بدور الوسيط بين الدول المصدرة والدول المستوردة وتلعب دورا رئيسيا في التأثير على القرارات وغالبا فوق رؤوس الحكام رغم أن هذا الوضع أصبح يتغير تدريجيا، وذلك بعد زيادة العقود المباشرة فيما بين هاتين المجموعتين من الدول.

وإذا كان نظام الامتياز قد أعطى لشركات النفط العالمية الحق في تحديد الأسعار المعلنة للنفط الخام وحجم الإنتاج وبرامج الاستثمار، فإن التدابير التي لجأت إليها الدول المصدرة، بهدف السيطرة على ثرواتها النفطية، لم تبلغ دور هذه الشركات، وكل ما ترتب عليها هو تعديل شروط العلاقة بين الطرفين المعنيين في اتخاذ القرارات اللازمة للحفاظ على المصالح لكل طرف.

.....

1- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص 142.

2- المرجع نفسه، ص 143.

وعليه، فإن النفط الذي تصدره الدول المنتجة إلى الدول الصناعية المستوردة يشكل جوهر العلاقات الدولية، ويعود ذلك، إلى التوزيع غير المتساوي للنفط – هذه الثروة الغنية والضرورية – على الكرة الأرضية وتواجده بشكل خاص في بلدان صغيرة ونامية تعوزها التقنيات العالية لاستغلاله، بينما تكاد الدول الصناعية الكبرى أن تكون محرومة منه. ولذا، اضطرت هذه الأخيرة أن تسعى إلى النيل من هذه الثروة الضرورية بشتى الوسائل عن طريق شركاتها العملاقة التي تأخذ القرارات المتاحة لها قصد تحقيق هذا الهدف بكل الطرق لفرض هيمنتها في الميدان مستعملة نفوذها وسيطرتها التكنولوجية والإدارية من جهة، والإستراتيجية من جهة أخرى حتى ولو اقتضى الأمر استعمال سياسة الإطاحة بالحكومات كما فعلته مع الدكتور مصدق في إيران "سنة 1952"، أو التدخل العسكري في الكويت أثناء حرب الخليج الثانية في"1991" والإطاحة بصدام حسين واحتلال العراق "سنة 2003".

المطلب الثاني: مفهوم العلاقات الدولية عند الشركات متعددة الجنسيات.

هناك عدة مفاهيم للعلاقات الدولية في إطارها العام، يختلف تعريف هذا المصطلح من مؤلف إلى آخر. عرف الدكتور عصمت محمد حسن من جامعة الإسكندرية " العلاقات الدولية " بوصفها مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف دول العالم وعبر الحدود القومية. وتستقطب اهتمام الأفراد والجماعات والشعوب نظرا لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالرفاهية العامة والوفاء بالاحتياجات المادية والمعنوية للمواطنين داخل دولهم وتؤثر تأثيرا مباشرا على أمن العالم واستقراره.

الفرع الأول: مفهوم العلاقات الدولية.

" إن العلاقات والتفاعلات التي تفرز التعاون والتضامن وتقوي أواصر الصداقة وحسن الجوار بين الدول على تقدم شعوب هذه الدول وازدهار حياتها الاقتصادية والإجتماعية في حين أن تفاعلات الصراع والتسابق من أجل القوة من شأنها أن تثير المنازعات وتؤدي للحروب وتنسق السلام وتصرف الشعوب عن أهدافها في التقدم والرقي... "[1]. "وحسب بيير رونوفان وجان بابتيست دوروزيل J et Pierre Renouvin. B . Duroselle ترتبط دراسة العلاقات الدولية بتحليل وتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في إطار إقليم ما، يعني العلاقات بين الدول، أن عليها أن تأخذ بعين الإعتبار العلاقات القائمة بين الشعوب بين الأشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب، كتبادل المنتجات والخدمات وتداول الأفكار ومجموعة المؤثرات المتقابلة بين الأشكال المدنية ومظاهر العطف أو النفور"[2].

وحين تخضع هذه العلاقات للتنظيم من قبل الدول، يصبح عامل مساومات أو مجادلات بين الحكومات. وعليه فإن فعل الدول هو الكائن " في صميم العلاقات الدولية "، ولكن هل يكفي هذا كله لتحديد العلاقات وتأثيرها بين أو على الدول، أو أن هناك عامل آخر قد يلعب هذا الدور وربما بأكثر تأثير ألا وهي التيارات الكبرى العاطفية والمنظمات الكبرى الاقتصادية.

.....

1- د. عصمت محمد حسن: " دراسات في العلاقات الدولية الحديثة "، دار المعرفة الجامعية، القاهرة 2003.ص 46.

2- بيير رينوفان وج. ب. دوروزيل: " مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، منشورات البحر المتوسط، بيروت 1989.ص112.

وقد تؤدي حركة هذه القوي مثل الشركات العملاقة متعددة الجنسيات أن تخرق الحدود الجغرافية والإطارات النظامية الإقليمية، وقد تحاول التأثير على الشروط السكانية والاجتماعية فيبذل الجهد في توجيه ميول العقلية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية وقد لا تتردد بعض التيارات في صنع القرار وتوجيهه على اتخاذ المبادلات التي تثير في الرأي العام اندفاعا معاكسا مضادا.

الفرع الثاني: مفهوم العلاقات الدولية عند الشركات النفطية متعددة الجنسيات.

" ظهرت سيطرة القوى الاقتصادية العملاقة كالشركات متعددة الجنسيات فعليا في العلاقات الدولية منذ أن تبلورت أشكال الإمبريالية والاستعمار والإحساس الوطني أو القومي. ولقد عملوا على البرهنة بالأدلة وبالأمثلة على حركة هذه القوى وتقييم مدى هذه المؤثرات متخذين أبحاثهم الشخصية كقاعدة، إضافة إلى الإحصاءات والنتائج المتحصلة حتى الآن عن البحث. وإلى عهد قريب توقفت النظرة التقليدية التي كانت سائدة حتى أواخر القرن الماضي والتي كانت تقتضي بأن الشؤون الخارجية والتأثير على هذه السياسة، وكذا الشؤون العسكرية يجب أن تظل احتكار الحكام والصفوة السياسية، كما مضى ذلك العهد الذي كانت فيه العلاقات الدولية تتحدد وفقا للعوامل الفردية والصفات الذاتية للزعماء والقادة السياسيين والعسكريين، حيث أن هذه العلاقات أصبحت تتعلق بحسابات الحرب والسلم وتوفير المواد الغذائية الضرورية والمواد الطاقوية الحية التي أصبحت بدورها أداة تأثير وسلاح قوي يصنع به القرار وتعالج به المشاكل والقضايا العالمية." [1]

" وبالرغم من صفة "الدولية"، المصطلح الموجود في العلاقات الدولية التي تنسب إليها هذه العلاقات، فإنها تتسع لأكثر من مجرد العلاقات بين دولتين أو أكثر. فهناك عدد متزايد من الفاعلين الدوليين من غير الدول الذين ينفردون كل واحد من جهته بذاتيته المتميزة والمستقلة ويؤثرون على البيئة العالمية والاقتصاد الدولي ويتفاعلون بصور متبادلة مع الدول كدولة عظمى أو أكثر من ذلك اعتبارها قوة مؤثرة ضاغطة في التصور العالمي السياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي والبيئي إلى غير ذلك، كالشركات متعددة الجنسيات والجماعات القوية متعددة الجوانب والمؤثرة في عالمنا هذا." [2]"ومن جملة هذه الجماعات المؤثرة والفعالة في مجال العلاقات الدولية، الشركات البترولية العملاقة أو ما يسمى بشركات الكارتل. كذلك، فإن القضايا العسكرية والأمنية التي كانت تسيطر على العلاقات بين الدول وعلى جداول أعمال السياسة الخارجية لم تعد وحدها تشكل مضمون أو مادة العلاقات الدولية، بل أصبحت تزاحمها أنواع أخرى من القضايا التي لابد من معالجتها على مستوى الكرة الأرضية قاطبة كمشاكل الطاقة، ومصادر الغذاء، وتلوث البيئة، واستخدام الفضاء، والاعتماد المتبادل بين الدول الغنية والدول الفقيرة، مما يؤدي بالدكتور عصمت محمد حسن " إلى القول: " من الأفضل التحدث عن العلاقات العالمية أو السياسة العالمية بدلا من العلاقات الدولية ".[3]

لقد غير النفط علاقات قانونية دولية، وأثار صراعات حدودية، وثورات، وانقلابات داخلية متعددة، وخلق تحالفات جديدة، وتفكك تحالفات قديمة، ولا زال كذلك حتى الآن.

1- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص 145.

2- المرجع نفسه، ص145.

3- الدكتور عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص 48.

وحتى قانون البحار الدولي قد اخترق مرات عديدة، وغير في بعض الحالات، لكي يتكيف مع المصالح النفطية الجديدة، وما زالت هناك مناطق متنازع عليها في الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وفي أوروبا بسبب النفط.

كما أثار النفط نزاعات حدودية مثل ما كان بين الجزائر وتونس "حول نقطة الحدود 33"، وبين تونس وليبيا، وبين العراق والكويت وأقطار الخليج الصغيرة، وبين مصر وإسرائيل "عندما اشترطت إسرائيل لانسحابها من سيناء أن يباع لها جزء من النفط العربي".

والجدير بالإشارة أن التحالفات الجديدة مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD"، ومجلس التعاون الخليجي، و" مجموعة الثماني " أصبحت لها سياسات خاصة في الطاقة، وتنسيق نسبي أكثر تكاملا في العلاقات النفطية. كما أصبحت بعض البلدان الغربية "مثل ألمانيا وإيطاليا" لها علاقات طاقوية خاصة مع روسيا، وبريطانيا، والنرويج، وكذا الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي "سابقا" مثل أوكرانيا وأذربيجان مثلا. أضف إلى ذلك الدور الذي تلعبه الدول المجاورة لبحر قزوين من كازاخستان، و تركمنستان، وأذربيجان، وإيران، وتركيا، وسياسة تطوير خطوط الأنابيب لتسهيل التعامل التجاري في العلاقات النفطية.

المطلب الثالث: المخاطر السياسية الدولية و تخطيط الشركات النفطية العظمى في قرار الدول النامية و الشرق الأوسطية.

"بين الكثير من المسائل ذات الصلة بالطاقة التي واجهت الإدارة القديمة والجديدة للولايات المتحدة"[1]، "كان ثمة مسألة جوهرية مجهولة على نطاق واسع وخافية على جمهور العموم. فكما ذكرناه من قبل، أجبر ترحيل كبريات شركات النفط الأمريكية من الشرق الأوسط في السبعينات هذه الأخيرة على التخندق في وطنها الأم، وفي أقاليم النفط الأخرى الآمنة نوعا ما. لكن في التسعينات، كانت خيبة الأمل الكبيرة لدى هذه الشركات في العثور على احتياطات نفطية جديدة معتبرة في الولايات المتحدة مما أجبرها الحال على التطلع مرة أخرى إلى الخارج"[2]. وكان تقرير ديك تشيني، قبل أن يصبح نائب رئيس جورج بوش الإبن "وكلاهما رجال أعمال وملاكين ثروات نفطية هائلة" حول سياسة الطاقة يواصل تأييد الإستراتيجية الراسخة في البحث عن فرص جديدة لشركات النفط الأمريكية بعيدا عن الخليج، ظاهريا لأسباب تتعلق بأمن الطاقة. ولكن أراد الحظ أن يكون أبعد بكثير من أن يكون مرضيا.

.....

1-هنا تكلم الكاتب الولايات المتحدة بصفتها الدولة الأم لأضخم شركات نفطية عالمية. والمراد بالولايات المتحدة اقتصاديا في ميدان النفط هو الشركات النفطية العظمى (The Majors).

2- استعمل الكاتب مصطلح الخارج هنا، المقصود هو خارج منطقة الخليج، وكأن هذه المنطقة أصبحت منطقيا ملكا ضمنيا لأمريكا، بعدما كانت ملكا ضمنيا لحلفائها الإنجليز والفرنسيين.

الفرع الأول: الفترة الأولى الفترة ما قبل غزو العراق.

"صحيح أنه كانت هناك بعض الإستحواذات المفيدة للاحتياطات النفطية بكندا وغرب إفريقيا. لكن بحر الشمال لم يقدم لها أي حقول نفطية جديدة كبرى لعدة سنوات. ولم تتمكن شركات النفط الأمريكية من اختراق المكسيك، وتعرض دخولها المؤقت إلى فنزويلا للكبح، وثبت أن منطقة بحر قزوين شحيحة بالنفط إلى حد مخيب للآمال، وأن منطقة شمال بحر قزوين مرتفعة التكاليف، ثقيلة الضرائب، ولا يمكن الوصول إليها حتى الآن إلا عبر خطوط أنابيب روسية."[1]

"وفي روسيا نفسها، كانت حكومة فلاديمير بوتين قد بدأت تحت ضغط الرأي العام، تقوم بتحركات تهدد بارونات النفط غير الحكوميين في البلاد، وتحدث حالة من القلق لدى المستثمرين الأجانب المحتملين في حقول النفط الروسية.

وإدراكا لهذه المصاعب التي واجهتها الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات حتى في الولايات المتحدة "ألاسكا مثلا حيث الحياة هناك صعبة مع التكاليف المرتفعة "، أقحمت في تقرير ديك تشيني حول سياسة الطاقة توصية بان تدعم الإدارة الأمريكية مبادرات المملكة العربية السعودية، والكويت، والجزائر، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، ومزودين آخرين فتح مجالات من قطاعات الطاقة لديهم أمام الاستثمار الأجنبي." [2]

"لكن ها هنا تكمن المشكلة الإستراتيجية لشركات النفط الأمريكية والحكومية التي مثلت مصالحها بشكل وثيق. أما المبادرات المتواضعة التي اتخذتها حتى الآن البلدان التي أشار إليها تقرير تشيني حول الطاقة، فكان معظمها يتصل بالغاز أكثر مما يتصل بالنفط، حتى هذه المبادرات سحبت بحلول العام 2001. لكن، كما أكدنا عليه آنفا، تقع أكثر الاحتياطات النفطية المربحة، والحقول العملاقة، والجد عملاقة المتبقية في العالم، المطور منها وغير المطور كلها في الخليج بلا منازع. كما أن التكاليف الرأسمالية والتشغيلية تعادل جزءا يسيرا مما هي عليه في المناطق الشائخة لإنتاج النفط كالولايات المتحدة، وبحر الشمال وكندا وإندونيسيا، فحسب وكالة معلومات الطاقة "EIA"، يبلغ متوسط الكلفة الرأسمالية لإيصال حقل نفط متوسط الحجم إلى مرحلة الإنتاج "50 إلى 200 مليون برميل" في تشكيلات جيولوجية نموذجية في الخليج 2.784دولار في برميل الإنتاج اليومي، ولا تتعدى كلفة التشغيل الدولار الواحد في البرميل. بالمقارنة، تبلغ الكلفة الرأسمالية والتشغيلية الحقل نفط متوسط الحجم في آلاسكا أربعة أمثال هذين الرقمين." [3]

وبالتالي لا عجب أن قال كينيث دير، المدير التنفيذي لشيفرون – تكساكو، في خطاب له بكاليفورنيا سنة 1998، " إن العراق يمتلك احتياطات هائلة من النفط والغاز، احتياطات أتمني من كل قلبي لو تستطيع شيفرون الوصول إليها. وبعد بضع سنوات من ذلك، كان آرتشي دنهام، رئيس مجلس إدارة كونوكو– فيليبس، شركة النفط الأمريكية المتعددة الجنسيات الجديدة الناتجة عن دمج كونوكو وفيليبس بتروليوم، يعيد ترديد تلك الكلمات نفسها.

1- ايان رتليدج: " العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان امنها النفطي، الدار العربية للعلوم،asp،بيروت 2006، ص 231.

2- ايان رتليدج، المرجع نفسه، ص 231.

3- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص 149.

"ما دعى شركات النفط المستقلة المتعاظمة حجما وعددا والتي كانت هي الأخرى تتحرك في الخارج بحثا عن أرباح أعلى – كانت المملكة العربية السعودية والكويت ترفضان بعناد منح هذه الشركات منفذا إلى موارد استكشاف، وتطوير، وإنتاج النفط لديها بينما كانت العراق وإيران محظورتين تماما على الشركات الأمريكية لأسباب سياسية. بل حدث تطور آخر غير متوقع في قصة خيبة الأمل التي أصابت صناعة النفط. ففي العراق، صاحب الاحتياطات النفطية التي ربما تنافس احتياطات السعودية، كان الرئيس صدام حسين قد بدأ يمنح بعضا من أصفى مناجم النفط لشركات نفطية غير أمريكية. فحسب وزارة الطاقة الأمريكية، " قيل إن البلد وقع عدة صفقات بمليارات الدولارات مع شركات نفط أجنبية صينية وفرنسية، وروسية في المقام الأول ".[1]

"كان هذا طبعا قبل الغزو. حيث وقع العراق سنة 1997 عقدا مع الصينيين لتطوير حقل الأحدب. كما وقع في السنة نفسها عقدا آخر مع شركة النفط الروسية لوكيل LUKOIL لتطوير حقل القرنة الغربية العملاق. وكانت شركات أخرى – مثل BHP الأسترالية، و AGIP /ENI الإيطالية، و SOL .REP الإسبانية وكونسورتيوم يضم شل وبتروناس الماليزية. وكانت أوكسي الكندية وشركات أخرى عديدة – تبدي اهتماما بتطوير أو إعادة تطوير عدد كبير من الحقول العراقية.

لابد أن هذه التطورات قد أغاظت ديك تشيني وزملائه في صناعة النفط. " ها هم المنافسون الإستراتيجيون لأمريكا يسرقون بلا ضمير من شركات النفط الأمريكية سوقها الخاص، فكان لابد من عمل شيء. وقد تكشف مدى الجدية البالغة التي أخذت بها الإدارة الأمريكية هذه التطورات بمقتطف من رواية رون سسكينز أيام كان بول أونيل وزير الخزانة في الإدارة. فقد قيل إن أونيل رأي " وثائق ... تقوم بإعدادها وكالة الاستخبارات الدفاعية، الذراع الاستخباري لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد، تظهر حقول النفط، ومناطق التنقيب عن النفط في العراق ". وكان عنوان إحدى الوثائق ظاهرا وهو " الملتمسون الأجانب لعقود حقل النفط العراقية " وقد ضمت قائمة بشركات من ثلاثين بلدا منها فرنسا، ألمانيا وروسيا."[2]

الفرع الثاني: الفترة الثانية ما بعد غزو العراق

"كانت ثمة وثيقة تتضمن خرائط للعراق أشير إلى " حقول النفط الجد عملاقة " فيها بعلامات، وإلى حقل معين " بعلامة مميزة تدل على أنه حقل مشاركة في الإنتاج ". إن تلك الحقول حددت ليقوم بتطويرها أولئك الملتمسون الأجانب بعد الغزو الأمريكي للعراق، كما كانت ملاحظات وكالة الاستخبارات تشير إلى " خطط الكيفية اقتسام ثاني أضخم احتياطي نفطي في العالم بين المقاولين العالميين "، بعد أن تسيطر الولايات المتحدة على الوضع في العراق."[3]

.....

1- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص 150.

2- المرجع نفسه، ص 150.

3- المرجع نفسه، ص 150.

"لكن أيا من هذه الحجج لم يكن أكثر من كلام فارغ. فما الذي يدعو الإدارة الأمريكية إلى تسليم نفائس نفط العراق لشركات منافسة من روسيا، وألمانيا، وفرنسا؟ يبدو بوضوح كاف أن السبب الذي جعل وكالة استخبارات الدفاع مهمة إلى هذا الحد بهذا الأمر هو أن أولئك "الملتمسين الأجانب لنفط العراق "كانوا قد بدأوا بالفعل يسعون لنيل الخطوة لدى صدام حسين، وكانوا قد أبرموا معه بالفعل صفقات كصفقة ذات الحقل "المشار إليه بعلامة المشاركة في الإنتاج".[1]

"فيما كانت اختراقات المنافسين الإستراتيجيين للولايات المتحدة لحقول نفط العراق تدرس بدأب، بقي ديك تشيني قلقا للغاية من الاعتماد الخطر للولايات المتحدة على النفط الأجنبي، بل راحت تراوده فكرة أن البلاد قد تضطر إلى إعادة تنشيط برنامج كبير للطاقة النووية"[2]، لكنه أدرك، مع ذلك، أنه حتى لو أصبح من الممكن التغلب على مخاوف الأمريكيين المتلبثة من تكنولوجيا طاقة أوشكت أن تصيبهم بكارثة في جزيرة ثري مايل آيسلاند، (Three Mile Island) فقد تمر سنوات عديدة قبل أن يصبح في الإمكان تطبيق برنامج الطاقة هذا الموفر للنفط. في هذه الأثناء، وحسب المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية، وجمهرة من خبراء الطاقة المستقلين، أصبحت أمريكا الآن واقعة تحت تهديد فجوة نفط متعاظمة بين العرض والطلب قد تسبب زيادة حادة في سعر النفط. إذن ما الذي يعنيه هذا للاقتصاد الأمريكي، ولإدارة وثيقة الصلة بصناعة النفط ؟

"في سنة 1996، كلف المكتب العام للمحاسبة "GAO" في الولايات المتحدة هيئة من اقتصادي الطاقة الخبراء لتقدير الفوائد التي تعود على الاقتصاد الأمريكي من الاستمرار في استيراد كميات كبيرة من النفط الأجنبي الرخيص "الرخيص بالمقارنة مع الكلفة الهامشية للبدائل المحلية" ومقارنة هذه الفوائد بتكاليف الاضطرابات العارضة، لكن الشديدة، في الإمداد وما يصاحبها من أزمات في أسعار النفط"[3]. فقام خبراء مكتب GAO بإجراء حساباتهم الفوائد استيراد النفط بالمقارنة مع الضرر الاقتصادي الذي تسببه صدمات أسعار النفط، وأشاروا إلى وجود دراسات في هذا الشأن.

إحدى هذه الدراسات قامت بحساب كلفة صدمة النفط سنة 1973 – 1974 على البلدان المتقدمة المستهلكة للنفط بحوالي 5.2 % من إجمالي الناتج القومي لها جميعا، وقدرت دراسة أخرى، أن صدمة أسعار أخرى شبيهة بهذه الصدمة سوف تعني خسارة 209 مليار دولار لاقتصاد الولايات المتحدة في سنة الصدمة. لكن اقتصادي مكتب GAO فكروا أنه " بسبب أن الصدمات لا تحدث كل سنة، فإن الكلفة السنوية، مأخوذة متوسط سنوي، ستكون أقل من ذلك "[4]. وأشاروا كذلك إلى دراسة ثالثة أجريت سنة 1993، وقدرت أن صدمات النفط يمكن أن تكلف الاقتصاد الأمريكي معدل 73 مليار دولار في السنة، بين سنة 1972 إلى سنة 1991.

وبخصوص الصدمات النفطية المستقبلية، أشار مكتب GAO إلى دراسة أجريت سنة 1990 قدرت أن ثلاث صدمات افتراضية تقع بين ذلك الحين وسنة 2020 يمكن أن تكلف الولايات المتحدة معدل حوالي 22 مليار دولار في السنة.

1– ايان رتليدج، المرجع السابق، ص 235 .

2– الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص 151.

3– المرجع نفسه، ص 151.

4– المرجع نفسه، ص 151.

"بالاستناد إلى ما تقدم، ولا سيما الدراسة الأخيرة، خلص اقتصاديو GAO إلى أن أغلب التقديرات تشير إلى أن " الفوائد اليومية التي تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية عبر شركات من اعتمادها على النفط الأجنبي الرخيص تزيد كثيرا عن التكاليف العرضية، لكن الحادة، للاضطرابات التي تصيب إمدادات النفط العالمي."[1]

المبحث الثاني: الشركات الكبرى و صناعة القرار السياسي الأمريكي .

في هذا المبحث سنتطرق إلى الشركات النفطية وصناعة القرار السياسي الأمريكي من خلال تأثير أصحاب المال في المؤسسة السياسية الأمريكية بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية و أهميتها في السياسة الخارجية الأمريكية مع ذكر دور جماعات الضغط و المصالح و قوة الكارتل في فرض هيمنتها اقتصاديا و عسكريا ، وهذا من خلال ثلاث مطالب التالية:

المطلب الأول: قوة الكارتل في فرض هيمنتها اقتصاديا و عسكريا .

الفرع الأول: نبذة عن الكارتل .

قوة الكارتل هي قوة ما يسمى بالشركات النفطية الاحتكارية. فشركات الاحتكار النفطي أو الشركات النفطية الاحتكارية أو ما يسمى ب " الشقيقات السبع " هي التي كانت حتى زمن قريب تسيطر سيطرة شاملة على مجمل مراحل صناعة النفط في العالم، وكانت تمتلك حوالي 80 % من الإنتاج النفطي العالمي "خارج الولايات المتحدة والمجموعة الاشتراكية سابقا"، وتسيطر على أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية، وكذلك تمتلك أكثر من 50% من ناقلات النفط".

"وتتمتع هذه الاحتكارات بقدرات وإمكانات تفوق قدرات الدول المنتجة، كما تتلقى الدعم من الحكومات التي تنتمي إليها عند الضرورة.حيث عرفنا الشركات متعددة الجنسيات بصفة عامة والشركات النفطية العملاقة بصفة خاصة، وهي الشقيقات السبع، خمس منها أمريكية والشركتان السادسة (Shell) هولندية – بريطانية، والسابعة بريطانية وهي بريتش بتروليوم (BP)، مع العلم أنه انضمت فيما بعد إليها الشركة الثامنة وهي فرنسية (CFP)"[2].

إن قوة هذه الشركات العظمى تساهم ليس في الضغط على وفرة النفط وتحديد سعره فقط، وإنما في رسم السياسات وصنع القرار والتأثير المباشر على الدول والسوق العالمية بدون منافس في العالم. ولم تظهر هذه الشركات دفعة واحدة، وإنما ظهرت تباعا حسب نمو ظاهرة تركيز الصناعة البترولية من ناحية، وتطور الاكتشافات من ناحية أخرى. منها ما تأسس باسمها الأصلي، أو بأسماء غير التي تعرف بها في وقتنا الحاضر، ومنها من تغير إسمها أكثر من مرة، وما تبع ذلك من تغير في الأوضاع القانونية نتيجة حركة الاندماج بين الشركات أو الخروج لتندمج في شكل آخر أو تستقل، إلى غير ذلك.

"لابد من إظهار البعد الإستراتيجي للدول الصناعية الكبرى للحد من فعالية الدول المصدرة للنفط في استخدامه كأداة ضغط على الدول المنتجة، وكذلك على الدول المستهلكة بالدرجة الأولى لأن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تتخلى عن هذه السلعة الضرورية والإستراتيجية. ويتجلى ذلك من خلال السيطرة الكاملة على عمليات التنقيب والإنتاج والتوزيع والتسويق ضمن جميع المراحل الحيوية والحساسة لفرض قوتها". [3]

1- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص 152.

2- المرجع نفسه، ص 350.

3- المرجع نفسه، ص 351.

تتسم هذه الشركات الاحتكارية بعدة سمات منها:

– ارتفاع التكاليف بحيث أن التكاليف الثابتة تكون نسبة كبيرة من إجمالي التكاليف التي تتحملها الشركات في ميدان صناعة النفط وهي واضحة بالنسبة لجميع العمليات من إنتاج، ونقل، وتكرير، وتوزيع، إلخ ...

ضخامة رؤوس الأموال المستخدمة: من المعلوم أن النفط لا يستعمل كمادة خام، وبالتالي فإن عمليات البحث عنه واكتشافه وتصنيعه واستهلاكه بكميات كبيرة جدا يتطلب إقامة مشاريع ضخمة مع الدول المنتجة تتطلب رؤوس أموال ضخمة. وبالتالي لا يستطيع أيا كان الولوج في هذه الصناعة، غير أنه في الوقت الراهن وبعد زيادة أسعار النفط وعائدات الدول المنتجة ساعدها على الدخول في أي مشروع يحتاج إلى مثل رؤوس الأموال الضخمة هذه.

– عزل هذا القطاع في الدول التي تعمل بها عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وإدارة هذا القطاع بأسلوب الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي حدث تطور كبير فيه بينما خيم الركود على باقي القطاعات الأخرى. كما حرصت هذه الشركات بإقامة جميع الصناعات البترولية التكاملية الأخرى من تكرير وتحويل المواد، وصناعات بتروكمياوية على دولها أو الدول الغربية المجاورة ذات التكنولوجيا العالية والتي تتعامل معها الشركات في إطار صفقات معينة غالبا الحسابات مالية واقتصادية. وذلك من أجل السيطرة الكاملة على هذه الصناعة وإبعادها قدر الإمكان من محاولة اكتسابها من قبل الدول النامية المنتجة.

– انفرادها بالسيطرة على كل مراحل الإنتاج داخل الدول المصدرة وخاصة فيما يخص تحديد ومراقبة الإنتاج وحجمه

– بناء طاقات إنتاجية ضخمة لاستعمالها حين الحاجة سواء للضغط بها على التحكم في الأسعار أو بزيادة الإنتاج إذا زاد الطلب، أو وضعها كإحتياطي قصد استعمالها في حالة نقص الإمدادات.

– "انفرادها في تحديد السعر وبالتالي تحدي نصيب الدول المصدرة ومشاركتها في ضبط السوق." [1]

الفرع الثاني: فرض هيمنتها اقتصاديا و عسكريا .

" إن سياسة الشركات النفطية لم تتوقف عند حدود صناعة النفط والتحكم في تكنولوجيتها وفرض هيمنتها عليها فحسب، بل امتد نفوذها إلى حكومات الدول المستهلكة ذاتها وأصبحت سياستها جزء من سياسة حكومات الدول المستهلكة". فقد ساندت هذه الشركات سياسة حكوماتها ولو بطريقة غير مباشرة، حيث مارست ضغوطات على الدول المصدرة المضيفة مستعملة كافة الوسائل الخاصة بميدان النفط من تخفيض للإنتاج وتخفيض الأسعار متى تراه مناسبا، وحتى الأمور " السرية " المتعلقة بعدم الإفصاح عن الاحتياطات بدقة إلى غير ذلك من النفوذ والهيمنة، مقابل حماية حكومة دولتها بالدفاع عنها سواء بالضغوط السياسية على البلد المضيف أو حتى عن طريق التهديد العسكري. وقد قامت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وقبلها بريطانيا في الشرق الأوسط، أكثر من مرة بعمليات انقلابية على الأنظمة التي لا تساعدها في الإنصات إلى إملاءاتها وتعليماتها." [2]

1– الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص 352.

2–المرجع نفسه، ص 352.

وهكذا، أصبحت الشركات النفطية الذراع المنفذ لسياسة حكومات الدول الغربية من جهة، والتوفير المتواصل والمتزايد للنفط عبر الأسواق التي تتحكم فيها من جهة أخرى، كما هو الشأن كذلك في استقرار الإمدادات وضمان الحصول عليها بأسعار رخيصة تخدم مصالحها الاقتصادية. وهذا ما عزز أهمية هذه الشركات وساعد على نموها المتزايد والسريع إلى بداية السبعينات وفرض سياسة الأسعار من طرف دول الأوبك.

أما سياستها بعد حرب رمضان 1393 (أكتوبر 1973) أو ما سمي بثورة الأسعار" فقد تغيرت وفقا للتغيرات التي حدثت، وحسب النتائج التي كانت تتوقع حدوثها في المستقبل، وهكذا رسمت سياسة تعتمد على:

– "سياسة سعرية مناسبة تساعد على الانتقال إلى مصادر طاق قوية أخرى. – سياسة تكامل رأسي تخص مراحل الصناعة النفطية اللاحقة للإنتاج." [1]

وبعد " الصدمة النفطية " وما ترتبت عنها من ثورة الأسعار بعد حرب رمضان وقرار أوبك في 1974"، حاولت الشركات أن تغير من سياستها، وخاصة بعد إنشاء وكالة الطاقة الدولية، واعتماد التشاور والتنسيق بينهما، وبالتالي لم يعد نشاط الشركات النفطية مقتصرا على الصناعة النفطية فقط، بل اتسع ليشمل مجالات أخرى ومن الأسباب التي جعلت هذه الشركات تسلك هذا الاتجاه، هناك – حسب خلاف عبد الجابر – سببين رئيسيين، سبب عام وسبب خاص:

1–**سبب عام**: يرجع إلى التحولات التي عرفتها الصناعة النفطية وخاصة بعد أزمة 1973، وما نتج عنها من آثار كبطء النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم ودخول الدول المصدرة ميدان الصناعة النفطية وسيطرتها على جزء منها، مما أدى إلى فقدان الثقة في بعض الاستثمارات القائمة، وما نتج عنها من تحول لرؤوس الأموال إلى البحث في مجالات أخرى لزيادة عائداتها، واعتماد وكالة الطاقة الدولية على الشركات النفطية لتحقيق أهدافها. كل ذلك أدى إلى تغيير هيكل الشركات استثماراتها تغييرا كبير بعدما كان نشاطها يتسم بالتخصص في الميدان الذي أسست من أجله. وقد ساعدها في هذا التغيير في تنوع الاستثمارات ما يلي:

1 – 1– انخفاض مستوى التكاليف في بعض الصناعات.

2 – 1– خاصية الحجم المالي للشركات والذي يمكنها من الاستثمار داخل أوطانها أو خارجها.

3 – 1–" الاستفادة من ميزة الاحتكار الذي في زمن ما ساد الصناعة النفطية على يد هذه الشركات حيث كانت وحدها في الميدان، مما جعلها تدخل أي مجال من الصناعات دون الخوف من الخسارة." [2]

.....

1– الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص 353.

2– خلاف عبد الجابر، احتكار أجهزة النفط التنظيمية و الأزمة الراهنة، دار النهضة العربية، مصر 1985.ص80.

2- **سبب خاص:** يرجع بالأساس إلى ما طرأ على قطاع النفط من تغيرات، منها على الخصوص:

1 - 2- سيطرة دول أوبك نسبيا على مرحلة الإنتاج التي تعد الحلقة الرئيسية الثانية بعد التنقيب في سلسلة صناعة النفط، مما جعلها تبقى حريصة على باقي العمليات اللاحقة لضمان استمرار تزويد الدول الغربية المستهلكة عبر شبكاتها، وضمان استيعاب خروج مرحلة الإنتاج وتسييرها لصالحها.

2 - 2-" العلم التام باحتياطي النفط العالمي وتوزيعه الجغرافي، وبالتالي عمر هذا الاحتياطي وكذلك ما طرأ من تغير في الاتجاه نحو تركيبة مصادر الطاقة التي تصبو إليها الدول الغربية المستهلكة للنفط والتي لن تستطيع أن تتخلى عنه بأي ثمن." [1]

هذا، وقد انتهجت الشركات النفطية سياسية جديدة بعد أن حدث تغيير جذري منذ سنة 1980 حيث بدأ استهلاك الدول الأكثر استهلاكا للطاقة ينخفض شيئا ما وبعد ظهور مناطق جديدة منتجة للنفط كبحر الشمال، والنرويج، وألاسكا، وبحر قزوين، مما أدى إلى انخفاض إنتاج الدول المصدرة، وبالتالي أثر بشكل أساسي على سعر النفط حتى وصل إلى أدنى مستوى في صيف 1986، حيث انخفض سعره إلى 09 دولار أو أقل من ذلك للبرميل الواحد. مما أدى بالشركات النفطية إلى تغيير سياستها من جديد والعودة لتحديث نشاطها النفطي. وقد تركزت هذه السياسة على ثلاثة محاور رئيسية:

أ- التخلي عن النشاطات غير النفطية:

"فيما يخص هذا المحور فقد تم تخلي بعض الشركات عن مجموعة كبيرة من النشاطات غير النفطية، فمثلا شركة EXXON باعت فرعها المختص في التجهيزات المكتبية، وتخلت عن مساهمتها في الكيمياء، والميكانيك. وفي سنة 1983 كانت العملية متقدمة في كل المجموعات النفطية، بحيث أصبحت معظم الشركات الأمريكية تمثل النشاط النفطي فيها أكثر من 81% من رقم أعمالها ووافق سياسة التخلي هذه عند النشاطات غير النفطية حركة في التركيز على المناطق الجديدة للإنتاج." [2]

ب – إعطاء دفعة قوية لعمليات الاندماج داخل قطاع النفط:

"لقد تعددت في السنوات الأخيرة عمليات الاندماج والامتصاص فيما بين الشركات مثلا اشترت شركة موبل با 5 , 7 مليار دولار 75% من سبريور أويل Superior Oil وكل هذه العمليات تشهد على عملية تركيز كثيفة داخل قطاع الصناعة النفطية (التكامل الرأسي). إن التخلي عن سياسة التنويع والاستثمار في المجالات المختلفة دفع بالشركات البترولية إلى إعادة تكوين إحتياطات نفطية ضخمة في العديد من الأماكن الأخرى عبر العالم." [3]

ج. إعادة هيكلة قطاع النفط:

كامتداد الحركة إعادة التركيز على النشاطات النفطية والتخلي عن المجالات الأخرى، قامت الشركات البترولية بعملية إعادة هيكلة لأصولها في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. وتمحورت عملية إعادة الهيكلة هذه حول ثلاثة محاور:

المحور الأول: التركيز على فروع القطاع الهامة مثل التنقيب والإنتاج مع مراعاة تحقيق هدف التكامل.

1- خلاف عبد الجابر، المرجع السابق، ص81.

2- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص 355.

3- المرجع نفسه، ص 355.

المحور الثاني: تحديث أدوات الإنتاج في فروع التكرير بواسطة إحداث استثمارات ضخمة فيها لوضع طاقات تحويل فائضة تستعمل حين الحاجة إليها.

المحور الثالث: التخلي عن القطاعات ذات المردودية القليلة والتي تتعرض للمنافسة. وهذا التخلي يكون بشكل خاص في قطاع التكرير والتوزيع المنتشرين بكثرة.

"إن ما يمكن إستنتاجه من استعراض التطور سياسة الطاقة للشركات النفطية العالمية الكبرى هو أن هذه الشركات قد عادت بقوة، إلى قطاع النفط بعدما كانت قد بدأت بالإستثمار في فروع الطاقة المختلفة الأخرى، وذلك لإحكام سيطرتها من جديد على صناعة النفط، هذا من جهة. ومن جهة ثانية نستنتج من هذا التطور مدى أهمية النفط في المستقبل ومدى أهمية الدور الذي سيلعبه، بالإضافة إلى أن الإستثمارات في ميادين الطاقة الأخرى تكون قد كلفتها أكثر مما جنت من أرباح، لاسيما بعد الاكتشافات الجديدة في حقول نفط الشمال وآلاسكا والنرويج وبحر قزوين وفي أمريكا اللاتينية." [1]

المطلب الثاني: الاعتبارات الاقتصادية وأهميتها في السياسة الخارجية الأمريكية.

" أدت التطورات العلمية السريعة إلى إحداث ثورة في نظم المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة و تعزيز أدوات السياسة الأمريكية الرامية لتجسيد السيطرة العالمية، فهي تعد اليوم أكثر الدول الصناعية تقدما في السيطرة على نظم المعلومات الأكثر تعقيدا كما إنها تمتلك ناصية علمية – تكنولوجية لا تضاهيها أي دولة أخرى وقد رتبت هذه المتغيرات جملة من الحقائق الأساسية التي عززت في النهاية الدور القيادي للولايات المتحدة." [2]

الفرع الأول: الاعتبارات الاقتصادية

يرتكز الأثر التكنولوجي خصوصا على الهرم السياسي الدولي وفروض التحالفات والتوازنات السياسية الدولية ومفهوم الأمن القومي في الإطار الاستراتيجي فضلا على أثره في القيم السياسية السائدة عالميا كالديمقراطية والمركزية الآيديولوجية والمواطنة العالمية من حيث أثره على مقومات القوة الشاملة، بات المتغير التكنولوجي يلعب دورا كبيراً في تقرير الهرم الدولي وتحديد المراتب المختلفة في إطاره، فالدول المتقدمة تكنولوجيا ستتمتع بالميزة المطلقة مستقبلا في مضمار التنافس على اعتلاء قمة الهرم الدولي.

إن الهيمنة على قمة الهرم الدولي في عصر المعلومات والاتصالات تختلف كليا عن تلك الهيمنة التي سادت في العهد السابق ولا سيما فيما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت تقوم أساسا على النفوذ المباشر المدعوم بالقوة العسكرية والهيمنة الأيديولوجية كما هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة وهذه الصيغة كما كشفت التجربة كانت تقود إلى استنزاف القطب المهيمن اقتصاديا ومن ثم إضعافه إستراتيجيا على المدى البعيد، فالهيمنة الدولية لعالم الأمس كانت عسكرية الطابع سياسية المضمون.

1- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص 356.

2- جوزيف ناي ، المعلوماتية الأمريكية ، موارد قوة المستقبل ، ترجمة مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، العدد المزدوج1996، ص90.

"أما اليوم فحسابات الهيمنة الدولية أخذت طابعا جديدا قوامه إقامة شبكة من المصالح الاقتصادية والتوازنات السياسية وفقا لصيغ من التفاعل والتكامل بين أطرافها والدولة التي تنجح في بلورة صيغ تحالفية مصلحية ستكون اقدر على تبوء المركز القيادي على الصعيد العالمي، وهذا يعني إن الطرف المهيمن أصبح بحاجة إلى أطراف دولية تعاضده في سياساته وتدعم موقفه تبعا لنسق تحالفي بعيد الأثر." [1]

"والعامل الاقتصادي-وفقا لذلك-أصبح محور التحالفات الدولية، وكان له دور مباشر في قلب المعاهدات السياسية والتوازنات الإستراتيجية كما يشهدها العالم اليوم، والنيل من الثوابت الاستراتيجية العظمى وهي في مسعى تقرير الهيمنة الدولية. فالولايات المتحدة وهي بصدد إدراك التحدي الآسيوي والأوربي لهيمنتها العالمية وتفاعلا منها مع فروض التنافس الاقتصادي التي تمخضت عن الثورة العلمية والتكنولوجية، أخذت تبحث عن تحالفات دولية تعود بالمنفعة على اقتصادها وطاقتها الإنتاجية وليس بالامتياز على هويتها العسكرية كما هو الحال في السابق وهو الأمر الذي تجلى في السياسة الأمري"كية إزاء أسيا منذ مطلع التسعينات." [2]

ومغزى هذا التوجه الأمريكي يتمثل في إدراك الولايات المتحدة لأهمية العناصر الاقتصادية في بناء الفعل السياسي المؤثر دوليا. وإذا كانت الدول الصغيرة، في المدة السابقة، تستمد وجودها من التحاقها تحالفيا بالدول العظمى فالدول العظمى في عالم اليوم أخذت تتطلع للدول الصغيرة بغية تدعيم عناصر قوة إضافية تعينها في مجالات منافستها الدولية المختلفة. لذلك يذهب "لستر ثرو" في كتابه "المتناطحون" إلى حصر المنافسة المستقبلية لامتلاك القرن الحادي والعشرين بين الصين وأوربا والولايات المتحدة تبعا لشروط تنافسية تعتمد العناصر الاقتصادية والتحالفات الإنتاجية معيارا لها. وتأسيسا على ما تقدم ستحدد هوية الأقطاب الدولية في المستقبل وفقا لما تملكه من مقومات اقتصادية إنتاجية، وما تمتاز به من علاقات تحالفية فاعلة وناجحة وايجابية، وهكذا يكون العامل التكنولوجي قد أصبح أكثر من أداة لزيادة وتحسين الآلات والإنتاج فهو الآن عامل تغيرات كبرى في العلاقات الدولية". [3]

الفرع الثاني: أهميتها في السياسة الخارجية

لقد ارتكزت السياسة الخارجية الأمريكية على العنصر الاقتصادي والمالي، سواء باتجاه ايجابي "مساعدات" أو سلبي "عقوبات" وقامت الولايات المتحدة بادوار اقتصادية دولية على غرار مشروع "مارشال" في الخمسينات لإعادة بناء أوربا بعد الحرب،وخلال نهايات الحرب الباردة اعتمدت واشنطن على العامل الاقتصادي في المواجهة مع الاتحاد السوفيتي ودفعه إلى الانهيار إذ شكلت خطة حرب النجوم التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "ريغان" نقطة اجتذبت الاتحاد السوفيتي لسباق وتنافس غير متوازن،كانت نتيجتها الانهيار الاقتصادي والسياسي.

1- ممدوح شوقي، الأمن القومي و العلاقات الدولية مجلة السياسة الدوليةالعدد127 جانفي 1997، ص 32

2- نفس المرجع، ص 33.

3- محمد علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، مجلة السياسة الدولية، العدد123 ،1996

كما كان للصلات الوثيقة بين مراكز السلطة السياسية والأسر الثرية والشركات النفطية الكبرى،الأثر الأكبر في توطيد العلاقات مع كبار الموظفين والوزراء والسفراء داخل الحكومة الأمريكية.

" وقبل إن يتولى الرئيس "جورج بوش" الوظائف العامة كان يشغل منصب رئيس إدارة شركة "ذاباتا اوفشور" النفطية في تكساس التي أسسها بنفسه، وعندما انتخب عضوا في الكونغرس سنة 1966،قام ببيع مصالحه في الشركة المذكورة لكنه حافظ على صلات وطيدة مع المصالح النفطية في تكساس التي مولت حملته الانتخابية للرئاسة سنة 1980 وأثناء الفترة الفاصلة ما بين عضويته في الكونغرس وتوليه نائب الرئيس "ريغان" عمل سفيرا للولايات المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة ومديرا لوكالة المخابرات المركزية وكان "بوش" عضوا في لجنة "ديفيد روكفلر الثلاثية". ان تكوين شخصية بوش كرجل اقتصادي في مجال النفط اثر على تقييمه للموقف من أزمة الخليج ومن ثم الحرب عام 1991". [1]

وتعد الأسر اليهودية المالكة لكبريات الشركات الصناعية أنموذجا للنفاذ إلى أجهزة صناعة القرار الأمريكي،ومن أشهرها: أسرة ادغار برونغمان و ال اننبرج و ال كراون وال لورد. وهنا يبدو تأثير عالم المال على مجمل الحياة الأمريكية، فمن دعم أحزاب بذاتها وتمويل مراكز بحوث معينة إلى إنشاء مؤسسات صحفية ونوادي نخبة.... الخ

وقد دفع انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز اليابان وأوربا كقوى اقتصادية منافسة للولايات المتحدة مقابل بعض المؤشرات السلبية التي سجلت على الاقتصاد الأمريكي، كان على الحكومة الأمريكية مراجعة وضع هيئة المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض في أفق تحويلها إلى مجلس له وضع قانوني شبيه بمجلس الأمن القومي، وله سلطة تقريرية في القضايا الإستراتيجية ذات الطابع الاقتصادي، وهو اتجاه تعززه التوقعات الأكاديمية وبيانات السياسيين الأمريكيين.

" إن من مهام المجلس الاقتصادي الجديد تنسيق عمل الأجهزة التنفيذية حول القضايا الاقتصادية: مثل وزارة الخزانة ومجلس الاحتياط الفيدرالي "البنك المركزي الأمريكي" ومجلس الاستشارة التجارية الموجود في الشؤون المالية بالبيت الأبيض ووزارتي التجارة والزراعة أما الوجه الثاني لتطور هذا المجلس فهو تمتعه بالعضوية في مجلس الأمن القومي.

وقد أورد جون بيركنز عن دور الشركات الأمريكية، أنها لا تعمل وحدها بل بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية والحكومة الأمريكية." [2]

ومن البلدان الأكثر إغراء لتلك الشركات، البلدان النفطية مثل: اندونيسيا، والسعودية اللتين أنجزت الشركات الأمريكية فيهما، مشاريع ضخمة في البنية التحتية مقابل استمرار تدفق النفط بأسعار متفق عليها، وكذلك استعمال فائض الإيرادات النفطية للبلد في شراء سندات الخزينة الأمريكية التي تدفع فوائدها للشركات الأمريكية القائمة بتنفيذ مختلف المشاريع هنا وهناك.

1- بوب وودور، القادة، ترجمة ليلى حماد، الدار العالمية للطباعة الأردن، 1994، ص 156.

2- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص 376.

المطلب الثالث: دور جماعات الضغط والمصالح في السياسة الأمريكية.

لا يمكن إنكار حقيقة التأثير الذي تلعبه جماعات الضغط والمصالح في ترسيم الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية وصنع قراراتها ومنها وعلى رأسها قرارات التدخل، وأن أختلف دور وتأثير هذه الجماعات من إدارة لأخرى وتبعاً للظروف السياسية وطبيعة المتغيرات الناتجة عنها.

الفرع الأول: دور جماعات الضغط والمصالح.

إن استجلاء مدى فاعلية هذه الجماعات في مجرى السياسة الخارجية، ينطلق ابتداءً من جملة العوامل التي ساعدت على نموها وترسيخها، والتي تتعلق بطبيعة تكوين المجتمع الأمريكي وتعدديته المعروفة، فضلاً عن العوامل السياسية المتعلقة بالسلطة وطبيعة توزيع اختصاصاتها، مروراً بالثنائية الحزبية التي أسهمت في إبراز هذا التنوع في إطار المصالح بعد أن حرمت منه في إطار الأحزاب، ناهيك عن النظرة العامة للفرد الأمريكي بشكلية المتغيرات الحزبية في السياسة الخارجية مما يدفع للتأثير بها عبر جماعات المصالح.

وتلعب العوامل الاقتصادية والتكنولوجية دوراً هاماً في بيان طبيعة هذا التأثير وتفسيره أساساً، فإذا كان النظام الاقتصادي هو محك السياسة الأمريكية انطلاقاً من حقيقة أن الولايات المتحدة مجتمع صناعي، وأن المصالح الاقتصادية تجد صداها عند صانع القرار بالضرورة، فأن العوامل التكنولوجية أفرزت موضوعياً تقسيم العمل والتخصص فيه وقادت بالتالي إلى لوبيات وجماعات تشكلت على أسس مهنية أو حتى على أسس أيديولوجية عام، لم تكن لضمان مصالحها من مخرج سوى التأثير في عملية صنع القرار الأمريكي

" إن ضعف التعددية في صنع القرار السياسي الخارجي واحتكار قلة مسيطرة لعملية إصدار القرارات دعم من عمل هذه الجماعات وجعل قابليتها للاختراق والتفاعل ذات مدى أكبر مستفيدة من الأرضية التي يوفرها ضعف الميل نحو الشؤون الخارجية في المجتمع الأمريكي". [1]

و تأثر جماعات الضغط والمصالح في السياسة الخارجية من خلال:

أ- التأثير على الرئيس عبر الانتخابات الرئاسية مستغلة ثقلها المالي والعددي من جانب، ودعم أو إحباط خياراته الخاصة بالمرشحين للمناصب الخاصة بالشؤون الخارجية، وباتجاه دعم وترويج خياراتها من جانب آخر.

ب- النفوذ الذي تمارسه على الوكالات الفيدرالية العديدة، بالذات تلك الوكالات ذات المساس بالشؤون الخارجية كالدفاع والخارجية والاقتصاد.

.....

1- منذر الشوربجي، "إدارة كلينتون ومستقبل النظام السياسي الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية، العدد (111)، القاهرة، 1993، ص133.

جـ- التأثير على السلطة التشريعية، فالانتخابات التشريعية هي بوابة هذه الجماعات للضغط على المرشحين، أو عبر لجان الكونغرس.

د- تمارس هذه اللوبيات-بصورة غير مباشرة- ضغوطاً سياسية واقتصادية على شركات الصناعة العسكرية والتكنولوجية المتقدمة، مما يدفع هذه الشركات بدورها لممارسة التأثير في المؤسسة العسكرية والسياسية الأمريكية وفي مجرى قراراتها نحو مصالح هذه الجماعات.

هـ- "تستظل هذه الجماعات بالعديد من مراكز الدراسات الاستراتيجية التي يعمل فيها نخبة من موظفي وزارة الخارجية والدفاع الأمريكيتين، حيث تتبنى هذه المراكز البحثية وجهات نظر هذه الجماعات لتسوقها في إطار أكاديمي لصالح صناع القرار، أو بتقديم النصح والمشورة في مجال السياسة الخارجية، التي تقرر اتجاه السياسات التدخلية إلى حد بعيد. ناهيك بالطبع عن امتلاك هذه الجماعات للعديد من الوسائل الإعلامية المؤثرة."[1]

الفرع الثاني: أهم جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية.

إن من أهم الجماعات الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية نجد:

1- المجمع الصناعي- العسكري:

التدخل باستخدام القوة المسلحة عنصر بارز في السياسة الخارجية الأمريكية، ففضلاً عن تبريراته العسكرية، فهو ينطوي على حقيقة أخرى مؤداها تكون الفائض الرأسمالي وكون العمليات العسكرية والإنتاج العسكري الذي يغذيها يعدان من أهم وسائل إعدام هذا الفائض بواسطة الصرفيات الحكومية لمصلحة القطاع الصناعي العسكري ومن دون إحداث تغيير في البنية الداخلية للمجتمع، وهذا ملمح آخر للفعل التدخلي. وقد برز منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي مدى قوة القطاع الصناعي العسكري وتغلغله في البنتاغون والحكومة الأمريكية عموماً. وعلى الرغم من ازدياد المعارضة من قبل القطاعات الرأسمالية الأخرى، إلا أن نفوذ هذا القطاع ما زال كبيراً، ويتم غالباً على حساب القطاعات الأخرى.

وتتألف البنية الحربية- الصناعية من طيف واسع من المصالح والهويات التي تتقاسم شراكة موضوعية هدفها تحقيق المصالح الأساسية لكل منها. إن هذه الشراكة تتمحور أساساً بين ثلاث مستويات أساسية، تضم الأولى أصحاب الصناعات الحربية، بينما تضم الثانية المسؤولين الحكوميين المرتبطين مصلحياً واقتصادياً بالشركات الصناعية الحربية، فيما يضم المستوى الثالث بعضاً من نواب السلطة التشريعية في الولايات المتحدة التي تستفيد من الإنفاق الحربي.

وتتمثل قدرة المجمع الصناعي العسكري في التأثير على مجرى الحياة السياسية، انطلاقاً من قدرته على تقديم المساعدات المالية الضخمة لرجال السلطتين التشريعية والتنفيذية أملاً في وصول مرشحين يأخذون على عاتقهم حماية مصالح هذه الشركات وتعزيزها.

1- منذر الشوربجي، المرجع السابق ص133.

وتلعب آلية التمويل المالي الذي تنفقه الشركات الدفاعية على الحملات السياسية لدعم المرشحين أو الأحزاب السياسية آلية مثلى للتأثير في مجرى القرار الأمريكي، ولا يقتصر مثل هذا الدعم على الأساليب المباشرة المعتادة، بل ومن خلال تقديم الدعم لجماعات ضغط مؤثرة وأفراد متخصصين في العلاقات العامة في واشنطن، فضلاً عن إصدار المطبوعات الإعلامية لتقديمها للكونغرس والإدارة.

"ولقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة مناسبة للمجمع الصناعي- العسكري لتوسيع دوره السياسي من خلال الترويج لنظرية العدو الخارجي، مستهدفة دعم الرئيس، الأمر الذي جعل الرئيس يتصرف بحرية في الاتفاقيات التجارية المعقودة مع الشركات دون العودة للكونغرس الذي تقلص دوره إلى حدود الرفض أو القبول من دون الدخول في تفاصيلها.

إن بنية المجمع الصناعي العسكري لا تنطوي فقط بالأدوار السياسة التي يقوم بها، بل وأيضاً بشكل حاسم في المردود الاقتصادي الهائل الذي يترجم بالحجم الاقتصادي الذي يشكله في القطاع الصناعي الأمريكي، وفي تجارة السلاح الدولية، الأمر الذي جعل هذه الشركات تتمتع بقدرة اقتصادية هائلة لا على صعيد الداخل الأمريكي حسب، وإنما على مستوى العلاقات الدولية." [1]

ولبرامج المساعدات الواسعة التي تقدمها المؤسسة العسكرية الأمريكية، دوراً مميزاً في دعم الدبلوماسية الأمريكية، ومن ثم دعم خيارات المؤسسة العسكرية ذاتها في الفعل التدخلي على المستوى العالمي، كونها توفر الغطاء العملي للتأثير في القوى السياسية وأصحاب المراكز المهمة. كما إن التحالف الصناعي العسكري يسهم في بناء قاعدة نفسية تستخدم أساليب مالية وشخصية لأحدث تأثيرات كبرى في القرارات التدخلية.

2- دور شركات البترول في السياسة الأمريكية:

" مع زيادة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية "ومن بعدها أوروبا وبقية العالم الصناعي" على استعمال البترول كوقود ومصدر للطاقة، تعاظم حرص واشنطن – المستهلك الأكبر لهذه المادة – للسيطرة على منابع البترول وبخاصة في الشرق الأوسط "حيث توجد أعظم احتياطياته"، وعلى صناعته وتسويقه في العالم أجمع، فالبترول "سلعة إستراتيجية حيوية في الحرب وضرورية أثناء السلام ولازمة للنفوذ العالمي". وقد ترتب على ذلك كله أن أصبحت شركات البترول الأمريكية "ومن قبلها البريطانية / الهولندية" عمالقة بترول وسياسة في الوقت ذاته، وازداد تداخل السياسة والبترول في كل عناصر القرار الأمريكي،. ويذهب وليبر غرين ايغلاند، إلى أن الرئيس الأمريكي ترومان أطلق يد وزير خارجيته دين اتشيسون فيما يتعلق بالشرق الأوسط بتأثير من رجال البترول وشركاته." [2]

1- منذر الشوربجي،المرجع السابق ، ص134.

2- المرجع نفسه ،ص134.

فيما ألقى توفيق الشيخ الضوء في كتابه "البترول والسياسة" على تعاظم دور شركات البترول الأمريكية في عملية اتخاذ القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية،قائلا: أن تطوراً مطرداً شهد القرن العشرون في حجم الشركات النفطية والصناعية الأمريكية ودورها السياسي والإقتصادي، متوازياً مع تطور الإقتصاد الأمريكي من النطاق القومي إلى الإنتشار الكوني" وأضاف:" مع انطلاق الشركات الأمريكية إلى مختلف أصقاع العالم حاملة معها التفوق المالي والفني، وجدت الحكومة الأمريكية نفسها مضطرة إلى نبذ الإنعزال الذي كانت تعيشه وأن تتجه إلى هذه الأصقاع لغرض مصالحها وحماية شركاتها، التي بدأت تدّر عائدات كبيرة وتمول الخزانة بالضرائب." وهكذا أصبحت المصلحة الفردية التي تمثلها نشاطات هذه الشركات جزءاً من المصلحة القومية نظراً للفوائد الكبيرة التي غدت هذه الاستثمارات الخارجية تجلبها على الاقتصاد الأمريكي."[1]

أي إن من دوافع نبذ سياسة العزلة الأمريكية، سعي الأخيرة لمتابعة مصالحها وحماية شركاتها التي انتشرت في أنحاء العالم المختلفة.

" وينسب إلى الرئيس الأمريكي السابق فرانكلين روزفلت قوله:

إن ما يزعج في هذه البلاد هو أنك لا تستطيع أن تكسب انتخاباً دون دعم من من كتلة بترولية، كما أنه لا يمكنك الحكم إلا " وأنت مستند إلى دعمها".[2]

ويستعرض توفيق الشيخ في كتابه السالف الطرق المختلفة التي تلجأ إليها شركات البترول الأمريكية من أجل جعل النخبة السياسية ممثلة لمصالح هذه الشركات، ومن هذه الطرق إقامة معاهد الأبحاث المستقلة أو تمويل مؤسسات الأبحاث والدراسات الأكاديمية التابعة للجامعات الرئيسة، وتشكيل نوادي النخبة التي تضم كبرى الشخصيات ذات التأثير على الصعيد العام ومن أمثلتها "مجلس العلاقات الخارجية". و"صندوق روكفلر" ومن هذه الطرق أيضا توجيه أجهزة الإعلام وتمويل الحملات الدعائية الهادفة للتأثير على الرأي العام لصالح أية قضايا تحتاجها الشركات "وتنتهي هذه الطرق جميعها التي تلجأ إليها هذه الشركات إلى محصلة واحدة هي جعل النخبة السياسية ممثلة لمصالح الشركات ومدافعة عنها".

المبحث الثالث: الشركات النفطية متعددة الجنسيات و أدوارها في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط .

في هذا المبحث سنتطرق إلى الشركات النفطية متعددة الجنسيات و دورها الهام في إدارة النزاعات و الصراعات خصوصا في منطقة الشرق الأوسط، و سنتطرق في المطلب الأولى إلى الحرب العراقية الإيرانية "حرب الخليج الأولى" مع ذكر أثر الانهيار الشيوعي على أزمة الخليج في المطلب الثاني و في المطلب الثالث سنتطرق إلى الشركات النفطية متعددة الجنسيات و علاقتها ب النظم السياسية الشرق الأوسطية .

1- توفيق الشيخ، البترول و السياسة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، المملكة المتحدة، طبعة 1 ، 1988، ص 183.

2- انتوني سامبيسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى و العالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم،بيروت،1967،ص104.

المطلب الأول: الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى).

سميت هذه الحرب بحرب الخليج الأولى. من المعلوم عند المتتبعين لشؤون الشرق الأوسط أنه ما لبثت أن انتهت الثورة الإيرانية تنتهي بسقوط الشاه واعتلاء آية الله الخميني سدة الحكم في جمهورية إيران الإسلامية حتى اندلعت الحرب بين عراق صدام حسين وإيران الثورة الخمينية، وذلك في 22 سبتمبر 1980 لتزيد من الاضطرابات ومن حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية.

الفرع الأول: نبذة عن الحرب.

"حسب المحلل والكاتب حافظ برجاس، فإن هذه الحرب هي نتيجة خلافات قديمة بين الدولتين تعود بجذورها إلى ما قبل الثورة الإسلامية في إيران، وبالتحديد إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي. وقد تركزت هذه الخلافات حول ثلاثة محاور رئيسية:

1- النزاعات الحدودية بين الطرفين على شط العرب.

2- التدخلات الإيرانية في شؤون العراق الداخلية.

3- الخلافات السياسية." [1]

" ويضيف برجاس: " تعتبر المشاكل الحدودية بين دول الخليج، وخاصة بين الجانبين العراقي والإيراني قنابل موقوتة خلفتها الدول الغربية في المنطقة لتفجيرها عندما تشعر بأن مصالحها الاقتصادية والنفطية مهددة بالخطر. فالنزاع حول شط العرب الذي اشتد بعد اكتشاف النفط في مسجد سليمان عام 1908، دفع الفريقين إلى إعادة النظر في الحدود بينهما، وإلى توقيع بروتوكول "القسطنطينية" في نوفمبر 1913 لرسم الحدود بين الدولتين، وفي الثلاثينات تجدد الصراع على شط العرب وأمكن التوصل لاحقا إلى معاهدة الحدود في 04 / 07 / 1937." [2]

"وهكذا بعد انتصار الثورة العراقية في 14 جويلية 1958، تغيرت موازين القوى في المنطقة وعادت مشكلة شط العرب إلى الوجود سنة 1959 حتى أواخر الستينات. وبعد انسحاب بريطانيا من الخليج سنة 1968 تاركة أيادي الشاه حرة في المنطقة حيث أراد أن يكون له دور إقليمي في المنطقة، أقدم على إلغاء الاتفاقية فارضا سيطرته بالقوة على شط العرب. فتصاعدت أجواء التوتر بين البلدين. فأخذت إيران تساند قوات التمرد الكردية في شمال العراق ضد حكومتهم، مما دفع الحكومة العراقية بمعاملتها بالمثل بدعم المعارضة الإيرانية، وبالتالي، وصلت الأمور إلى قطع العلاقات بين البلدين في سنة 1971 بعد احتلال إيران للجزر العربية التابعة للإمارات العربية المتحدة. وكذلك توترت الأمور أكثر فأكثر بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي والعراق وتسليح هذا الأخير بالأسلحة السوفياتية المتطورة." [3]

1- حافظ برجاس السراع الدولي على النفط العربي، مكتبة بيسان، بيروت،2000 ،ص 290

2- المرجع نفسه، ص 290.

3- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص154.

"وأثناء انعقاد مؤتمر دول الأوبك في الجزائر، تم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين بفضل الوساطة الجزائرية، حول حقوق الدولتين في شط العرب مقابل تعهد إيران بإنهاء دعمها العسكري للمتمردين الأكراد. ومما ساعد على توقيع هذا الاتفاق تقارب الموقفين من المسائل النفطية ورغبة الدولتين في مواجهة السعودية التي كانت تسعى باستمرار لتخفيض الأسعار وتحديد إنتاج النفط تنفيذا للرغبة الأمريكية، وربما كان من الأسباب كذلك عجز العراق عن الدخول في حرب مع إيران بسبب دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها."[1]

ولكن بعد انتصار الثورة الإيرانية سنة 1979، عادت الخلافات من جديد، ولم تجد المحاولات التي بذلت لتطويقها، فتفاقمت الأوضاع وأعلن العراق إلغاء اتفاقية الجزائر وطالب بحقه في السيادة الكاملة لشط العرب، بينما تمسكت الحكومة الإيرانية بحقها في شط العرب ونادت بقيام الدولة الإسلامية في العراق كرد فعل لنداء العراق انتهى الأمر باندلاع الحرب بين الدولتين ودامت ثماني سنوات من 22 سبتمبر 1980 إلى 18 أوت 1988، وكادت أن تطول أكثر من ذلك لو لم تشعر الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بخطرها على الإمدادات النفطية، وانتهى الصراع بدمار للطرفين لم يكن فيه لا مهزوم ولا منتصر.

"و هنا ليس المهم الحرب وما نجم عنها من دمار وخراب للشعبين الشقيقين وخسارة مادية وبشرية ومعنوية للبلدين، ولكن موضوعنا – ونحن ندرس تأثير النفط في العلاقات الدولية – هو التساؤل عن موقع النفط وأهميته في هذا الصراع بالذات."[2]

إذا كان النفط هو مصدر الصراع في المنطقة منذ الحرب العالمية الأولى بين الدول الاستعمارية الكبرى، فمن الطبيعي أن يكون مصدر الصراع العربي وإيران، ثاني وثالث منتج للذهب الأسود في المنطقة، وماله من تداعيات أمنية واقتصادية.

"ويعتبر هذا النزاع الذي طال المنطقة برمتها تعبيرا صارخا ليس عن مصالح البلدين المعنيين فحسب، ولكن عن مصالح القوى الأجنبية التي ترى في ثروات هذه المنطقة مصالح تهمها بالدرجة الأولى وتسعى للإستلاء عليها سواء بصفة مباشرة "مثل الولايات المتحدة الأمريكية"أو غير مباشرة عن طريق الوساطة المحلية أو الإقليمية "مثل بريطانيا وفرنسا واليابان ... إلخ"".[3]

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية السياسية لحرب الخليج الأولى.

هناك بعض المحللين السياسيين والخبراء من سمى هذه الحرب " حرب البترول الثانية " وذلك دلالة على أهمية العامل النفطي باعتباره محور مهم من محاور هذا الصراع إقليميا ودوليا فبغض النظر عن الاعتبارات الدينية والعقائدية والحدودية والسياسية التي كانت الشرارة في إشعال فتيل الحرب، فإن النفط كان من أهم أهداف الصراع والرهان الأساسي للصراع.

1- د.عبد الرحمان محمد النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ط2، دار الكنوز الأدبية،1994، ص134.

2- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص155.

3- د.عبد الرحمان محمد النعيمي ، مرجع سابق، ص131.

" فالعراق الذي كان يطمح لدور الزعامة في الخليج، وجد في هذه الحرب مدخلا للإمساك بورقة النفط التي من شأنها تقوية نفوذه في المنطقة وتجاه العالم. لذلك طالب منذ البداية بإعادة سيادته على شط العرب بعد أن ألغي من جانب واحد اتفاقية الجزائر لعام 1975." [1]

" والجدير بالذكر أن شط العرب يعتبر المنفذ الوحيد للعراق على مياه الخليج، وهو ذوا أهمية إستراتيجية كبيرة لكونه وسيلة ممتازة للملاحة وعبور السفن الكبرى لنقل النفط من الموانئ العراقية. كما كانت الحرب كذلك تدور حول محاولة العراق لتحرير منطقة " عربستان" أوخوزستان"الغنية بالنفط والجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران في سنة 1971 "أبو موسى، وطمب الكبرى، وطمب الصغرى" التي تتميز بموقعها الإستراتيجي المشرف على سواحل دول الخليج والمتحكم في مضيق هرمز أهم معابر النفط إلى دول العالم." [2]

يرى المحللون الاقتصاديون والخبراء في ميدان النفط أنه في فترة السنوات الحرجة بين مؤتمر قمة الأوبك في الجزائر (1975) ومؤتمر الأوبك الثاني في الطائف (1980) مرت على العلاقات النفطية العالمية أحداث جسام – ليس أقلها أحداث الثورة الإيرانية وتوقف إيران شبه الكلي على الإنتاج – وكذلك الحرب العراقية الإيرانية، ثم الخلاف الذي وقع بين أعضاء الأوبك حول أسعار النفط أولا ثم حول كمية الإنتاج منه ثانيا.

من هنا، يتضح الأمر فيما يخص بأهمية النفط ودوره في العلاقات الدولية وبما أن هذه المنطقة تفيض بهذه المادة الثرية، فإن تفاعلات الوضع السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني قد تكون بؤرته البلاد المنتجة، وبالخصوص منطقة الخليج التي لا يمر فيها أي اضطراب أو نزاع إقليمي إلا وانعكس على الإقتصاد الغربي خاصة، والإقتصاد الدولي عامة.

أما الولايات المتحدة، فإنها رأت في استمرار هذه الحرب مصلحة لها ولحلفائها شرط ألا تمتد إلى مناطق أخرى للدول الصديقة المجاورة والمنتجة للنفط، وألا تهدد ممراته. ويرى المراقبون الموقف الأمريكي كالتالي:

1- "إن الحرب تدور بين خصمين للولايات المتحدة: نظام إيراني ثوري أسقط شاه إيران، أعز صديق موالي للأمريكيين واحتجز موظفي سفارتها في طهران وخلق أزمة معقدة لوثت كل الأجواء السياسية والاقتصادية والتجارية، ونظام عراقي استفاد من تسلح سوفياتي لا مثيل له وأصبح يتمتع بدور إقليمي بارز ليس في الساحة العربية فقط، ولكن في الساحة الإقليمية، وخاصة تهديد لإسرائيل وبعض الدول العربية الخليجية الصديقة." [3]

2 – إن العراق وإيران عضوان متشددان في منظمة الأوبك يطالبان برفع أسعار النفط مقابل الدول المعتدلة كالسعودية والكويت التي تخدم المصالح الغربية.

.....

1- حافظ برجاس ، المرجع السابق ، ص 292.

2- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص156.

3- المرجع السابق، ص 156.

3 – إن إطالة الحرب قد ينهك الدولتين العراقية والإيرانية بدون تدخل من قبل الولايات المتحدة، وبالتالي سوف يوفر عليها مخاطر ومصاريف التدخل العسكري المكلف ماديا وبشريا.

أولا: مخاطر التدخل ضد إيران لإسقاط النظام الإسلامي المعادي للسياسة الأمريكية ولإسرائيل.

ثانيا: مخاطر التدخل في العراق، نظرا لكون هذه الحرب ستؤدي إلى تحجيم دور العراق الإقليمي ولو خرج من الحرب منتصرا.

4 –" إن هذه الحرب قد تحدث شرخا في العلاقات العربية – الإيرانية التي تحسنت إثر سقوط الشاه ونجاح ثورة الخميني وتأييدها للقضية الفلسطينية، وكذا تهديد للسياسة الأمريكية والإسرائيلية ومصالح الدول الغربية.

كل هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة إلى عدم التدخل في هذا الصراع وإطفاء ناره وتركتها تشتعل بين عدوين لها، ما دامت لم تنعكس على الإمدادات النفطية." [1]

وأكثر من ذلك، فقد رأى بعض المحللين السياسيين والخبراء في المجال النفطي والاستراتيجي أن الأمريكيين كان لهم دور في تحريك هذا النزاع استنادا إلى ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هانري كيسنجر حين قال: " هذه أول حرب في التاريخ نتمنى أن لا يخرج فيها منتصر، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزومين ".[2]

ولا تختلف مواقف حول دول أوروبا الغربية من الحرب من الموقف الأمريكي باستثناء فرنسا التي أظهرت تعاطفا مع العراق لارتباطها معه في علاقات تجارية ونفطية واسعة ونظرا لسياستها الخارجية المساندة للقضايا العربية والقضية الفلسطينية كقضية عادلة يجب مراعاتها طبقا لعلاقاتها الوطيدة مع هذه الدول.

المطلب الثاني: أثر الانهيار الشيوعي على أزمة الخليج

تسبب انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية المنضوية تحت تأثيره في تغيير الإطار السياسي للعلاقات بينه وبين دول الخليج و يفترض هنا أن نشير إلى نظرة ولو بسيطة لطبيعة النظام السائد أثناء الحرب الباردة حيث لم يكن نظاما محكما لتحالف القطبين ولا فوضى كاملة، كما يفترض تتبع الأسباب التي دعت موسكو وحلفائها الشيوعيين إلى تقوية وتدعيم علاقاتها مع دول الخليج.

الفرع الأول: علاقة الإتحاد السوفيتي بدول الخليج.

"إن دول الخليج كانت تحتاج من القطب الشيوعي إنشاء نظام تحالف فعال قوي تستطيع من خلاله حماية سيادتها وسلامة أراضيها والدخول إلى الأسواق العالمية واستعماله سندا قصد توازن قطبي لتجنب أي تبعية لقوة قد تبسط نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري كاملة على المنطقة."[3]

1- حافظ برجاس ، المرجع السابق ، ص 295.

2- د. محمد حسنين هيكل،حرب الخليج- اوهام القوة و النصر، مركز الأهرام، قاهرة 1992، ص 123.

3- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص163.

"عندما أنشأت الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤها في الشرق الأوسط منظمة الحلف المركزي في الخمسينات، كان الهدف الأول من وراء ذلك "إنشاء خطوط دفاع شمالية ضد ما كانت تسمى الإمبريالية السوفيتية "، يقول روبرت باريلسكي"، ومع ذلك فقد كان واضحا منذ البداية أن نظام التحالف الشرق أوسطي لا يمكن أن يكون متماسكا مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، بسبب الصراع العربي – الإسرائيلي، والتنافس بين دول المنطقة وتباين المواقف إزاء الاتحاد السوفيتي والقوى الغربية. ولم تتمكن السياسة الأمريكية من عقد تحالفات عسكرية صريحة مع الدول العربية الكبرى، طوال استمرار التوتر بين العرب وإسرائيل. ونتيجة لذلك، جاء تشكيل منظمة الحلف المركزي على أسس عرقية سياسية خاطئة، فقد بدأ نظام التحالف في شكل حلف بغداد، ولكن انسحب منه النظام الجمهوري العراقي الجديد المناوئ للغرب، بعد الإطاحة بالنظام الملكي العراقي سنة 1958." [1]

ولذلك لم يبق دول المواجهة المناوئة للإتحاد السوفيتي من منظمة الحلف المركزي أو ما يعرف " بحلف بغداد " سوى الدول غير العربية للمنطقة كتركيا، وإيران، وباكستان.

وأثناء التوترات والاضطرابات التي عرفتها المنطقة من سنة 1965 إلى 1985، تحولت سياسة الاتحاد السوفيتي هناك في تلك الفترة من الحرب الباردة إلى ما سمي بتكديس الأموال في " خزانة الكريملين "، حيث استمرت مبيعات الاتحاد السوفيتي للأسلحة والنفط بالأسعار العالمية التي ارتفعت ، نتيجة لحرب أكتوبر 1973 بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي، وكذا الأحداث الناجمة عن إطاحة شاه إيران وثورة الخميني سنة 1979. وكانت الدول العربية المناوئة للغرب كالعراق وليبيا وسوريا هي التي كانت تدفع ثمن شراء الأسلحة واستيراد بعض التكنولوجيا التي لم تستطع هذه الدول أن تحصل عليها من الغرب. [2]

وهكذا، تلاقت المصالح السوفيتية والمصالح الأمريكية من هذه الناحية، وكونهما كانتا تستغلآن الأوضاع الراهنة لاختبار نظم أسلحتهما في المنطقة، وبالتالي كان عليهما الحفاظ على قدرات زبائنهما السياسية والاقتصادية والعسكرية.

"وكانت سياسة الاتحاد السوفيتي تعتمد على العلاقات الثنائية بين الدول وعلى عوامل سوق النفط الذي كان يمول كل المشاريع التنموية، والاقتصادية والعسكرية، مع التأكيد على سياسة استقرار الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي، والتي كانت تمتد من تركيا وإيران إلى الصين." [3]

"كما نجح الاتحاد السوفيتي من قبل "أي في سنة 1955 – 1956 " في تحدي قدرة الغرب على إخراجه من الشرق الأوسط، مساعدا الجمهورية المصرية خلال أزمة قناة السويس، وكذا احتفظ بعلاقاته الوطيدة مع كل من العراق، سوريا، واليمن الجنوبي محيطا بذلك على دول الخليج الغنية بالنفط، كما كان يزكي الإتجاهات القومية المناوئة للغرب، لاسيما للولايات المتحدة التي كانت الحليف اللامشروط لإسرائيل." [4]

.....

1- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص163.

2- المرجع نفسه، ص 164.

3- المرجع ، ص164.

4- المرجع نفسه، ص 164.

"يقول روبرت باريلسكي": " فبدلا من أن يسلك الاتحاد السوفيتي الطريق عبر تركيا وإيران إلى منطقة الخليج وبحر العرب، راح يحيط بمنطقة الخليج ببطء، ويقيم العلاقات، ويرسخ نفوذه، وفي عام 1956 وصف محللو الإستخبارات الأمريكيون الإستراتيجية السوفيتية بقولهم إن موسكو " نجحت في اختراق الحدود الشمالية لمجموعة الدول المكونة لحلف بغداد "

ظهر الاتحاد السوفيتي في البداية وكأنه في سبيله لتحقيق نصر كاسح، عندما انهار نظام التحالف الذي تقوده أمريكا ضد الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وبحلول سنتي 1991 و1992، كانت دول الجنوب هي التي تتجه نحو موسكو، فقد إنقلبت الموازين، يقول باريلسكي، الأمر الذي جعل روسيا تتسارع بمحاولة استرداد قدراتها الدفاعية على طول الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي السابق. "[1]

الفرع الثاني: اثر الإنهيار الشيوعي على دول الخليج.

انهار هذا النظام انهيارا سريعا بعد جانفي 1991، حيث تم حل الاتحاد السوفيتي بعد مغادرة مخايل غورباتشوف، صاحب " البرسترويكة " في ديسمبر 1991 في ثلاث اجتماعات. حاول في الإجتماع الأول منها إنشاء تحالف يتكون من روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء، وضم الإجتماع الثاني دول آسيا الوسطى كتجمع طبيعي للجمهوريات الإسلامية.

أما الإجتماع الثالث، فقد أعلن فيه قيام "كومونولث الدول المستقلة ".

وكان للسياسة الخارجية الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي هدفان رئيسيان يهمان دول الخليج بصفة مباشرة.

ومع ذلك، ورغم التفكيك، ضلت روسيا تسيطر بتأثيرها المستمر على الجمهوريات ذات التراث الإسلامي الموجودة في الجنوب وبدأت تبحث عن سبل لدعم علاقاتها بالدول الإسلامية، وسعت ثلاث دول منها أذربيجان، وكازخستان، وتركمنستان لتصبح دولا رئيسية مصدرة للنفط والغاز، واستعادت وضعها العسكري، وعملت جاهدة لمنع الولايات المتحدة، وتركيا، وإيران وباكستان، والصين وغيرها من الدول في الوجود في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى الغنية بالثروات النفطية، بعدما لاحظت أن أغلب الشركات التي كانت تقوم بأكبر الإستثمارات النفطية في بحر قزوين "أذربيجان وكازاخستان خاصة" كانت تابعة لبريطانيا والولايات المتحدة.

"وهكذا، مهما يكن من أمر ورغم انهيار النظام السوفيتي ككل، يمكن أن نقول حسب التحليل الذي ورد في مجلة "إنترناشيونال أفيرز " أنه على واشنطن أن تدرك أن روسيا لن تضحي بمصالحها وعلاقاتها الطيبة مع جيرانها من أجل إرضاء الولايات المتحدة، كما أن روسيا ليست لديها أية رغبة في مشاركة الولايات المتحدة في سياسة الإحتواء " تجاه هذا البلد أو ذاك "وهي سياسة معروفة لدى روسيا جيدا " ناهيك عن محاولة الإطاحة بحكومة ذلك البلد "'.[2]

المطلب الثالث: الشركات النفطية متعددة الجنسيات و علاقتها بالنظم السياسية الشرق– الأوسطية.

تظهر دوافع التوجه الاقتصادي والتبادل التجاري من تطور عملية الإندماج الأوروبي من خلال ظهور هذه الجماعة كقوة سياسية واقتصادية وتكنولوجية يمكن أن تلعب دورا هاما في السياسات الدولية وصنع القرار في المحافل الدولية، خارج الولايات المتحدة، وبالخصوص في المنطقة الغربية.

.....

1- روبرت باريلسكي ، أمن الخليج في القرن الحادي و العشرين، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، أبوظبي،1998،ص133.

2- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص166.

الفرع الأول: استمرار الصادرات النفطية إلى العالم الغربي.

إن السياسات الخارجية الاقتصادية للجماعة الأوروبية تعد أداة هامة لتحقيق دعم الدول المستقلة وتحقيق روابط التعاون التجاري والتكنولوجي، وبالتالي طرفا مهما في الساحة العربية والدولية.

ولذا، ارتأينا أن نبرز مدى دعم المجموعة الأوروبية، ومن ثم دورها العالمي عن طريق السعي إلى اكتساب مجالات عديدة لأنشطتها الإنتاجية والتسويقية في ميدان النفط ومبادلاتها الخارجية كسبيل لدعم موقفها في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية الشمال أمريكية واليابانية.

"تشير الدكتورة نادية محمود مصطفى في شأن التعاون المميز بين أوروبا والعالم الثالث بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة أنه ما كان بمقدور أوروبا أن تسعى لتدعيم استقلالها في مواجهة الولايات المتحدة. ومن هنا كان اعتراض هذه الأخيرة على هذا التعاون، ولهذا كله، فإن أوروبا الجماعية، بعد أن غابت سياسيا عن المنطقة، وبعد تراجع نفوذها أمام القوتين العظمتين بحيث لم يعد يتناسب ذلك النفوذ مع تاريخ علاقاتها الممتدة المتنوعة مع المنطقة، أضحى بمقدورها أن تستعيد ما كان لدولها منفردة من أهمية سياسية وذلك بإحياء العلاقات الاقتصادية بينها وبين الأقطار العربية ." [1]

بعد أزمة الطاقة الناجمة عن حرب رمضان كان استخدام النفط كسلاح اقتصادي بمثابة الدافع المباشر والمحرك للدعوة إلى الحوار العربي – الأوروبي. هناك بعض المعطيات التي تبرز آثار الأزمة النفطية على المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط.

– كانت أوروبا تستورد سنة 1973 "أي سنة الحرب العربية – الإسرائيلية" 85% من احتياجاتها من النفط الشرق أوسطي.

– وفي سنة 1977، انخفضت هذه النسبة إلى 65%.

من هنا يتضح مغزى شدة حساسية الترابط الاقتصادي العربي – الأوروبي بالقضية الفلسطينية وتأثير حظر النفط العربي على أسعار البرميل من جهة، وعلى استراتيجية المادة الطاقوية للعالم الغربي. ومن ثم، تم تسييس قضية النزاع العربي – الإسرائيلي وربطه بالعلاقات الاقتصادية ولا سيما النفطية في التعامل مع الدول الأوروبية، بل صارت تنعكس بصفة خاصة على مؤشرات أخرى في الميادين التجارية الأخرى.

كما أن أوروبا، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى من جهتها لتحسين صورتها تجاه دول الشرق الأوسط والعالم العربي وحماية مصالحها، فإن سياستها في التجارة الخارجية مع هذه المنطقة تبقى مع ممر الزمن تمثل نسبة هامة من إجمالي الدخل القومي لأوروبا أكبر من نظيرتها بالنسبة للولايات المتحدة.

"لقد عانت أوروبا بالفعل من عواقب أزمة النفط بعد سنة 1973 بحيث اختلفت اقتصاديات القومية الأوروبية من حيث درجة إصابتها وتأثيرها من هذا الحظر الغير مرتقب من طرف المجموعة العربية المصدرة للنفط. وكان الاقتصاد الفرنسي أكثر تأثرا بهذه الأزمة مقارنة بالاقتصاد البريطاني والألماني من حيث درجة الاعتماد على النفط العربي، مما أدى كل هذا إلى عدم استقرار اقتصادي وكذا التضخم، والمشاكل النقدية، والمالية، الناجمة عن ارتفاع أسعار برميل النفط إلى غير ذلك من العواقب السلبية."[2]

1- الدكتورة نادية محمود محمد مصطفى، اوروبا و الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت 2001، ص 199.

2- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص169.

" كان على الدول الأوروبية أن تختار ثلاثة بدائل للتعامل مع الأزمة النفطية، إما انتهاج خط جديد للعلاقات الجماعية مع الحكومات العربية، أو تبني سياسات قومية تقوم على الاتفاقات الثنائية مع الحكومات العربية النفطية، أو تبني الخط الأمريكي الداعي إلى تكوين تكتل للدول المستهلكة للنفط، ولقد أخذت الجماعة الأوروبية بالبدائل الثلاثة معا." [1]

وهكذا، أدى البديل الأول الدعوة إلى الحوار العربي – الأوروبي. وبالرغم من وضوح البعد النفطي في وقائع وجذور مولد الحوار إلا أنه لم يعبر عن موضوع النفط رسميا بالرغم من أنه كان المحرك الرئيسي للأزمة، وبالتالي للحوار الحقيقي لأنه غلب عليه محور الحوار بين الشمال والجنوب الذي بدأ تنظيمه في هذا الإطار حيث صار يغطي مصالح المنتجين والمستهلكين معا، وليس البلدان العربية فقط. ويعتقد بعض الخبراء أن الحوار ولد من أزمة الطاقة بعد استخدام سلاح النفط في سنة 1973، وكان النفط الغائب رقم واحد في هذا الحوار بينما تم التطرق إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفنية الأخرى في إطار الحوار الجديد أي التبادل شمال – جنوب، حيث ذابت فيه العناصر العربية ضمن عنصر العالم الثالث.

بينما يعتقد البعض أنه كان نتيجة اتفاق غير مباشر على عدم مناقشة موضوع النفط في اجتماعين دوليين في آن واحد. وكان الحوار شمال – جنوب قد بدأ تنظيمه وكان الجانبان يريان أن هذا المحفل لم يكن أكثر ملائمة لمناقشة موضوع النفط.

لقد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين العلاقات الأوروبية الأمريكية وبين مشكلة الطاقة العالمية على نحو أبرز مدى رغبتها في استعادة السيطرة على هذه المشكلة والإنفراد بقيادة التحالف الغربي. لذا، رفضت أوروبا أن تقوم بأي دور في المنطقة حتى لا تحقق مكاسب منفردة دون مراعاة المصالح الغربية الأخرى، لا سيما الأمريكية حتى اندلعت الاختلافات بين الآراء الأمريكية والأوروبية. وبصفة خاصة الفرنسية التي كانت لها سياسة خارجية عربية ملائمة للدول العربية لا سيما فيما يخص القضية الفلسطينية.

" ومعلوم أنه نظرا للتوجه الأمريكي المنحاز لإسرائيل، أرادت الولايات المتحدة أن تواجه تكتل الدول المنتجة للنفط سواء ضمن منظمة أوبك أو أوابك بتكتل مماثل للدول المستهلكة." [2]

ولتبني سياسة طاقوية غربية مشتركة دعت الولايات المتحدة لعقد مؤتمر بواشنطن في شهر فبراير 1974، ردا على سياسة الحظر العربية للنفط. والجدير بالذكر أن فرنسا أعلنت رفضها لهذه السياسة الأمريكية معتبرة أنها محاولة لفرض سيطرتها على المجموعة الأوروبية بشكل جديد، وبينما طلبت فرنسا "المعروفة بموقفها المستقل آنذاك" الأعضاء الأوروبيين أن لا ينحازوا بصفة عمياء وراء الملاءات الأمريكية لسياستها النفطية، ولكن جاء انحياز باقي الدول الأوروبية إلى الموقف الأمريكي تاركة فرنسا في عزلتها وهي تدافع عن أسلوب الاتفاقات الثنائية مع الدول النفطية.

.....

1- الدكتورة.نادية محمود محمد مصطفى،المرجع السابق، ص 223.

2- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص170.

"وبعد أن رفضت فرنسا الانضمام في مؤتمر واشنطن إلى فكرة تأسيس الوكالة الدولية للطاقة، قبلت الولايات المتحدة في الأخير وبعد مشاورات حادة مع الحكومة الفرنسية اقتراح هذه الأخيرة بعقد مؤتمر للتعاون الاقتصادي الدولي يبحث كل المشاكل التي تطرح بين الدول الصناعية والدول النامية وليس مشكلة النفط فقط، ويشهد على الجزائر أنها لعبت دورا هاما في المبادرة بالدعوة إلى مثل هذا اللقاء بدلا من دراسة الاختلافات الناجمة عن النفط فقط. ولقد عقد هذا المؤتمر في باريس في شهر أفريل سنة 1975، ولكنه انتهى بالجمود بعد ذلك ولم يسفر الحوار بين الشمال والجنوب عن تقدم حقيقي." [1]

ومهما يكن من أمر، فكل هذه التدخلات داخل المعسكر الغربي كانت تدل على شيء رئيسي في مجال العلاقات الدولية، وكان كافيا لتحقيق التصالح بين البعدين الغربي والعربي ومؤشرا على أن أوروبا لا يمكن أن تقف طويلا ضد إرادة الولايات المتحدة، وأن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تسكت طويلا على تحرك أوروبي مستقل عنها في المنطقة العربية بصفة خاصة وفي العالم الثالث بصفة عامة.

ولكن، ظلت الدول الغربية كلها سارية على طريق واحد مهما تكن الاختلافات، ترسم سياسة منسجمة لمصالح غربية مشتركة، تتقدم على صعيد تطوير بدائل الطاقة وتخفيف التبعية عن النفط العربي، مما أثرت هذه القضايا على قوة الحوار العربي الأوروبي.
هنا يتضح الأمر على أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سواء أكانت مجتمعة أم منفردة، لا توازي النقل العسكري والتأثيري للولايات المتحدة في الدول العربية المنتجة للنفط خاصة في دول الخليج. لذلك، يؤدي الأوروبيون دورا مساندا وليس دورا رئيسيا مستقلا كما يتضح ذلك من مشاركتهم في التحالف الذي حرر الكويت من الإجتياح العراقي في حرب الخليج
الثانية. وسيستمر هذا الدور المساعف والمساند للقوة العظمى بقدر ما تتشابك المصالح الأوروبية مع المصالح الأمريكية في منطقة الخليج، رغم أن هذه المصالح تتفاوت بعض الشيء، خاصة فيما يتعلق بالعراق أو القضية الفلسطينية، والتي سنتطرق إليها فيما بعد في الإطار المناسب لهذا الموضوع.

الفرع الثاني: سياسة مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمات.

" إن اجتياح الكويت من طرف العراق وما نجم عن هذين الحربين من دمار وتخريب. وإذا تكلمنا عن العراق وحده، فقد شن هذا البلد خلال الفترة ما بين 1980 و1990 حربين مدمرتين على دولتين مجاورتين، مشعلا بذلك فتيل الصراع لسنوات طويلة، تكبد خلالها هو وغيره من الدول المجاورة خسائر بشرية ومادية ودمار اقتصادي ليس له مثيل في التاريخ الحديث لمنطقة الخليج ويرى معظم المحللين السياسيين أن تقدير الخسائر التي لحقت بالبنية الأساسية العراقية لم تكن كما كان الكثير يتصور إذ أن نتيجة الدمار لم يكن شديدا كما كان يعتقد في بادئ الأمر، كما أن معظم ما تم تدميره من مرافق قد تم إصلاحه مرة أخرى." [2]

1- الدكتورة.نادية محمود محمد مصطفى،المرجع السابق، ص 224.
2- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص172.

إذ أن عقوبات الأمم المتحدة بالمقابل أدت إلى أضرار تفوق أضرار الحرب كلها كما أن الخسائر البشرية والنفسية الناجمة عن حصار الأمم المتحدة ربما أدت به إلى خسائر فاقت الدمار المادي والبشري الناجم عن الحربين اللتين خاضهما العراق في هذه الفترة بالذات. وكان ختام تدميره بالتآمر عليه مع الولايات المتحدة التي أدى بها الحال إلى احتلاله والقضاء على رئيس الجمهورية صدام حسين ونهب أمواله وثرواته مباشرة منذ مارس 2003، تحت غطاء " الشرعية الدولية " والقضاء على "أسلحة الدمار الشامل " ومكافحة الإرهاب "، الأمر الذي أعطى لحكومة جورج بوش الإبن كامل الحرية للسيطرة على هذا البلد الغني بثرواته النفطية، بعد أن بادر أبوه جورج بوش الأب بشن حرب " عاصفة الصحراء "، ولكن لم تساعده الظروف إلى الذهاب بالإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين حيث كان هدفه تحرير الكويت من قبضة صدام فقط وفرض العقوبات عليه لاشك أن الحربين اللذين شنهما العراق ضد جيرانه، ولا سيما اجتياح الكويت ترك تداعيات بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ولا سيما الكويت بالدرجة الأولى، والمملكة العربية السعودية بالدرجة الثانية، وكذا بقية دول المنطقة.

"يقول د. عبد الخالق عبد الله: " مرت هذه الدول وخاصة الكويت خلال فترة غزو العراق للكويت بكارثة وطنية وبمحنة حياتية حقيقية يصعب تجاوزها أو حصر آثارها السياسية والاجتماعية والنفسية العميقة. فالكويت التي عاشت احتلالا بشعا وعابثا، أصيبت في الصميم خاصة بعد أن أدى الغزو إلى مقتل 2000 شخصا واختفاء أكثر من 500 آخرين، بالإضافة إلى تشريد 200000 من الشعب الكويتي إلى الخارج بعد أن فقدوا كل ممتلكاتهم وتحولوا خلال فترة الاحتلال إلى لاجئين "[1]

"ويضيف نفس الكاتب: " لقد وجدت الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي نفسها فجأة بدون مقدمات في حالة حرب مع دولة عربية يقودها نظام سياسى عدائي لا يعرف صانع القرار فيها سوى لغة العنف، كانت تجربة الغزو قاسية وفاصلة وشكلت بالنسبة لهذه الدول أكبر تحدي سياسي معاصر وكشفت عن ضعفها الشديد بما في ذلك ضعف السعودية التي أكدت أنها كبقية الدول الصغيرة غير قادرة على الدفاع عن أراضيها وثرواتها الوطنية دون الحماية الخارجية العاجلة بعد نهاية هذه الأزمة مع العراق، بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج تستخدم لغة معتدلة وسياسات التهدئة وتخفف من موقفها المتشدد بشكل جوهري تجاه صدام حسين لاحتواء أي أزمة مستقبلية معه ولاسيما أن الأمم المتحدة كانت ترى أن صدام حسين كان مستمرا في تطوير وإخفاء أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يعني أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي كانت تدرك نوايا العراق جيدا، على الأقل على المدى القريب. "[2]

إذا اختارت دول مجلس التعاون الخليجي أن تخفف موقفها المتشدد ، فمن المؤكد أن ذلك سوف يكون مصدرا للاحتكاك مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لن تقبل أي تطبيع للعلاقات مع العراق ما دام صدام حسين في السلطة.

"إن اللغة المتطرفة التي كان يستخدمها صدام حسين ومغامراته العسكرية التي كان يقوم بها من وقت لآخر، بالإضافة إلى تزايد الوجود العسكري الأمريكي، كل ذلك كان يعمل على استمرار تشويه النصر العسكري للتحالف "عاصفة الصحراء " من الناحية السياسية في منطقة الخليج على نطاق مكثف وباهظ التكاليف."[3]

1- الدكتور.عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخارجي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت1998، ص 160.

2- المرجع نفسه ،ص 160.

3- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص174.

"من ناحية أخرى، وبعد أن حولت الولايات المتحدة صورة صدام إلى شيطان، فإنها في هذه الحالة ليست في وضع يسمح لها بإقامة علاقات سياسية سليمة – ناهيك عن إقامة علاقات ودية – مع حكومة صدام التي أصبح بقاؤها في السلطة يسبب حرجا للولايات المتحدة. وهكذا يمكن القول بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بأمن الخليج كانت وما زالت رهينة الأسلوب الذي كانت تتبعه إدارة الرئيس بوش الأب قبل اندلا ع الصراع مع العراق." [1]

إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين سنة 1991، ومنذ أن أخذت الولايات المتحدة المسار العالمي لوحدها وأخذت على عاتقها دور الدولة الضامنة للأمن في منطقة الخليج، بدلا من بريطانيا في الستينات والسبعينات، حاولت أمريكا أن تحافظ على استقرار المنطقة، من خلال المحافظة على توازن تقريبي في القوة العسكرية بين أقوى دولتين في الخليج، وهما العراق وإيران، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من السياسات المساعدة لتحقيق أهدافها. وهذا معناه أنها كانت تسعى أولا إلى دعم النظام الملكي في إيران ضد النظام الإشتراكي المعادي للغرب في العراق.

"ولكن حساباتها الأمنية تغيرت تغيرا جذريا مع سقوط الشاه وظهور النظام الثوري، ونعرف ما آلت إليه الأوضاع وبالتوترات بين طهران وواشنطن منذ أزمة حجز الرعايا الدبلوماسيين الأمريكيين في إيران إلى تصنيف إيران في خانة " محور الشر "". [2]

وأثناء الحرب العراقية – الإيرانية، كانت الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي تؤيد العراق، بقصد إحباط محاولات الجمهورية الإسلامية الإيرانية للهيمنة على المنطقة، ليس لأن الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تقبل أن يفرض صدام حسين هيمنته على المنطقة، إذ أن تأييد الولايات المتحدة ودول الخليج العربية للعراق كان في الواقع تحالفا نظريا ضمنيا وتكتيكيا الخدمة مصالح إستراتيجية أكبر في المنطقة، ضد الثورة الإسلامية الإيرانية.

" فلم يكن ذلك الوضع يختلف عن موقف الدول الأعضاء في ائتلاف " العالم الحر " التي أذعنت لهيمنة الزعامة الأمريكية ليس حبا بالولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كراهية للاتحاد السوفيتي السابق "، يقول جوزيف موينهان . ليضيف قائلا: " ونظرا لأن هذه الائتلافات بطبيعتها ائتلافات مؤقتة، فمن المهم أن نتساءل عن الظروف التي يمكن أن يتغير فيها ولاء أطراف التحالف المعادي لصدام حسين، والذي نجح في إخراجه من الكويت – بما فيهم الولايات المتحدة.

"ونظرا لإحتواء نفس المواقف وتقارب الآراء التكتيكية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، كان كل من الأطراف الأعداء لصدام، ولا سيما الولايات المتحدة يسعى لتحسين علاقاتها مع العراق، مرة أخرى، خاصة إذا خرج صدام من مسرح الأحداث، باعتبار أن العراق قوة إقليمية مهمة جدا للولايات المتحدة بالخصوص نظرا لمصالحها النفطية والإستراتيجية، بحيث لا تستطيع أن تتجاهل قيمته المادية والإستراتيجية ولاتستطيع الاستمرار في التعامل مع هذه القوة بأسلوب "الإحتواء " إلى ما لا نهاية، وإن اقتضى الأمر التخطيط للإطاحة بصدام لتصفية حسابه فيما بعد." [3]

بعد أزمة الخليج الثانية، اختلف الوضع تماما وبرزت سياسة أمريكية نشطة وجديدة ومختلفة عن الأسلوب الحذر وغير

.....

1- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص174.
2- المرجع نفسه، ص 175.
3- المرجع نفسه، ص 176.

المباشر الذي اتبع في السبعينات والثمانينات. فالسياسة الأمريكية تنطلق من الاعتقاد بأن للولايات المتحدة الآن حقوق سيادية في المنطقة الخليجية تتجاوز مجرد المصالح الحيوية ،" يضيف موينهان.عند رسم السياسة الأمريكية المتعلقة بأمن الخليج للتعامل مع الأزمات، فإن واضعي هذه السياسة يدرجون في تخطيطهم العناصر اللازمة للتعامل مع الأزمات التي قد تصل إلى حد "الإحتمالات الطارئة الإقليمية الكبرى "، أي الأحداث التي تأخذ تقريبا حجم الغزو العراقي لدولة الكويت : وتتطلب التعامل معها بالحجم نفسه لعملية "عاصفة الصحراء " التي تم خلالها نشر أكثر من 500 ألف عسكري أمريكي في المنطقة، إذ أن الاستجابة للتعامل مع الأزمات في منطقة الخليج يهدف إلى إعداد القوات العسكرية الأمريكية وتزويدها بالمعدات للتعامل مع الحرب التقليدية الشديدة التركيز في المنطقة." [1]

خلاصة الفصل الثالث :

في نهاية هذا الفصل يمكن أن نستخلص أن للشركات متعددة الجنسيات ساهمت في اتخاذ القرارات السياسية الدولية ، وذلك بفرض هيمنتها بكل الوسائل والاستراتيجيات ، **وبالرغم النتائج الايجابية التي خلفها وجود الشركات متعددة الجنسيات على أقاليم الدول بصفة عامة سواء الدولة الأم أو الدول المضيفة من الناحية الاقتصادية من خلال إدخال رؤوس الأموال عن طريق الاستثمارات المختلفة المقامة على إقليمها ودعمها لبعض المشاريع الوطنية. وتحسين ميزان المدفوعات للدول النامية، وزيادة العمالة وبهذا نستطيع القول بأنها قضت ولو بنسب بسيطة على ظاهرة البطالة، كما ساهمت في نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وبهذا تضمن مناصب شغل للأفراد حاملي جنسية الدولة الأم وهذا ما يكون في مضمون العقود التي تكون بينها وبين الدول .**

إلا أنها تعود بسلبيات على كال الطرفين حين تكون مصالحها مهددة بالتراجع وذلك في جميع المجالات فقد تكون المدمر الحامي في نفس الوقت للدول فقد تكون بالمرصاد لصناع القرار داخل دولها خاصة في حالة ما كان هذا القرار ضد مصالحها داخل الدول الصادر ضدها القرار فتكون بمثابة الحامي لهذه الدول.

1- الدكتور محمد الخيتاوي ، المرجع السابق، ص177.

الخـــــاتمـــة:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن عولمة الاقتصاد و التطور، مما تملكه من إمكانيات مادية و بشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم، و تنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج و التجارة و النفط و المال و الخدامات و المصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر و تنويع مصادر الربح و سعيها لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة من أجل بسط نفوذها و إحكام سيطرتها على كل القطاعات في العالم مستفيدة بذلك من التطور العلمي و التكنولوجي الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الدولة أمامها.

إن هذه الظاهرة أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثيرات على دول العالم في مجال التنمية خصوصا الدول النامية و النفطية منها، التي يتم استغلال ثرواتها و التدخل في شؤونها الداخلية و الخارجية و لقد نظر مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حتمية إنشاء عدد كبير من هذه الشركات باعتبارها أحد العوامل المأثرة في حركة الاقتصاد العالمي، فمنذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر شكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي و إزدادت فروعها في العالم.

وفي ظل عصر العولمة و التطور التكنولوجي أصبحت هذه الشركات تعمل على تكييف مختلف الأنظمة و السياسات الاقتصادية مع مظاهر و معطيات العالم الجديد الذي أعيد تشكيله، لنكون اليوم في حتمية التأقلم معها.

إنما يشهده العالم و ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من تدخل عسكري في بقاع عدة خصوصا في الدول النامية و الدول العربية النفطية بإسم الديمقراطية التي يتم فيها هدم البنى التحتية لهذه الدول و بعد ذلك تتدخل الشركات متعددة الجنسيات خصوصا الأمريكية لإعادة البناء و الترميم غايتها جني أرباحا طائلة تنعش في الأخير الاقتصاد الأمريكي و يجل من تلك الدول أسواق جديدة لمنتجاتها هذا ما أكده الرئيس الأمريكي جورج واشنطن عندنا أشار إلا أنه يجب اعتبار أي تحالف مع أي دولة مؤقت إلا إذا كان مفيدا للمصالح الأمريكية .

إن الشركات متعددة الجنسيات و مجالاتها "سلاح، بترول، إعلام، خدمات، علاقات عامة" أثبتت قدرتها الفعلية في صناعة القرار السياسي الأمريكي و التأثير فيه مؤكدة بذلك أن المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية مجرد واجهات تستغلها لتمرير القوانين و القرارات التي تريد.

و بناءا على ما تقدم في سياق هذا البحث المتواضع و من خلال تسليط الضوء على دور الشركات متعددة الجنسيات في صناعة القرار السياسي الدولي نستخلص الاستنتاجات التالية:

1- الشركات الكبرى كيانات اقتصادية ضخمة تمتلك بالإضافة إلى هيمنتها على الأسواق داخل بلدانها و خارجها، عناصر تأثير مهمة داخل الحكومات ومنها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. إذ هناك نوع من الاعتماد المتبادل، فالشركات تحتاج الحكومات لحمايتها داخليا و خارجيا، وفي نفس الوقت، لا تستغني عن الشركات لأثرها البالغ في اقتصاداتها.

2- أهم تلك الشركات الكبرى تلك العاملة في مجال البترول" إكسون موبيل، شل، بي بي، شيفرون" و تجارة السلاح " لوكهيد مارتن، نورثروب غورمان، جنرال دينامكس، بونيغ" و بالدرجة الثانية شركات الإعلام و الترفيه" بيرتلزمان، نيوز كورب، سوني، وولت ديزني، فيفندي ينيفيرسال".

3- الدور السياسي الذي تلعبه الشركات الكبرى، و الذي يتجاوز أحيانا حدود بلدانها الأصلية، لا يخرج هدفه بالعموم عن مأربها الاقتصادية و الربحية و نلاحظ أن عدد من السياسيين كانوا قبل توليهم المنصب مسؤولين كبار في الشركات الكبرى، و حتى أن بعضهم يعود إلى العمل التجاري بعد تقاعده من خدمة الدولة.

4- نتيجة التداخل بين العمل الاقتصادي و السياسي ظهر نوع من التأثير المتبادل بينهما، يصل إلى درجة الترابط المصيري، فما هو سياسي لن يعيش بمعزل عن ما هو تجاري و العكس صحيح.

5- النخب السياسية الأمريكية تستند في حمالاتها الانتخابية و الدعائية على تبرعات أصحاب الأموال، و عبر ذلك يضمنون استمرار مصالحهم الاقتصادية و تطورها عبر هذا الدعم.

6- إن عملية التأثير الدولي لهذه الشركات على العلاقات الاقتصادية و تحديدا على البلدان النامية و منها البلدان العربية النفطية كان له انعكاس بحيث أنها لم تساهم في تحقيق النهوض و التقدم بل اعتبرت كنوع من الاستعمار الحديث بحيث أن الوجه الحقيقي لهذه الشركات أصبح جليا و هو استغلال الثروات خاصة النفطية منها.

قـــــــائمة المـــراجـــــــع

1) أحمد عبد العزيز، د/جاسم زكريا، د/ فراس عبد الجليل، مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة الاقتصادية، عدد 85، 2010.

2) إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية.دراسة في الأصول والنظريات، الكويت،1971.

3) اعتصام الشركجي، إبراهيم محسن عجيل، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2015.

4) بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

5) توفيق الشيخ، البترول و السياسة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، المملكة المتحدة، طبعة 1 ، 1988.

6) جوتيار محمد رشيد صديق، المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسيات لحقوق الإنسان، دار المطبوعات الجامعية، مصر،2009.

7) حافظ برجاس السراع الدولي على النفط العربي، مكتبة بيسان، بيروت،2000.

8) خلاف عبد الجابر، احتكار أجهزة النفط التنظيمية و الأزمة الراهنة، دار النهضة العربية، مصر 1985.

9) دريد محمود علي، الشركة المتعددة الجنسية آلية التكوين وأساليب النشاط، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

10) زينب حسن عوض الله،العلاقات الاقتصادية الدولة ، الدار الجامعية ، مطابع الأمان ،بيروت،2005

11) سيد طه بدوي، دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ، دار النهضة العربية،القاهرة،2005.

12) طلعت جياد لجي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

13) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخارجي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت1998.

14) عبد الرحمان لحرش، المجتمع الدولي التطور والأشخاص، دار العلوم ، الجزائر، "دون سنة الطبع.

15) عبد الرحمان محمد النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ط2، دار الكنوز الأدبية،1994.

16) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،مصر،2001.

17) عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، 2007.

18) عصمت محمد حسن: " دراسات في العلاقات الدولية الحديثة "، دار المعرفة الجامعية، القاهرة 2003.

19) علي السلمي: مهنية الإدارة، عالم الفكر، السنة 20، العدد 2، تموز 1989.

20) كاضم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، شركة إياد للطباعة، 1978.

21) مبروك غضبان، المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994.

22) مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، ب، ط، دار العلوم ، عنابة الجزائر،2007.

23) محمد حسنين هيكل،حرب الخليج- أوهام القوة و النصر، مركز الأهرام، قاهرة 1992.

24) محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق سوريا. 2010.

25) محمد سعد أبو عامود: صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، المستقبل العربي، بيروت,العدد 112، السنة السادسة 1988.

26) محمد علي العويني: أصول العلوم السياسية، نظرية الدولة، الفكر السياسي، الرأي العام والإعلام، العلاقات الدولية، القاهرة، عالم الكتب 1981.

27) محمد مدحت غسان الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول دار الراية للنشر والتوزيع،عمان ،2012.

28) محمود خلف، مدخل إلى علم العالقات الدولية ، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر، الأردن، 2012.

29) ممدوح شوقي، الأمن القومي و العلاقات الدولية مجلة السياسة الدوليةالعدد127 جانفي 1997.

30) نادية محمود محمد مصطفى، اوروبا و الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت 2001.

المراجع المترجمة للعربية

1) انتوني سامبيسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى و العالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم،بيروت،1967.
2) بوب وودور، القادة، ترجمة ليلى حماد، الدار العالمية للطباعة الأردن، 1994.
3) بيير رينوفان وج. ب. دوروزيل: " مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، منشورات البحر المتوسط، بيروت 1989.
4) جوزيف ناي ، المعلوماتية الأمريكية ، موارد قوة المستقبل ، ترجمة مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، العدد المزدوج1996.
5) رتليدج: " العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي، الدار العربية للعلوم،asp،بيروت 2006.
6) روبرت باريلسكي ، أمن الخليج في القرن الحادي و العشرين، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي،1998.

المذكرات

1) بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول ، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2010/2009،

2) بن عمارة زكرياء، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مذكرة مقدمة الاستكمال شهادة الماستر للتخصص قانون الأعمال، جامعة قصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ورقلة، لسنة الجامعية .2012/2013

3) مغيلي مليكة ، الشركات متعددة الجنسيات و تأثيرها على سيادة الدول، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة خميس مليانة،2006،

المقالات

1) أحمد السيد الكردى، الشركات متعددة الجنسيات،2011، ص20، دراسة منشورة على الموقع ، نشرت في 25 نوفمبر 2010 اطلعت يوم 2020/03/10http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/192396

2) رضا رضا، مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات "http://www.kanze.redah/bolgespot.com".2020/03/03 على الساعة15:54

3) **شريفة جعدي، د. محمد الخطيب نمر، د. محمد بركة، مقال بعنوان أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري في خالل الفترة)2012_2006(، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد\01** دسمبر2014

4) عيسى محمد غزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر_ تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،السنة الثالثة، 2004

5) محمد نبيل الشيمي، مقال بعنوان الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية منافع ومأخذ، المركز الديمقراطي العربي ،الحوار المتمدن.2010\03\30

6) مرنيز فاطمة وماينو جياللي، مقالة بعنوان دور الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على الدول النامية،

7) مقال بعنوان ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسيات http/ www.noonpost.content

المجلات

1) احمد خطابي، مقال بعنوان بطالة الشباب في الوطن العربي ، دراسة تحليلية إحصائية، تحديات المجتمع العربي، المجلة رقم 05، جامعة سكيكدة 20أوت 1955.

2) أحمد عبد العزيز وآخرون،الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد2010،85،

3) كريم نعمه، مقال بعنوان أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العلوم إنسانية، مجلة شهرية إلكترونية، السنة الثالثة، العدد27 آذار، 2006.

4) محمد علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، مجلة السياسة الدولية، العدد123.

5) منذر الشوربجي، "إدارة كلينتون ومستقبل النظام السياسي الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية، العدد (111)، القاهرة، 1993

الأبحاث

1) عيدي عبد النبي، دراسة بعنوان ميزان المدفوعات بوصفه أداة في تحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، دون سنة نشر،

2) غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسيات، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال _التحديات _ الفرص_ الأفاق. 2009،

القواعد والقوانين

1) القواعد المتعلقة بمسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان

فهرس المحتويات

افتتاحية

شكر و تقدير

إهداء

مقدمة.....(أ)

الفصل الأول: الإطار العام للشركات متعددة الجنسيات..... (1)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الشركات متعددة الجنسيات..... (2)

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات..... (2)

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للشركات متعددة الجنسيات..... (11)

المطلب الثالث: أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتطورها..... (21)

المبحث الثاني: الإطار النظري للشركات متعددة الجنسيات واستراتيجياتها ..... (26)

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للشركات متعددة الجنسيات ..... (26)

المطلب الثاني: النظريات الجديدة المفسرة للشركات متعددة الجنسيات..... (28)

المطلب الثالث: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات..... (29)

المبحث الثالث: أشكال وخصائص الشركات متعددة الجنسيات..... (31)

المطلب الأول: أشكال الشركات متعددة الجنسيات وأساليب تكوينها..... (31)

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات ومميزاتها..... (35)

المطلب الثالث: أهداف الشركات متعددة الجنسيات ..... (39)

خلاصة الفصل الأول:..... (40)

الفصل الثاني :الشركات متعددة الجنسيات كفاعل في العلاقات الدولية..... (41)

المبحث الأول: أنماط التأثير والتأثر للشركات متعددة الجنسيات كفاعل على الدول المضيفة..... (42)

المطلب الأول: مزايا الشركات متعددة الجنسيات كفاعل على الدول المضيفة..... (42)

المطلب الثاني: الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات كفاعل على الدول المضيفة..... (44)

المبحث الثاني: أنماط التأثير والتأثر للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم..... (52)

المطلب الأول: التأثيرات الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم ..... (52)

المطلب الثاني: التأثيرات السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم..... (55)

المبحث الثالث: تأثير الشركات على باقي أشخاص المجتمع الدولي و الاقتصاد العالمي..... (57)

المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على باقي أطراف المجتمع الدولي..... (57)

المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي ودورها في ظل العولمة.....(61)

خلاصة الفصل الثاني:..... (68)
الفصل الثالث : أثر الشركات متعددة الجنسيات على القرار السياسي الدولي ..... (69)
المبحث الأول: الشركات النفطية متعددة الجنسيات و أدوارها السياسية و الإستراتيجية و
الاقتصادية..... (70)
المطلب الأول: الشركات متعددة الجنسيات و تأثيرها في عملية صنع القرار ..... (70)
المطلب الثاني: مفهوم العلاقات الدولية عند الشركات متعددة الجنسيات..... (74)
المطلب الثالث: المخاطر السياسية الدولية و تخطيط الشركات النفطية العظمى في قرار الدول النامية و الشرق
الأوسطية..... (76)
المبحث الثاني: الشركات الكبرى و صناعة القرار السياسي الأمريكي ..... (80)
المطلب الأول: قوة الكارتل في فرض هيمنتها اقتصاديا و عسكريا .... (80)
المطلب الثاني: الاعتبارات الاقتصادية وأهميتها في السياسة الخارجية الأمريكية..... (84)
المطلب الثالث: دور جماعات الضغط والمصالح في السياسة الأمريكية..... (87)
المبحث الثالث: الشركات النفطية متعددة الجنسيات و أدوارها في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط
..... (90)
المطلب الأول: الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى)..... (91)
المطلب الثاني: اثر الانهيار الشيوعي على أزمة الخليج..... (94)
المطلب الثالث: الشركات النفطية متعددة الجنسيات و علاقتها بالنظم السياسية الشرق-
الأوسطية..... (96)
خلاصة الفصل ثالث:..... (102)
الخـــــاتـمة..... (103)
قائمة المراجع:..... (105)
الملاحق و الجداول:..... (108)

ملخـــــــــص:

الشركات متعددة الجنسيات هي عبارة عن وحدات فرعية منتشرة عبر العديد من الدول ومرتبطة بالمركز الأصلي الدولة الأم بعلاقات قانونية منظمة، وتخضع لإستراتجية اقتصادية وإدارة موحدة، وتتمتع كل من هذه الشركات بشخصية قانونية مستقلة عن البقية، مع ممارسة نفس النشاط الاقتصادي.

وتعد الشركات متعددة الجنسيات أحد الفواعل الرسمية في العلاقات الدولية لما تلعبه من دور أساسي في العلاقات القائمة مابين أشخاص القانون الدولي حيث استطاعت التغلغل داخل الدول وكما لها تأثير ذو حدين ايجابي وأخر سلبي على الدول من الناحية الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية والثقافية، وهذا التأثير قد يزعزع العلاقات الدولية بين الدول ليصل إلى حد نشوب نزاعات وحروب فيما بينها.

Résumé:

Les sociétés multinationales sont des sous-unités réparties dans de nombreux pays et liées au centre d'origine de la mère patrie avec des relations juridiques organisées et soumises à une stratégie économique et à une gestion unifiée, et chacune de ces sociétés a une personnalité juridique indépendante des autres, entreprises multinationales sont avec la même activité économique. Les considérées comme l'un des acteurs officiels des relations internationales car elles jouent un rôle fondamental dans les relations existantes entre les peuples du droit international, car elles ont réussi à pénétrer à l'intérieur des pays et à avoir un impact positif et négatif sur les pays en termes économiques, politiques, voire sociaux et culturels, et cet effet peut déstabiliser les relations International entre pays, dans la mesure du déclenchement de conflits et de guerres entre eux.